

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

## الموضوع:

دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة: مؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف

- د/ قطاف عقبة

من إعداد الطالبتين:

- حامدي فاتن

- حويلي بثينة

### لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي	- د/ كردودي سهام
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر - أ-	- د/ قطاف عقبة
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر-ب-	- د/ سلطاني زليخة

الموسم الجامعي: 2022-2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

## الموضوع:

دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة: مؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف

- د/ قطاف عقبة

من إعداد الطالبتين:

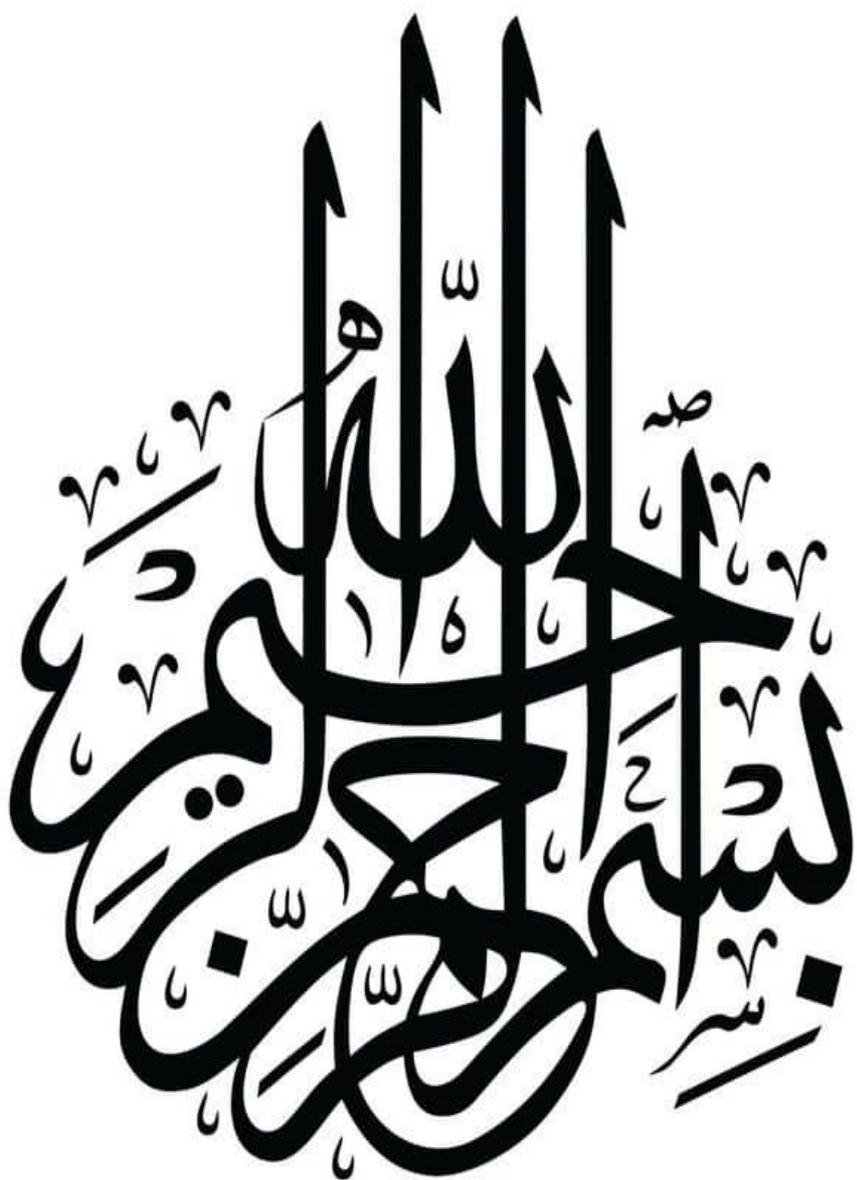
- حامدي فاتن

- حويلي بثينة

### لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- د/ كردودي سهام	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- د/ قطاف عقبة	- أستاذ محاضر - أ-	مقرا	بسكرة
- د/ سلطاني زليخة	- أستاذ محاضر - ب-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023



# شكر و عرفان

قبل كل شيء نحمد الله على إعانتة لنا في إنجاز هذا العمل

الذي بفضلہ ما تنهى درب و لا نختم جهد ولا تم سعي

كما نتقدم بالشكر بعد ذلك إلى من أناروا دربنا

ومهدوا لنا طريق العلم من أجل أن نعتلي سلاالم النجاح

( والدانا ) دمتم لنا سراجا لا ينطفئ نوره

ونثني ثناءً حسنا على أستاذنا المشرف

" قطاف عقبة" الذي كان له الفضل في إرشادنا لدراسة

هذا البحث بنصائحه القيمة و رحابة صدره

فجزاه الله كل خيرٍ

وألّف شكرٍ لكل من قدم لنا يد العون و المساعدة

سواءً من قريب أو من بعيد

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وقد تم إجراء الدراسة التطبيقية على مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي مؤسسة بيوفارم (Biopharm) ، وقد قامت الطالبتان باختبار الفترة (2018-2020) كفترة دراسة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي، إضافة إلى المنهج الرياضي وذلك في حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لسنوات الدراسة، ولقد تم الاعتماد في حساب هذه المؤشرات والنسب على الكشوف المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن اتخاذ قرارات مالية، إلا بعد دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ولنجاح هذه العملية لا بد من توفر معلومات مالية كافية تسمح بذلك، وتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي المالي، أي الكشوف المالية والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول النتائج وجدول سيولة الخزينة، وبعد حساب مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والنشاط ونسب المديونية، ونسب المردودية، والنسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة، لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال فترة الدراسة، استطعنا التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف المالية التي أفرزتها عملية التحليل، والتي تقوم المؤسسة على ضوئها تقوم باتخاذ القرارات المالية المناسبة، حيث تبين أن المؤسسة متوازنة مالية، ومستقلة ماليا، وحققَت مردودية أيضا، لكن هذه النتائج تتراجع سنة بعد أخرى لذلك على المؤسسة اتخاذ القرارات المالية اللازمة من أجل الحد من هذا التراجع والرجوع إلى تحسين وضعيتها إلى الأفضل.

**الكلمات المفتاحية:** معلومات مالية، كشوف مالية، تحليل مالي، اتخاذ قرارات مالية.

### Study summary

This study aims to identify the role that financial information plays in making financial decisions in economic institutions. The applied study was conducted on an Algerian economic institution, which is Biopharm Corporation.

This study concluded that it is not possible to make financial decisions, except after studying and analyzing the financial position of the institution, and for the success of this process, sufficient financial information must be available to allow this, and this information is represented in the outputs of the financial accounting system, that is, the financial statements, which are mainly represented in the budget and results table And the treasury liquidity table, and after calculating the indicators of financial balance, liquidity ratios, activity, indebtedness ratios, profitability ratios, and the ratios derived from the treasury liquidity table of Biopharm Corporation during the study period, we were able to identify the financial strengths and weaknesses that emerged from the analysis process, which the institution performs In its light, it takes the appropriate financial decisions, as it turns out that the institution is financially balanced, financially independent, and has achieved profitability as well, but these results are declining year after year, so the institution must take the necessary financial decisions in order to limit this decline and return to improving its position for the better.

**Keywords:** financial information, financial statements, financial analysis, making financial decisions.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
أ - ج	شكر وعرفان فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومة المالية في المؤسسة الإقتصادية</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البيانات والمعلومات
03	المطلب الأول: ماهية البيانات
05	المطلب الثاني: ماهية المعلومات
09	المطلب الثالث: العلاقة بين البيانات والمعلومات
11	المبحث الثاني: ماهية المعلومات المالية وأهم تصنيفات
11	المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية وأهميتها
12	المطلب الثاني: خصائص وأنواع المعلومة المالية ومصادرها
16	المطلب الثالث: تصنيف وقياس المعلومات المالية
18	المطلب الرابع: أبعاد وأحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها
21	المبحث الثالث: إستخدام الكشوف المالية كمصدر للمعلومات المالية
21	المطلب الأول: ماهية الكشوف المالية
23	المطلب الثاني: مستخدموا الكشوف المالية
25	المطلب الثالث: عرض الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي
40	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية</b>	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية إتخاذ القرارات المالية
42	المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف عملية إتخاذ القرارات المالية
45	المطلب الثاني: مراحل وأساليب عملية إتخاذ القرارات
47	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة إتخاذ القرارات المالية.
49	المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية
49	المطلب الأول: قرار الإستثمار
52	المطلب الثاني: قرار التمويل
55	المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح
57	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية
57	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

## فهرس المحتويات

60	المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي كألية لاتخاذ القرارات المالية
64	المطلب الثالث : النسب المالية كألية لاتخاذ القرارات المالية
68	المبحث الرابع: دور تحليل المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية
68	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية
69	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية
71	المطلب الثالث: دور النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة في اتخاذ القرارات المالية
74	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)</b>	
76	تمهيد
77	المبحث الأول: تقديم لمحة عن المؤسسة (Biopharm)
77	المطلب الأول: تقديم مؤسسة بيوفارم (Biopharm)
78	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) ومنشأتها ونشاطها
82	المطلب الثالث: خصائص نشاط مؤسسة بيوفارم (Biopharm) ومنتجاتها
83	المبحث الثاني : عرض الكشوف المالية لمؤسسة " (Biopharm) للفترة (2018-2020)
83	المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)
86	المطلب الثاني: عرض جدول النتائج لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)
88	المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)
90	المبحث الثالث: التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)
90	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)
94	المطلب الثاني: النسب المالية كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)
99	المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)
102	خلاصة الفصل
103	خاتمة
107	مراجع
113	ملاحق

قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
24	المستخدمين للكشوف المالية و إحتياجاتهم	01
26	الميزانية المالية المختصرة	02
27	ميزانية الأصول (جانبا الأصول)	03
28	ميزانية الخصوم (جانبا الخصوم)	04
30	مكونات جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	05
31	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	06
34	جدول سيولة الخزينة ( طريقة المباشرة)	07
35	جدول سيولة الخزينة - بطريقة غير مباشرة-	08
36	المؤشرات المالية المستخرجة من جدول سيولة الخزينة	09
37	جدول تغيير الأموال الخاصة	10
65	نسب السيولة	11
66	نسب النشاط	12
67	نسب الهيكلة المالية واليسر المالي (نسب التمويل)	13
67	نسب المردودية	14
69	دور رأس المال العامل في اتخاذ القرارات المالية	15
70	دور النسب المالية كأدوات مساعدة لاتخاذ القرارات المالية	16
84	أصول الميزانيات لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)	17
85	خصوم الميزانية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)	18
87	جدول النتائج لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)	19
89	سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)	20
90	الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)	21
91	رأس المال العامل لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)	22
93	الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)	23
94	الخزينة الصافية لمؤسسة بيوفارم للفترة (2018-2020)	24
95	نسب السيولة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)	25
96	نسب النشاط لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)	26
97	نسب المديونية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)	27
98	نسب المردودية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)	28
99	نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي	29
100	مؤشر النقدية التشغيلية	30
100	نسبة التدفق النقدي التشغيلي للمبيعات	31
101	نسبة تغطية النقدية	32

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
48	أساليب عملية إتخاذ القرارات المالية	01
62	المستفيدون من التحليل المالي	02
72	مراحل تقييم المقترح الإستثماري	03
83	هيكل فروع بيوفارم (Biopharm)	04
84	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm)	05

مقدمة

يعيش عالمنا المعاصر تطوراً سريعاً، على مختلف المستويات المعلوماتية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على طبيعة حياة الأفراد والمنشآت والمنظمات والدول في كثير من المجالات، وخصوصاً التغيرات السريعة والمدهشة في نظم المعلومات الحديثة واستخداماتها، التي يطلق عليها (عصر المعلومات)، والتي تؤدي فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً بارزاً و هاماً، قد ألفت بظلالها على تطوير شتى مناحي الحياة، مما أدى إلى تحويل العالم بأسره إلى قرية صغيرة يتأثر جميع أفرادها بما يحصل فيها من تطورات، كذلك أدى إلى خلق شروطاً وآليات عمل جديدة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في العقد الماضي.

وما كان من المؤسسات إلى مواكبة هذه التطورات والتكيف معها قدر الإمكان، خاصة التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية في مجال المعلومات، ورغم كل العوامل والتغيرات المستمرة في بيئة المؤسسات الاقتصادية إلا أنها تسعى جاهدة للاستمرارية وتحقيق أرباح عالية، ولا يكون ذلك إلى في ظل وجود إدارة كفؤة، والتي تتخذ قرارات سليمة، ولتحقيق كفاءة عالية في عملية اتخاذ القرارات لا بد على المؤسسات من الاعتماد على المعلومات سواء كانت معلومات مالية أو غير المالية، تاريخية أو مستقبلية، فعلية أو معيارية، وتعتبر القرارات المالية أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة، وذلك بناء على المعلومات المالية التي توفرها الكشوف المالية، فهي المصدر الأساسي للمعلومات المالية والتي تفيد في كل المجالات التي تمارسها المؤسسة، لاسيما عند اتخاذ القرارات المالية، فهنا يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على عقلانية القرارات التي يتخذها متخذو القرار، لأن المعرفة الصحيحة والدقيقة لعملية اتخاذ القرار تساعدهم على تحليل المواقف التي تجب المؤسسة نفسها فيها والتي تواجهها، من خلال تحديد كل من نقاط القوة، و نقاط لضعف، أو الفرص والتهديدات وقوتها التأثيرية لا تقتصر على كونها أداة فحسب بل تتعدى ذلك لتحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية للمؤسسة.

فقد حظيت الإدارة المالية الحديثة كأسلوب لاتخاذ القرارات باهتمام كبير في الفكر المالي المعاصر، خاصة في كونها تسعى لتحديد أسس القرارات المالية، ويعد نجاح القرارات المالية من المؤشرات المهمة على نجاح المؤسسات في بناء قاعدة بيانات قوية، وبالتالي تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم قيمة المؤسسة من خلال توافر المعلومات المالية، وتصميم نظام خاص للمعلومات المالية لمعالجة البيانات المهمة للتنبؤ بالاحتياجات المالية.

### أولاً: الإشكالية

لقد زاد الإهتمام بالمعلومات المالية تزامناً مع تزايد المؤسسات و تطور نشاطها، ما كان له إنعكاس على إتخاذ القرارات المالية، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

#### ما هو دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ؟

و من خلال هذه الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالمعلومات المالية والقرارات المالية؟
- ما طبيعة و أسس القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بيوفارم خلال الفترة (2018-2020)؟.









# الفصل الأول

## الإطار النظري للمعلومات المالية

## تمهيد

تتبع المؤسسة عدة إجراءات معقدة حتى تصل إلى القيام بوظائفها وأنشطتها بصفة منتظمة، تسمح لها بخلق مكانة في السوق والمحافظة عليها، خاصة في ظل التطورات السريعة التي يعرفها هذا الأخير، فأصبح على المسيرين جمع معلومات لتساعدهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها، وتعتبر المعلومات المالية أهم هذه المعلومات سواء على المستوى الداخلي وخارجي للمؤسسة، فهي تخدم المسيرين داخل المؤسسة في كل ما يتعلق بإخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة، أما على المستوى الخارجي فهي تعد الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين بالمعلومات اللازمة لتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة لاستثمار أموالهم.

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة سواء كانت تخطيطاً، أو تنظيمياً، أو توجيهياً، أو رقابة، وهي أيضاً ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصال وعملية اتخاذ القرارات .

ولتوضيح المعلومات المالية بشكل مفصل سنحاول في هذا الفصل النظري إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بها و لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية البيانات والمعلومات.**

**المبحث الثاني : ماهية المعلومات المالية و أهم تصنيفات.**

**المبحث الثالث: استخدام القوائم المالية كمصدر للمعلومات المالية.**

## المبحث الأول: ماهية البيانات و المعلومات

تعد المعلومات و البيانات مجموعة من الحقائق و المفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات ولا يمكن حصرها في مجال معين وتشمل الأماكن و الأشياء والأشخاص..... وهي بذلك أي معرفة تكتسب من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال أو أي وسيلة أخرى من وسائل اكتساب المعلومات والحصول عليها.

## المطلب الأول: ماهية البيانات

يستخدم البعض لفظ البيانات و المعلومات للدلالة على نفس المفهوم ، بينما في الواقع كلا من المفهومين مختلف عن الآخر، فقبل التطرق للمعلومات لابد من التطرق إلى البيانات.

الفرع الأول : مفهوم البيانات

تعتبر كلمة بيانات Data هي جمع كلمة بيان Datum ، وتعني حقيقة معينة .

تعرف البيانات على أنها مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو القياسات والتي تكون على شكل كلمات أو أرقام أو حروف أو رموز وتصف فكرة أو موضوع أو حدث أو هدف أو أية حقائق أخرى، ومن ثم تعتبر البيانات مجموعة من الحقائق الخام الغير مرتبة أو الغير معدة للاستخدام. (محمد السعيد خشبة، 1987، ص 51)

فالبيانات Data: هي المادة الخام المسجلة كرموز أو أرقام أو جمل أو عبارات يمكن للإنسان تفسيرها أو تحليلها. (أحمد علي، 2012 ، ص 475)

وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الحروف أو الكلمات أو الأرقام أو الرموز أو الصور (الخام) المتعلقة بموضوع معين، ومثال ذلك بيانات الموظفين (الأسماء - الأرقام الوظيفية - المهن - الصور) بدون ترتيب، وينتج عن هذه البيانات بعد المعالجة ما يطلق عليه مصطلح معلومات ، أو هي تلك البيانات التي تأتي من الزبائن والموردين ومن مختلف المنظمات ذات المنظمة المدروسة ومن السوق ومن ردود أفعال المستهلكين، ومن مندوبي العلاقة مع المبيعات ولجان الشراء ومن النشرات والدوريات المتخصصة والاتحادات وغيرها. (سمير جمال العيسى، 2014، ص 12)

والبيانات هي التي لم يتم تقييمها للتعرف على قيمتها من جهة ونظر فرد معين في موقف معين، كما أن البيانات لا تضيف شيئاً لمعرفة مستخدمها بما يعنيه على اتخاذ القرارات، فهي حقائق مجردة وعبرة عن مجموعة حروف، رموز أرقام..... الخ. (نصيرة سعدي، نسيم أوكيل، 2021، ص 464)

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن المقصود بالبيانات هو عبارة عن حقائق مجردة ليس لها أي معنى أو دلالة في حد ذاته ، بمعنى أنها إذا تركت على حالها فلن تضيف أي شيء إلى مستعملها مما يؤثر على سلوكهم في إتخاذ القرارات، أما إذا عولجت من خلال عمليات التحليل و الشرح أصبحت ذات دلالة وفائدة مما يمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات ويتم بناء القرارات الصائبة على أساسها.

الفرع الثاني: خصائص البيانات

حتى يستفيد المتلقي من البيانات يجب أن تتصف بخاصيتين هما:

**1- الإضافة المعرفية:** حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسله إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسله إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها، وعندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات يتم التمييز بين المعلومات والبيانات وفق المعيار الشخص للمتلقي (المستفيد) فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفة لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات. أما إذا لم تؤد البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات .

**2- الارتباط:** حتى تتحول البيانات إلى المعلومات فيجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى. (عبد الرزاق محمد قاسم، 2006، ص 12)

الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات

تتعدد طرق الحصول على البيانات وتتنوع حسب احتياجات المستخدم ومن بين هذه الطرق نذكر:

**1- البحث وفحص السجلات:** يتم ذلك من خلال متابعة الخريطة التنظيمية والملفات و التقارير و نماذجها و سجلات القرارات الهامة والشكاوي و المشاكل التي سجلت عند إعداد وتنفيذ الخطط علاوة على المراسلات الخاصة.

**2- استخدام أسئلة الاستبيان:** و هو عبارة عن وسيلة لجمع البيانات عن طريق استمارة تملئ من طرف الأفراد ونجد أن هذا الأخير هو سيد الموقف فهو الذي يملئ الاستمارة، ولذلك يستخدم الاستبيان للكشف عن حقائق الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي و ميول الأفراد.

**3- المقابلة الشخصية:** وتعتبر من أهم الطرق للحصول على البيانات والمعلومات ، رغم ذلك توجد بعض البيانات لا يمكن الحصول عليها بالمقابلة و وجهها لوجه. تساعد وسيلة المقابلة الشخصية في ملاحظة سلوك الأفراد والجماعة و التعرف على آرائهم و معتقداتهم وفيما إذا كانت تتغير بتغير الأشخاص وظروفهم وتساعد كذلك على تثبيت صحة البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادر مستقلة وتمتاز بأنها أفضل الوسائل لاختبار وتقييم الصفات الشخصية كما أنها مفيدة في مجال الاستشارات . وهي الوسيلة الوحيدة لجمع البيانات في المجتمعات الأمية.

**4- الملاحظة:** يمكن الحصول على أجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الأحداث المرتبطة بها ، و يتم تجهيز البيانات الجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات عن المشكلة . فمثلا إذا تبين للإدارة عدم فعالية كفاءة بعض الأنشطة الصناعية فإن الملاحظة الفعلية للأنشطة المرتبطة قد توفر بيانات ليتم معالجتها لتوفير معلومات تساعد في استبعاد المشاكل المرتبطة بها.

**5- التقارير:** تقوم هذه الطريقة على أساس الملاحظات أو الأحاديث الغير الرسمية، قد تكون هذه التقارير قاصرة و متحيزة. ولكنها في أحوال أخرى قد تكون مفيدة (محمد الفيومي، 1999، ص 135) .

## المطلب الثاني: ماهية المعلومات

المعلومات تعد بيانات ذات معنى ، وتحتاج المؤسسة إليها حتى تتمكن من ربط أجزائها المختلفة لتحقيق أهدافها، وكذلك لتكيف مع البيئة المحيطة بها ، حيث تعد أساسية و رئيسية في إتخاذ القرارات.

الفرع الأول: مفهوم المعلومات

أولا : المعلومات لغة :

إن المعلومات مشتقة من المادة اللغوية علم، وهي مادة غنية بالكثير من المعاني، مثل العلم والإحاطة بواطن الأمور والإدراك، واليقين، والإرشاد والوعي والإعلام والشهرة والتميز واليسير وتحديد المعالم والمعرفة والتعليم والتعلم والدراية ... إلى آخر ذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل ، و Information هي المقابل الإنجليزي لكلمة معلومات، وهذه الكلمة الإنجليزية مشتقة من اللاتينية Information التي كانت تعني في الأصل عملية الاتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه. (علي عودة البطاط و طلال محمد علي الحجاوي. 2021 ص 234)

ثانيا : اصطلاحيا:

تعددت المعاني المطروحة من قبل الباحثين والمهتمين في تفسير المعلومات فقد يرى البعض المعلومات هي جزء من الوجود الإنساني ويرى البعض أنها وجدت كنتيجة بسبب انبثاق تكنولوجيا الأعمال ووسائل الاتصال وقنوات النقل، ولا تزال الدراسات المختصة بمفهوم علم المعلومات غير قادرة على التوصل لاتفاق على حدود ومفاهيم علم المعلومات.

كما تم تعريفها على أنها البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً للمستقبل والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في إتخاذ قرارات مستقبلية . (علي عودة البطاط و طلال محمد علي الحجاوي. 2021 ص 234)

**كلمة ( معلومات ):** مشتقة من كلمة ( علم ) وترجع إلى كلمة ( معلم ) أي الأثر الذي يستدل به على الطريق وأصل الكلمة في اللغة اللاتينية هي « Informatio » التي تعني شرح أو توضيح شيء ما . وتستخدم الكلمة بصيغتها المفردة في اللغة الفرنسية « Une Information » للدلالة على ( معلومة ) . (محمد محمد الهادي، 1989، ص 55)

عرفت المعلومات على أنها نتيجة تجهيز البيانات مثل النقل أو الاختيار والتحليل، أو هي نتائج التفسيرات أو التعليقات. (أحمد علي، 2012 ، ص 475)

ويقصد بالمعلومات عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف محدد أو استعمال معين لأغراض إتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تجميعها أو تفسيرها في شكل ذي معنى والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية أو أي شكل آخر . (سمير جمال العيسى، 2014، ص 9)

فالمعلومات هي البيانات التي تم تشغيلها ومعالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً يمكن من استخدامها كنتاج ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات سواء كانت قرارات جارية أو مستقبلية. أو هي عبارة عن بيانات يتم وضعها في سياق أو ترتيب معين (تشغيل البيانات) للحصول على نتائج ذات معان مفيدة لمتخذي القرارات. أو هي جملة البيانات والدلالات والمعارف والمضامين التي تتصل بالشيء أو الموضوع وتساعد المهتمين في التعرف إليه والعلم به . (سمير جمال العيسى، 2014، ص 10)

فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير ، بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض. كما تعتبر تسجيلاً للخبرات المفيدة لمقابلة احتياجات متخذ القرار وتقليل حالات عدم التأكد فاتخاذ القرار الإداري يحتاج إلى أن تتحول البيانات إلى معلومات. (نصيرة سعيدي، نسيم أوكيل، 2021، ص464)

ومنه نستنتج أن المعلومات هي عبارة عن الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، وهي تلك البيانات التي تمت معالجتها، إذ تم تصنيفها وتحليلها، وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة خلال مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع.

### الفرع الثاني: خصائص المعلومات

تنصف المعلومات بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- 1- التوقيت :** التوقيت المناسب يعني أن تكون المعلومات مناسبة زمنياً لاستخدامات المستخدمين خلال دورة معالجتها والحصول عليها . وهذه الخاصية ترتبط بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة ( الإدخال ، وعمليات المعالجة ، واعداد تقارير المخرجات للمستخدمين) ومن أجل الوصول إلى خاصية التوقيت المناسب للمعلومات فإنه من الضروري تخفيض الوقت اللازم لدورة المعالجة ، ولا يتحقق ذلك إلا باستخدام الحاسب الإلكتروني للحصول على معلومات دقيقة وملائمة لإحتياجات المستخدمين في توقيت مناسب.
- 2- الدقة:** تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه، وتتوقف هذه الدرجة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة . (نجم عبد الله الحميدي، 2005، ص 42)
- 3- الصلاحية :** صلاحية المعلومات هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملاءمة نظام المعلومات لإحتياجات المستخدم بصورة جيدة . وهذه الخاصية يمكن قياسها بشمول المعلومات او بدرجة الوضوح التي يعمل بها نظام الاستفسار .
- 4- المرونة:** المرونة هي قابلية تكيف المعلومات وتسهيلها لتلبية الإحتياجات المختلفة لجميع المستخدمين . فالمعلومات التي يمكن استخدامها بواسطة العديد من المستخدمين في تطبيقات متعددة تكون أكثر مرونة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تطبيق واحد. (محمد السعيد خشبة، 1987، ص 55)
- 5- الوضوح:** هذه الخاصية تعني أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومتسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض ويكون عرضها بالشكل المناسب لإحتياجات المستخدمين.
- 6- قابلية المراجعة:** بين مختلف هذه الخاصية هي منطقية نسبياً ، وتتعلق بدرجة الإتفاق المكتسبة . المستخدمين مراجعة وفحص نفس المعلومات .
- 7- عدم التحيز :** هذه الخاصية تعني غياب القصد من تغيير أو تعديل ما يؤثر في المستخدمين و. بمعنى آخر ، فإن تغيير محتوى المعلومات يصبح مؤثراً على المستخدمين أو تغيير المعلومات التي تتوافق مع أهداف أو رغبات المستخدمين .

- 8- الشمول:** الشمول هو الدرجة التي يغطي بها نظام المعلومات احتياجات المستفيدين من المعلومات بحيث تكون بصورة كاملة دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها ، ويتحول الشمول أيضا الى متغيرات اقتصادية حيث أن المعلومات الكاملة أكثر قيمة وفائدة من المعلومات غير الكاملة وهذا بديهي ولكنها كذلك أكثر تكلفة عند الاحتفاظ بها.
- 9- إمكانية الوصول:** هي سهولة وسرعة الحصول على المعلومات ، التي تشير الى زمن استجابة النظام للخدمات المتاحة للاستخدام ، والنظام الذي يعطي استجابة متوسطة ومقدارا ضخما من المعلومات بالإضافة إلى سهولة الإستخدام يكون من الطبيعي أكثر قيمة وأعلى تكلفة من النظام الذي يعطي إمكانية وصول أقل وباختصار ، فإن كمية المعلومات ليست مقياسا مطلقا ولكن يمكن اعتبارها علاقة تناسب بين قيمة وتكلفة المعلومات. (محمد السعيد خشبة، 1987، ص 57)
- 10- المصدقية:** أي المعلومات المالية لا تشوبها أي تحيز أو انحراف ويمكن التأكد من صحتها وهي تمثل الأحداث الاقتصادية تمثيلا صادقا .
- 11- قابلية المقارنة:** يكون أمام مستخدم الكشوف المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدم الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة؛ (بن قطيب علي، خطاب دلال، دس، ص 6)
- 12- التكلفة:** ويقصد بذلك أن يكون العائد المتوقع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها .
- 13- الواقعية:** أي أن البيانات يجب أن تكون ممثلة للمواقع أي مأخوذة من واقع حالة المشكلة.
- 14- الأهمية النسبية:** تتأثر درجة ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية.
- 15- الحياد:** لكي تتسم المعلومات بالموثوقية فإنها يجب أن تكون محايدة أي خالية من أي تحيز.
- 16- الحيطة والحذر:** وهذه الخاصية يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية بشكل خاص ويقصد بذلك مراعاة درجة معينة من الحذر في الأحكام الشخصية التي تستخدم في إعداد التقديرات وبشكل عام فإن الحيطة والحذر لا تعني المبالغة غير المبررة في تقييم المطلوبات والخسائر المتوقعة أو التخفيض في قيم الموجودات والأرباح المتوقعة لأن ذلك يؤدي إلى أن تنتفي عن المعلومات صفة الحياد وبالتالي تفقد الموثوقية . (سليمان مصطفى الدلاهمة، 2008، ص 34)

### الفرع الثالث: أنواع المعلومات

ليس من السهل حصر أنواع المعلومات وتصنيفها لكن سنحاول تصنيفها حسب معايير مختلفة تذكر منها:

#### أولاً: حسب المصدر

يمكن أن نقسم المعلومات إلى ما يلي :

- 1- مصادر داخلية:** وتكون من خلال المصادر الموجودة داخل المؤسسة كمعلومات عن المحاسبة و ميزانية المؤسسة ومعلومات الإنتاج أي كل ما يتم الحصول عليه من داخل المؤسسة.
- 2- مصادر خارجية:** ويكون مصدر هذه المعلومات من خارج المؤسسة، أي أن المعلومات تم الحصول عليها من خارج المؤسسة كالتقارير الرسمية وتحتوي معلومات عن خارج المؤسسة كتقارير دراسة السوق ويتعلق بالعملاء الموردين وغيرهم.

## ثانيا: حسب زمن المعلومة

يمكن تقسيم المعلومة كما يلي :

- 1- معلومات تاريخية : لمتابعة الأداء في المؤسسة.
- 2- معلومات مستقبلية : وتستعمل لأهداف التنبؤ والرقابة في المؤسسة.

## ثالثا: حسب درجة التغير

وتقسم المعلومات بناء على ما يلي :

- 1- معلومات ثابتة : وهي المعلومات التي لا تتغير ونذكر من أمثلة ذلك أسماء العمال وتاريخ الميلاد.
- 2- معلومات متغيرة : ونقصد بها المعلومات التي يطرأ عليها التغير مثل العناوين، المناصب، الحالة الاجتماعية. إلخ

## رابعا: حسب درجة الرسمية

وتختلف درجة رسمية المعلومات حسب اختلاف مصادرها كما هو موضح في مايلي :

- 1- المعلومات الرسمية : وتكون المعلومات رسمية إذا كانت من مصدر رسمي ومن طرقها الصحيحة كوسائل الإعلام الكتب الموثوقة وكتبوك المعلومات التقارير الرسمية، المواقع الرسمية في الانترنت والدراسات والأبحاث .
- 2- المعلومات الغير رسمية: كالتى لا يعرف مصدرها كالإشاعات المنافسين الموردين للمؤسسة والآراء والأحكام المسبقة التي تأتي من خارج المؤسسة ونلجأ إليها في حالة عدم وجود معلومات رسمية.

## رابعا: حسب شكل المعلومات

ومن خلال هذا المعيار يمكن أن نقسم المعلومات إلى مايلي :

- 1- معلومات ملخصة : وتكون في المستويات الإدارية العليا .
- 2- معلومات تفصيلية : وتكون في المستويات الدنيا أو التشغيلية.

## خامسا: حسب الوظيفة:

وتنقسم المعلومات هنا حسب الوظائف الموجودة في المنشأة كمعلومات الإنتاج والتسويق والتمويل ومعلومات الموارد البشرية. (نجم عبد الله الحميدي، 2005، ص ص 42-44)

الفرع الرابع: مصادر الحصول على المعلومات

تختلف المعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها . وتتفاوت الحاجة إلى المعلومات طبقا لتباين احجام المنشآت وطبيعة مشاكلها . فالمنشآت الكبرى تحتاج بطبيعة الحال الى كمية معلومات اوفر من المنشآت الصغرى . وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها في داخل أو خارج المنشأة . (محمد السعيد خشبة، 1987، ص 51)

**1- المصادر الداخلية:**

تتكون المصادر الداخلية من اشخاص او ادارات داخل المنشأة مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين. يختلف مستوياتهم، وهذه المصادر تغطي حقائق عن اساسيات مخططة ومنظمة ( أى على أساس رسمي ) لتدعيم القرارات اذا كان المستفيد المنتظر مدركا للحقائق المتاحة ويتم تجميع البيانات الداخلية على أساس رسمي طبقا للأحداث التي وقعت بالفعل وغالبا ما تمثل عملية التغذية الاسترجاعية للمديرين الفعالية والدقة للخطط المسبقة، وبمجرد معرفة الحاجة إلى البيانات يتم تصميم أسلوب جمع البيانات لاستخراج الحقائق ، وبالطبع بالإضافة جمع البيانات المتلفة ، فان البيانات تستقبل أيضا من المصادر الداخلية على أساس غير رسمي من خلال اتصالات عارضة غير نظامية ومنشآت غير رسمية ، والبيانات المجمعة داخليا ترتبط بصفة عامة بأعمال المنشأة والأنشطة المرتبطة بهذه الأعمال وتستخدم البيانات الداخلية لإنتاج معلومات مفيدة تستخدم في اتخاذ القرارات . (محمد السعيد خشبة، 1987، ص 51)

**2- المصادر الخارجية:**

تكون المصادر الخارجية أو البيئية مولدات وموزعات المعلومات الموجودة خارج نطاق المؤسسة، وتتضمن هذه المصادر بعض التقسيمات مثل العملاء ، والموردين ، والمنافسين ، والنشرات المهنية والاتحادات الصناعية ، والنقابات العمالية ، والهيئات الحكومية، ومثل هذه المصادر تمد المؤسسة بالمعلومات البيئية والتنافسية التي تعطي المديرين قاعدة هامة لما يستوجب الحدوث، فمثلا المعلومات الخارجية قد تمثل بيانات لأنشطة مماثلة لنفس نشاط المؤسسة، وهذه المعلومات تفيد في اجراء دراسات المقارنة وتلقى مزيدا من الضوء عن المركز التنافسي، وكذلك الهيئات الحكومية ( مثل الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ) تغطي الأعمال التجارية بثروة هائلة من الاحصاءات البيئية مثل دخل الفرد ، والدخل القومي ، وتوزيع السكان، والنفقات الاجمالية للمستهلك ، وتقديرات نمو المجتمع - التي تكون ذات قيمة عالية بالنسبة لأغراض واهداف التخطيط. (محمد السعيد خشبة، 1987، ص 51)

**3- مصادر المعلومات في المؤسسة:**

مصادر المعلومات المتدفقة في أي نظام معلومات يتواجد في المنظمة بأخذ عديد من الأشكال منها :

- وثائق العمل المستخدمة في الأنشطة الروتينية مثل الشبكات والفواتير والطلبات .. الخ .
- التعليمات والقرارات والاجراءات والقواعد المنظمة للأداء والبرامج والموازنات الخ.
- تقارير الأداء وحالات أو أوضاع العمل كالتقارير المالية وكشوف المصروفات وتقارير المخزون ومستويات الانتاجية .. الخ .
- البيانات البيئية مثل تحليل السكان والتنبؤات الإقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية وحالة الأسواق .. الخ . (محمد محمد الهادي، 1989، ص 143)

**المطلب الثالث: العلاقة بين البيانات و المعلومات**

- **البيانات** : هي مواد و حقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة ، أو

هي مجموعة من الحقائق و المشاهدات ( قد تكون أرقاما أو كلمات أو رموز أو حروفا ) و من الأمثلة على ذلك كميات الإنتاج، حجم المبيعات، أسماء الطلبة، أعداد الطلبة. و يمكن أن تجمع عن طريق الملاحظة أو المشاهدة وتخزن بأسلوب معين و يمكن أن تعبر عن حقائق حالية أو تاريخية أو مستقبلية. (حنك سعيدة، دس، ص 11)

- **المعلومات** : هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة، أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها و تلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها، مثال على ذلك معلومات عن المبيعات موزعة حسب السنوات ونسب الأرباح والتكلفة. (حنك سعيدة، دس، ص 11)

يخلط بعض الباحثين بين البيانات والمعلومات و جرت العادة على استخدامهما كترادفين رغم أنهما يعنيان شيئين مختلفين و الفرق بينهما هو الآتي:

- يبدأ أي نظام بالبيانات Data و ينتهي بالمعلومات Infomation

-البيانات هي حقائق تم تسجيلها أو سيتم تسجيلها مستقبلا بشأن أحداث معينة، وقد تكون هذه الحقائق مستقلة و غير مرتبطة ببعضها و غير محددة العدد و تعرف أيضا بالمدخلات أو المادة الخام للمعلومات، وبمعنى آخر هي مجموعة من الحقائق و المشاهدات التي يتم جمعها من مجتمع إحصائي معين، و يتم إدخالها إلى الحاسوب لمعالجتها و إخراج النتائج ومن أمثلة البيانات الاسم السن المهنة مستوى التعليم و متوسط الدخل وغير ذلك.

- المعلومات Information : هي ناتج تشغيل البيانات أو مجموع النتائج التي تم التحصيل عليها من الحاسوب و بمعنى آخر هي مجموعة البيانات التي جمعت و أعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام أي مفيدة بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها، و هي تمثل المخرجات في نظام المعلومات و لها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.

- يقوم المستخدم بإدخال البيانات للباحث ثم يقوم بتشغيلها وترتيبها ثم يجري عليها بعض العمليات ليحصل على معلومة ذات قيمة وفائدة و كل مجموعة من المعلومات تشكل معرفة ما هذه هي وظيفتها النهائية، و تستخدم في تأكيد أو تصحيح معلومات سابقة أو في إضافة حقائق أو أفكار جديدة لمستقبل أو مستخدم المعلومات.

-عادة ما تكون البيانات على شكل و أرقام و جداول و أشكال بيانية، بينما تكون المعلومات على شكل نصوص و عبارات أو صورة توضيحية، و يمكن أن تكون البيانات نصوصا أو أرقاما أو صوراً أو أي شكل آخر.

- يرى الباحثون أنه من الصعب أن تضع حدا فاصلا بين البيانات والمعلومات، فما يعتبر معلومات في بعض المراحل، يعتبر بيانات في المرحلة التي تليها و أن المعلومة قد لا تكون معلومة غير كمية أي وصفية، و يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة كالملاحظات و المناقشات مع العاملين ودراسة التقارير الوصفية لكن المعلومات الكمية تساعد متخذ القرار بصورة أكثر فاعلية من المعلومات الوصفية. (خيرة مجذوب، نوال مجذوب، 2017، ص 72-73)

## المبحث الثاني : ماهية المعلومات المالية و أهم تصنيفات

تعتبر المعلومات المالية في عصرنا الحاضر موردا هاما وذو قيمة كبيرة، لا يقل أهمية عن أي مورد آخر في المؤسسات الاقتصادية، فهي عنصر حاكمي يؤثر في جميع مفاصل المؤسسة ويساهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية بشكل خاص، فيما يتعلق بكيفية استثمار مواردها وتخصيصها بالشكل الأمثل وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة، وبالتالي تحقيق الربح الذي تسعى إليه المؤسسات بشكل عام، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المفاهيم والخصائص للمعلومات المالية.

## المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المالية

لقد أعطيت العديد من التعاريف للمعلومات المالية، نذكر بعضها في ما يلي:

عرفت المعلومات المالية اختصاراً بأنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمؤسسة بصفة عامة، و عرفت أيضاً على أنها " المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً، شرحاً ووصفاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معطيات تفيد في اتخاذ القرار كما عرفت على أنها هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام الحاسبي، (ياسين لعكيكرة، محمد زرقون، 2017، ص 67)

ويرى هندريكسن أن المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، وتؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار. (داليا هيثم خليل ، صفوان قصي عبد الحليم، 2023، ص 225)

يرى (Vokhi) أن دور المعلومات في النظام الاقتصادي كبير جداً وكل من يتعامل مع المؤسسة مهتم بالمعلومات المالية من أجل التوصل إلى قرارات اقتصادية مفيدة، و يمكن تحديد الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال التقارير المالية، وهي وسائل توصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة نشاط المؤسسة، كما جاء في أهداف إعداد التقارير المالية المقدم من قبل المؤسسات في المادة (34) ينبغي أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة لأصحاب المصالح وللمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار . (علي عودة البطاط و طلال محمد علي الحجاوي، 2021 ص 234)

وتعرف المعلومات المالية أيضاً بأنها " المنتج النهائي لنظام المعلومات الحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى يتمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرار". (ياسين لعكيكرة، محمد زرقون، 2017، ص 67)

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المالية

تكتب المعلومة المالية أهميتها وفعاليتها من الحيز الذي تحتله داخل المحتوى الكامل من المعلومات اللازمة لإتخاذ قرارات التمويل والإستثمار، حيث تعمل على توفير مجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصدقية التي تساعد المستثمرين في تقييم بدائل الإستثمار واختيار البديل الأفضل وما ترتب على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية فلن تستطيع سوق الأوراق المالية

القيام بدورها بكفاءة وفعالية إلا في ظل وجود نظام جيد للمعلومات، يعتبر الأساس الذي سيبني عليه المستثمر كافة قراراته. (لطفى أمين السيد، أحمد، 2009، ص13).

وعموماً يمكن إجمال أهمية المعلومة المالية في النقاط التالية :

- تمكن المعلومة المالية المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر، وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الإرتفاع في قيمة الأسهم .
- تساعد المستثمرين في تقدير حجم أو درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم وتمثل في درجة التباين لعائد سوق الأوراق المالية، التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق وهي من تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة وكذلك درجة المخاطرة الصالحة من متغيرات راجعة للشركة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة الغير منتظمة.
- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية، وذلك بهدف تجنب المخاطر الغير منتظمة عن طريق تنوع الاستثمارات. (كمال الدين الدهراوي، 2006، ص21).

**المطلب الثاني: خصائص وأنواع المعلومة المالية ومصادرها**

### الفرع الأول: خصائص المعلومات المالية

حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها يجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات منفعة بالنسبة لمستخدميها وهي:

**أولاً: الخصائص الرئيسية**

- 1- الملائمة:** إن خاصية الملائمة تعني أن المعلومات المالية تكون قادرة على أن تحدث الفرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين في وضع تنبؤات عن مخرجات الأحداث الحالية والماضية والمستقبلية أو التأكيد على التوقعات وتصحيحها ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية وهي:
  - **القيمة التنبؤية :** تعني أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية، تمكن المستخدمين من الوصول إلى تنبؤات صحيحة.
  - **قيمة التغذية العكسية :** أي يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة، حيث تمكن مستخدمي المعلومات من التأكيد على التوقعات السابقة أو تصحيحها .
  - **التوقيت المناسب :** أي وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من أن خاصية الملائمة هي خاصية هامة لا بد أن تتوفر في المعلومات، إلا أن المعلومات المالية تفقد قيمتها بالنسبة للمستخدم ما لم يكن موثوق بها. (بوزوبنة هجيرة ، دراوسي مسعود، د س، ص 220-221)

- 2- الموثوقية :** تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها أي مدى القدرة على اعتماد المعلومات المالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوفر العناصر التالية:

- **صدق التمثيل** : ويعني وجود درجة عالية التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، أي تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث وتعني أيضا وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.
- **إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات** : وتعني توفر شروط الموضوعية في القياس العلمي و إمكانية أن المعلومات تمثل بالفعل ما يجب أن تمثله، وأن الأساليب المستخدمة في القياس خالية من الأخطاء والتحيز.
- 3- الحيادية** : يقصد بحيادية المعلومات تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة أو التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، إذ أن المعلومات المتحيزة لا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار. (بوزوينة هجيرة ، دراوسي مسعود، دس، ص 220-221)

### ثانيا: الخصائص الثانوية

وقد أضاف الإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خصائص ثانوية للمعلومات المالية تتمثل في:

- 1- قابلية الفهم** : لا يستطيع مستخدمو المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكن واضحة ومفهومة بشكل جيد، ويتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها.
- 2- القابلية للمقارنة** : يكون أمام مستخدمي الكشوف المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدمو الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة؛ (بن قطيب على، حطاب دلال، دس، ص 6)
- 3- الإتساق (الثبات)** : وتعني أن المؤسسة تطبق ذات المعالجات المحاسبية للأحداث المتشابهة من فترة لأخرى، وقد أخذ بعين الإعتبار وجود قيدين رئيسيين يحددان إمكانية القيام بهذه العملية وهما:
- الجدوى الاقتصادية التي تحددها قدرة المعلومات المحاسبية والمالية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.
- الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على مستخدميها في اتخاذ القرار. (بوزوينة هجيرة ، دراوسي مسعود، دس، ص 220-221)

### الفرع الثاني: أنواع المعلومات المالية

توجد أنواع عديدة للمعلومات المالية متمثلة في التقارير، منها تقارير مالية، تقارير تخطيطية، تقارير رقابية ، تقارير تشغيلية نذكرها كما يلي.

#### أولا: التقارير المالية

- 1- الميزانية**: تعد الميزانية المكون الرئيسي للقوائم المالية وهي عبارة عن بيان المركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، و تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها. (طارق حماد عبد العال، 2004، ص 111)

وتبويب الميزانية إلى جانبين الجانب الأيمن وهو جانب الأصول أو الموجودات وتدرج فيه ممتلكات المؤسسة في أبواب فرعية يضم كل منها مجموعة متجانسة من هذه الأصول والأساس المتعارف عليه لتبويب الأصول هو مدى صعوبة تحويل هذه الأصول إلى أموال سائلة، أي معيار سيولة الأصل للتحويل نقداً، أما الجانب الأيسر فيضم الخصوم أو الالتزامات والتي تضم الأموال الخاصة والديون.

**2- جدول النتائج (قائمة الدخل):** هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال فترة معينة تظهر النتيجة الصافية التي تكون إما ربح أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، ويوفر جدول النتائج الدخل لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة. (محمد مطر، 2007، ص 169)

ويتكون جدول النتائج من الأعباء والنواتج منها النواتج المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم، مخصصات الإهلاكات والمؤونات، النتيجة.

**3- جدول سيولة الخزينة قائمة التدفقات النقدية):** وهي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة، وقد أُلزم مجلس معايير المحاسبة المالية المؤسسات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي IAS7 ، ويصنف هذا المعيار التدفقات النقدية إلى ثلاثة مجموعات :

- **تدفقات الأنشطة التشغيلية:** وهي كل التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستغلالية في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

- **تدفقات الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

- **تدفقات الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات الناتجة عن مصادر التعامل مع الملاك وأيضاً مصادر الحصول على القروض وإعادة سداد المبالغ المقرضة.

### ثانياً التقارير التخطيطية:

يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الميزانيات التقديرية، وتعتبر هذه التقارير أداة هامة في مساعدة الإدارة لتجنب الأزمات المختلفة وتحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة وطرق اكتساب وتوزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمؤسسة، وتعد الميزانيات أداة تخطيط حيث تقوم بترجمة أهداف المؤسسة وخطته إلى مجموعة من البيانات الكمية والمالية المنسقة والمبوبة حيث تعطي للإدارة صورة عن النتائج التي يمكن التوصل إليها. ( عبد الرزاق محمد قاسم، 2004، ص ص

## ثالثا: التقارير الرقابية

تختلف عملية الرقابة عن عملية التخطيط من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة من أجل عملية الرقابة فإنها يجب أن تكون دقيقة ومتوفرة بالتوقيت المناسب، و تساعد التقارير الرقابية المديرين على التأكد بأن العمليات تسير وفق الخطة الموضوعة، فكل التقارير الرقابية تحتوي على عنصرين أساسيين هما معايير أداء تخطيطية والنتائج الفعلية.

## رابعا التقارير التشغيلية

هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في الحكم والسيطرة على نظام العمليات يوما بيوم.

إضافة إلى هذه التقارير هناك أنواع أخرى مثل: التقارير الموجزة والتفصيلية، التقارير الأفقية والعمودية، التقارير الفورية حسب الطلب والتقارير الدورية. ( عبد الرزاق محمد قاسم، 2004، ص ص 130-131)

الفرع الثالث: مصادر المعلومة المالية

في حالة المعلومات المالية تختلف المصادر حسب الحالة، و يكون أفضل مصدر هو الذي يوفر الطريقة الأسرع والأكثر فاعلية ومصداقية للعثور على المعلومات التي تحتاجها المؤسسات أو الأشخاص.

## أولا: المصادر الداخلية

من المؤسسة نفسها وتشمل المصادر الداخلية للمعلومة المالية وهي كالتالي :

- 1- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربعة قوائم أساسية هي الميزانية، جدول النتائج ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، جدول سيولة الخزينة
- 2- المذكرات والملحقات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية .
- 3- التقارير المؤقتة: والتي تكون على مدار السنة (نصف شهرية أو ربع سنوية ) .
- 4- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية والعمالية وبعض الخطط المستقبلية .
- 5- تقرير مراقب الحسابات: تتضمن معايير إعداد تقارير العناصر التالية:
  - يجب أن توضح التقارير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصورها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
  - يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المؤسسة على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها أما إذا كانت القواعد قد طبقت في الفترة الجارية مطابقة لتلك التي كانت مستخدمة في الفترات السابقة .
  - يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي نتيجة النشاط بطريقة الملائمة ولا يجب يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة.
  - يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي للقوائم المالية كوحدة واحدة وفي حالة عدم تمكن المراقب من إبداء مثل هذا الرأي فيجب أن يذكر الأسباب.

6- قوائم تنبؤات الإدارة .

7- معلومات أخرى . (طارق عبد العال ، 1999 ، ص 31-32)

ثانيا: المصادر الخارجية

1- المصادر الرسمية الدولية (الإحصاءات المالية الدولية):

وهي المنشورات من إعداد مكاتب ومراكز الإحصاءات مثل التي يوفرها صندوق النقد الدولي (IMF) عن بيانات أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتضخم والسيولة والتمويل العام.

2- مصادر رسمية وطنية:

- نشرة البنك المركزي للمعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات والسوق المالية العامة.

- مؤشرات المنتجين وهي المنشورات والمؤشرات التي تقدمها المؤسسات والوزارات الحكومية.

- مصادر أكاديمية: هي الناشئة عن مؤسسات ومعاهد التعليم والبحث تلك المتعلقة بالظروف الاقتصادية.

المواقع الالكترونية والدوريات المتخصصة: ونجد أشهرها: مثل صحيفة وول ستريت جورنال، الإيكونوميست

Kiplinger.com Google Finance Bloomberg.com (ملوح محمد، 2020، ص 25)

المطلب الثالث: تصنيف و قياس المعلومات المالية

الفرع الأول: تصنيف المعلومات المالية

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي: (داليا هيثم خليل ،

صفوان قصي عبد الحلیم، 2023، ص 225)

أولاً: من حيث دلالتها: وتصنف إلى :

1- معلومات مالية تاريخية : وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية، وجدول النتائج.....الخ.

2- معلومات مالية حالية : وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للوحدة.

3- معلومات مالية مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها .

ثانيا: من حيث درجة تكرارها: وتصنف إلى :

1- معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة ( سنويا، شهريا، أسبوعيا).

2- معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية .

ثالثا: من حيث مصدرها : وتصنف إلى :

- 1- **معلومات مالية داخلية:** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل الوحدة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام مثل تقارير الأداء.
- 2- **معلومات مالية خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالزبائن والجهات الحكومية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق. (داليا هيثم خليل ، صفوان قصي عبد الحليم، 2023. ص 225)
- رابعا: من حيث توقيت الحصول عليها : وتصنف إلى :
- 1- **معلومات مالية متوفرة (جاهزة):** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.
- 2- **معلومات مالية غير متوفرة ( غير جاهزة ):** وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للوحدة.
- خامسا: من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية : وتصنف إلى :
- 1- **معلومات مالية خاصة بالتخطيط:** وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية .
- 2- **معلومات مالية خاصة بالرقابة:** وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية واكتشاف الانحرافات وتحليلها، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، إرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.
- 3- **معلومات مالية خاصة باتخاذ القرارات:** وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها .
- سادسا: من حيث ارتباطها بالزمن : وتصنف إلى :
- 1- **معلومات مالية جامدة:** هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
- 2- **معلومات مالية ديناميكية:** وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.
- سابعا: من حيث متطلباتها العملية: وتصنف إلى :
- 1- **معلومات مالية إجرائية:** وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق، اتخاذ أي إجراء.
- 2- **معلومات مالية غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها استغلالها في عملية صنع القرارات. (داليا هيثم خليل ، صفوان قصي عبد الحليم، 2023. ص 225)

### الفرع الثاني: قياس جودة المعلومات المالية

- إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لذلك يمكن وضع بعض المعايير لقياس جودة المعلومات المالية والمتمثلة فيما يلي:
- 1- **المنفعة:** وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة :

- منفعة شكلية : تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم .
- منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
- منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها.
- منفعة التقييم (تصحيحية) : أهميتها في تقييم القرارات المتخذة .
- 2- الدقة : إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
- 3- التنبؤ : كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.
- 4- الفعالية : هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها، ذلك أن فاعلية المعلومات هي مقياس الجودة المعلومات.
- 5- الكفاءة : هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها. (بوزوينة هجيرة ، دراوسي مسعود، د س، ص 219)

المطلب الرابع: أبعاد و المحددات الأساسية للمعلومات وأهم العوامل المؤثرة فيها

#### الفرع الأول: أبعاد تحقيق الجودة في المعلومات المالية

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:

- التحديد : أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- السرعة : إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص الاستخدام المعلومة.
- شمولية المعلومة : يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.
- الملاءمة : إن ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- التوافق في التصوير أو التمثيل : يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- التأكد : يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة. (بوزوينة هجيرة ، دراوسي مسعود، د س، ص 220)

#### الفرع الثاني: المحددات الأساسية للمعلومات وأهم العوامل المؤثرة فيها

حسب الدراسة التي أجرتها IASCF ، هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهما : الأهمية النسبية

و التكلفة.

أولاً: الأهمية النسبية

تكمّن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار ، حيث أن المعلومة المهمة نسبياً هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف متخذ القرار والعكس، و من خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم

إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق نتيجة لتعديها عتبة الاعتراف، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس. (محمد نمر الخطيب، فؤاد صديقي، 2011، ص ص

(11-10)

إن اختيار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.
- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية.
- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
- العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى.
- خلطة والتوقعات الملائمة للإدارة .

إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين أوجبت أن يكون :

- عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصا للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم .
- عدم عرض بيانات غزيرة تكون مظلمة وكذا عند عرض بيانات ملخصة.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة. (محمد نمر الخطيب، فؤاد صديقي، 2011، ص ص 11-10)

ثانيا: تكلفة المعلومة

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي تجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها .

إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لظهور بصورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. (محمد نمر الخطيب، فؤاد صديقي، 2011، ص ص 10-

11)

ثالثا: قيود أخرى: هناك قيود أخرى تتمثل في :

1- **العرف الصناعي** : إن العرف في المؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف ما إما نشاط معين أو قطاع معين ، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المنافسة في نفس النشاط .

2- التحفظ : إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسبب تعدد طرق القياس وكل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة. (محمد نمر الخطيب، فؤاد صديقي، 2011، ص ص 10-11)

## المبحث الثالث: استخدام الكشوف المالية كمصدر للمعلومات المالية

تعد الكشوفات المالية من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الإتصال في المحاسبة، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات مستخدميها لاسيما المستثمرين منهم بالمعلومات المفيدة عن أداء المؤسسة خلال الفترة التي تغطيها تلك الكشوفات. بما يساهم في تعزيز ثقتهم لغرض تقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاستثمارية و المالية المناسبة، وحتى تكون هذه الكشوفات المالية مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل وخارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسات لابد من تحقيق الانسجام في إعدادها، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقاربات هادفة للمعلومات المالية التي تستخدم معايير محاسبية تختلف عن بعضها البعض، وفي هذا المبحث سنعرض أهم الكشوفات المالية و التعريف بيها.

### المطلب الأول: ماهية الكشوف المالية

#### الفرع الأول: مفهوم الكشوف المالية

حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عرفت القوائم المالية وفق المواد 26-27-28-29 من القانون رقم 07/11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي بأنها تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفيه للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية كما يجب أن تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية، وتوفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 نوفمبر 2007، ص 5).

الكشوف المالية هي الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه. (بن قطيب علي، خطاب دلالي، دس، ص 9)

وهي مجموعة من البيانات المالية Financial data التي تصدر من المؤسسات على مختلف أنشطتها تعكس الصورة الواضحة للمؤسسة من زاوية المركز المالي ومجدولة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP).

وتعرف أيضا بأنها " مجموعة من المعلومات والبيانات مبنية بكشوفات مجدولة الفائدة منها كشف وضع المؤسسة من حيث الأداء المالي، وتمثل الكشوف المالية صورة واضحة لنشاط المؤسسة المالية وعليه يجب على معدي الكشوف المالية المنشورة في المواقع الالكترونية لتلك المؤسسات أن تكون غير معقدة وذات مصداقية عالية وقابلة للفهم من قبل المستخدمين. ومن هذه **الكشوف** ما يلي: الميزانية، جدول النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة، الملحق. (أحمد مهدي صاحي

و وليد عاشور خالد، 2018، ص 14)

#### الفرع الثاني: أهمية الكشوف المالية

في كثير من الأحيان تكون القوائم المالية هي الفرصة الوحيدة التي تعطى للمستثمرين لبناء إستراتيجية الاستثمار ومدى قدرتها وقابليتها لتقييم الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرارية، أما ما يتعلق بالدائنين فهي توضح قدرة الوحدة الاقتصادية

على سداد الديون، وكذلك تهتم الجهات الحكومية بالكشف المالية لتحديد الضرائب المفروضة على الوحدة الاقتصادية وأهمية استمرارية النشاط الاقتصادي ومنع انهياره وتأثيرات ذلك على الاقتصاد القومي ، أما أهمية الكشف المالية للمساهمين فأهم بينون قراراتهم في مواصلة حيازة أسهم الوحدة الاقتصادية أو بيعها، وكذلك إدارة الوحدة الاقتصادية فهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات المستقبلية وبالنتيجة فهي تحتاج دائما لتقييم أداؤها وفاعلية عملها لتحقيق الأهداف التي وضعت في الفترة الماضية، ولما تقدم الكشف المالية فإنها يجب أن تتمتع بالعديد من المميزات التي تعطيها الموثوقية والمصدقية وكما يأتي :

- على أن تكون المعلومات مالية مناسبة لصنع القرارات المتخذة من قبل أصحاب المصالح.
- أن يتم التركيز على المعلومات المالية التي من المتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدمين.
- أن تكون المعلومات مفهومة بسهولة لمستعملي المعلومات المالية وهذا يعني أن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات واضحة بغض النظر عن مستوى مستعملها.
- أن تكون المعلومات ذات صلة باحتياجات مستعملها عندما تؤثر المعلومات على القرارات الاقتصادية بما في ذلك الإبلاغ عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة والتي يعتقد أن إخفائها أو إغفالها يؤثر على القرارات المتخذة.
- أن تكون المعلومات المالية غير مضللة وأن تعكس جوهر الأحداث بما في ذلك التقديرات والشكوك حول صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية. (علي خلف كاطع الجبوري، 2017، ص 82)

### الفرع الثالث: أهداف الكشف المالية

- تهتم الكشف المالية بتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إيضاحها على النحو الآتي :
- العمل على متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن المؤسسة.
  - تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد، والناجمة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح؛ وذلك صدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها.
  - الإفصاح عن كافة المعلومات المناسبة لحاجات الأفراد الذين يستخدمون الكشف المالية .
  - استخدام مقاييس التغير في المطلوبات والموارد المرتبطة بقياس الدخل الخاص بالشركة من خلال الاعتماد على جدول النتائج.
  - تقديم معلومات موثوقة من العناصر الاقتصادية للمؤسسات، وذلك بهدف قياس أماكن الضعف وأماكن القوة، ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل.
  - الاهتمام بكافة الجهات المرتبطة مع الكشف المالية، ولا سيما المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين، حيث تعد هذه الفئات من أهم المتابعين للكشف المالية. (بشرى حسن محمد النوبي و آخرون، 2021، ص 19)

الفرع الرابع: أنواع المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية

يمكن تحديد أهم أنواع المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية فيما يلي :

- 1- معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين:** تتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستخدمين في تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.
- 2- معلومات مساعدة في معرفة مصادر الدخل :** لا يقتصر اهتمام المستخدمين في معرفة العمليات والأحداث المالية التي تؤثر على التدفقات الحالية، بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل ويجاد علاقة بين الظروف الحالية والمتوقعة مستقبلاً.
- 3- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:** يحاول المستخدمون للكشوف المالية التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي ( نشاط المؤسسة ) والمصادر غير المباشرة ( الاقتراض مثلا ) وقدرة المؤسسة في تحويل هذه الموارد إلى تدفقات نقدية. كما يكون الاهتمام بالتزامات باعتبارها المثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية.
- 4- معلومات عن استخدامات مختلف موارد المؤسسة:** يحتاج المستخدمون إلى معلومات من الكشوف المالية تبين لهم أوجه الاستخدامات للموارد المتاحة أمام المؤسسة، سواء في التشغيل أو في استثمارات جديدة أو توسيع النشاط أو في الوفاء بالتزامات أو استخدامات أخرى.
- 5- معلومات عن المخاطر المحتملة :** ترتبط هذه المخاطر بمحمل نشاط المؤسسة التشغيلي والمالي والإستثماري، وتساعد الكشوف المالية في التعرف عليها وقياسها من خلال المعلومات الواردة فيها، أو أنها لا تخفي أي معلومة في هذا الشأن حتى يتمكن المستخدمون من فهم الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة. (حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، 2018، ص222)

**المطلب الثاني: مستخدموا الكشوف المالية**

**المساهمون :** يعتبر المساهمون من حملة الأسهم أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من القوائم المالية، حتى أن توجهات هيئات وضع المعايير في الدول المتقدمة كمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB يضعون المساهم في مقدمة اهتمامهم عند وضع معيار محامي معين.

- 1- حاملي السندات :** ويهتم هؤلاء متابعة العسر المالي للمؤسسة، أن هناك أمان كافي من أجل سداد ديونهم، وتؤدي المعلومات المالية دورا هاما في هذه العملية، حيث أن العديد من اتفاقيات الدين تتضمن الحق لحاملي السندات في التدخل في حالة شعورهم بالخطر حيال أموالهم.
- 2- المقرضون :** للتعرف على توافر السيولة النقدية في المؤسسة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها .
- 3- الأجهزة الحكومية :** لغرض تحصيل الضرائب المستحقة على المؤسسة، والتأكد من تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة العامل بصاحب العمل، والحفاظ على البيئة، كما تهتم الحكومات بتوزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المؤسسات، وبالتالي فهم يطلبون القوائم المالية هدف تنظيم هذه الأنشطة وكأساس لإحصاء الدخل الوطني وغيرها من الإحصاءات.
- 4- العملاء :** المعرفة المركز المالي للمؤسسة، حيث أن تدهور المركز المالي قد يدفعهم للبحث عن موردين آخرين قادرين على

توفير طلباتهم بشكل مستمرة.

**5- الرأي العام :** كالباحثين والمستشارين الماليين والمحللين الاقتصاديين والخبراء، حيث يهتم هؤلاء بشكل مستمر بالمعلومات المحاسبية التي تكون أداة عمل لهم لتحقيق أغراضهم وأهدافهم، كما تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها، عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع المورد المحليين.

**6- العمال والنقابات العمالية :** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار أرباب الأعمال ورعيتهم، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأهم، وتعويضاتهم، ومزايا (منافع) التقاعد لهم، وتوفير فرص العمل.

**7- الموردون :** يستفيد الموردون الحاليون أو المتوقع من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد للمؤسسة، وتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الديون . (عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، 2019، ص119)

ويوضح الجدول الموالي مستخدمي الكشوف المالية واحتياجاتهم.

جدول رقم (01): المستخدمين للكشوف المالية و احتياجاتهم

المستخدمون	إحتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة :	1. القياس الشامل للأداء
1. المساهمين	• مقاييس مطلقة.
2. الدائنين	• بالمقارنة مع الأهداف والمعايير .
3. المديرين	• بالمقارنة مع شركات أخرى.
4. العاملين	2. تقييم أداء الإدارة.
5. المستهلكين	• الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد.
6. الموردون	• المسؤولية القانونية .
7. المنافسين	3. التوقعات المستقبلية .
المستخدمين ذوي المصلحة الغير مباشرة :	• الأرباح
1. محلي القوائم المالية وسماسرة البورصة.	• التوزيعات والفوائد.
2. اتحاد العمال.	• الاستثمارات.
3. الوكالات والهيئات العمومية	• التوظيف .
4. الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية	4. الحكم على المركز المالي
	• تقييم اليسر المالي.
	• تقييم درجة السيولة.
	• تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد.
	5. تخصيص الموارد.
	6. تقييم الديون وحقوق الملكية.
	7. تقييم الالتزام باللوائح والقوانين
	8. تقييم مساهمة المؤسسة الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد الوطني

المصدر: كمال الدين الدهراوي، 2006، ص 16

## المطلب الثالث: عرض الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الكشوف المالية والتي ألزم بها النظام المحاسبي المالي المؤسسات باعدادها كل نهاية سنة مالية وهي: الميزانية، جدول النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة، الملحق.

الفرع الأول: عرض قائمة المركز المالي وحسابات النتائج

أولاً: كشف المركز المالي (الميزانية):

**1- تعريفها:**

كشف المركز المالي (الميزانية) : تصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول. (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 23).

كشف المركز المالي أو الميزانية: عبارة عن كشف منظم يعرض البيانات من واقع السجلات المحاسبية، ويبين الأصول التي يملكها المشروع وتستخدم لأغراض تحقيق الدخل، وجانب الخصوم وحقوق الملكية وهي الموارد التي حصل عليها المشروع، أي أنها تبين حجم المشروع والالتزامات المترتبة عليه، وتعد قائمة المركز المالي على أساس سنوي وتعبر عن الموقف المالي في لحظة معينة، ويتم تبويب عناصر المركز المالي لتحقيق الهدف الأساسي من إعدادها وهو عرض صورة المشروع بما يسهل مهمة الوقوف على حقيقة المركز المالي في نهاية الفترة المالية. (دريد كمال آل شبيب، 2007، ص 69).

و تعرف الميزانية المالية على أنها : عبارة عن كشف بالأرقام لمصادر و إستخدامات الأموال في المؤسسة لفترة زمنية معينة، حيث يدل الجانب الدائن ( الأيسر) من القائمة و الذي يسمى جانب الإلتزامات و حقوق المساهمين على مصادر الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من مالكيها أو من المقرضين، بينما الجانب ( الأيمن) من الميزانية يسمى جانب الأصول فيدل على أشكال الإستثمار المختلفة التي وظفت بها المؤسسة هذه الأموال. ( بنية محمد، 2019، ص 9).

**2- مكوناتها : تتكون كشف المركز المالي من جزئين:**

- الجزء الأول: يعرض قيمة الاستثمارات في المشروع اي استخدام مصادر الأموال ويعبر عنها في شكل أصول، وقد تكون هذه الأصول ثابتة أو أصول متداولة او استثمارات مالية.
- الجزء الثاني : يبين مصادر الأموال المستثمرة التي قد تكون مصادر مموله من الغير أموال دائنة تسمى المطلوبات المتداولة أو الخصوم أو مصادر يساهم بها مالكي المشروع (حقوق ملكية). (دريد كمال آل شبيب، 2007، ص 69)

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول في:

1- التثبيات (الأصول) : وتشمل على (التثبيات المعنوية، التثبيات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة أعباء مثبتة مسبقا خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية).

2- في الخصوم : رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر ( في حالة شركات) والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى .

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة .
- الموردون والدائنون الآخرون .
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية . ( الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 23).

ويمكن التوضيح الشكل القانوني للميزانية المالية من خلال الجداول التاليين :

جدول رقم (02) الميزانية المالية المختصرة

الأصول	ملاحظة	N صافي	N-1 صافي	الخصوم	ملاحظة	N صافي	N-1 صافي
الأصول الغير الجارية				الأموال الدائمة الأموال الخاصة الخصوم غير جارية			
الأصول الجارية				خصوم جارية			
مجموع الأصول				مجموع الخصوم			

مصدر: ( بنية محمد، 2019، ص 9)

## جدول رقم (03) ميزانية الأصول (جانب الأصول)

السنة المالية المقفلة:.....

الأصل	الملاحظة	N الإجمالي	N إهلاك الرصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الانشاء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية الشيئات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية الأخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها سندات أخرى مثبة. قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية محزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائمة واستخدامات مماثلة الزمان المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائمية أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال المواقفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

مصدر: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، ص 28)

## جدول رقم (04) ميزانية الخصوم ( جانب الخصوم)

السنة المالية المقفلة في:.....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية
			المجموع 1
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية موردون، حسابات جارية ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية 3
			مجموع عام للخصوم

مصدر: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، ص 29)

ثانيا: حساب النتائج

## 1- تعريف حساب النتائج

يعرف حساب النتائج بأنه " هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح / الكسب أو الخسارة .

2- مكونات قائمة حسابات النتائج: ويضم العناصر التالية:

1-2- **النواتج:** وهي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدحولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة، باستثناء الزيادات الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

2-2- **الأعباء:** هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، ويشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع والأجور والاهتلاكات.

2-2- **النتيجة الصافية:** تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابق لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج، وتمثل النتيجة الصافية ربما عند وجود فائض في النواتج على الأعباء وتمثل خسارة في الحالة العكسية. (هلايلي إسلام، 2021، ص 116)

### 3- المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج:

تمثل المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج في:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال).
  - منتجات الأنشطة العادية.
  - المنتجات المالية والأعباء المالية.
  - أعباء العاملين الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
  - المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
  - المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
  - نتيجة الأنشطة العادية.
  - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
  - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
  - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة. (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، ص ص 24-25)
- ويمكن التوضيح الشكل القانوني لمكونات جدول حساب النتائج من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (05) مكونات جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

N+1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات منتجات المصنعة و التي قيد التصنيع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
			1. انتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية
			3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و الأعباء المشابهة
			4. الفائض الاجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5. النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية -المنتجات - العناصر غير العادية -الأعباء -
			9. النتيجة غير العادية
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية

مصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 30.

## جدول رقم (06) جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفترة من: سنة (N) ..... إلى سنة (1+N).....

N+1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الاجمالي (هامش التجاري) منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية تقدم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة ( مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات ) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

مصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 31.

الفرع الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة

## أولاً: تعريف جدول تدفقات الخزينة

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الضرورية، فهي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إتفاقها، حيث تمكن المستثمرين والدالتين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة من خلال تفسير المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي النقدية التي حدثت خلال الفترة وعليه " فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، حيث تبين التدفقات النقدية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة". (محمود حمام، أميرة دباش، 2015، ص 69)

والهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 26)

كما تعرف أيضا بأنها القائمة التي تقوم بعرض التدفقات النقدية للمؤسسة من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، بحيث توفر المعلومات المستخدمة، بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وعلى أرصدها النقدية. (محمود حمام، أميرة دباش، 2015، ص 69)

### ثانيا: أنواع أنشطة التدفقات النقدية

من أجل زيادة فاعلية هذه القائمة في تحقيق الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات وهي:

**1- الأنشطة التشغيلية :** يكتسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة، حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المنشأة، لذا فإن الأنشطة التشغيلية هنا ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل

خلال الفترة المالية، ونسوق منها على سبيل المثال:

- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات .
- المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى .
- المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين .

- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب. (مؤند راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، 2011، ص 196-197)

**2- الأنشطة الاستثمارية :** تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، وفيما يلي أمثلة على هذه العمليات: المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.

- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف .

**3- الأنشطة التمويلية:** تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) ومن الأمثلة على هذه الأنشطة التمويلية:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات ترتبت على المنشأة.
- توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة. (مؤند راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، 2011، ص 196-197)

## ثالثا: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة التشغيلية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

**1- الطريقة المباشرة الموصى بها:** والتي تتمثل في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون

الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة .

**2- الطريقة غير المباشرة :** تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة اهتلاكات تغيرات الزبائن المخزونات، تغيرات الموردین...

- التفاوتات أو التسويات ضرائب مؤجلة.

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 26)

## رابعا: مصدرها المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها :

- التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار

ولا بالتمويل.

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن أصول طويل الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى

في الأنشطة التشغيلية للاستثمار أو التمويل.

ويمكن التوضيح الشكل القانوني لمكونات جدول سيولة الخزينة ( طريقة المباشرة و الغير مباشرة ) من خلال الجدولين

التاليين :

## جدول رقم (07) جدول سيولة الخزينة ( طريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية مبالغ مدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد المصاريف و المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المدفوعات عن اقتناء تقيتات عينية أو معنوية المقبوضات عن عملية التنازل عن التقيتات عينية أو معنوية المدفوعات من اقتناء تقيتات مالية المقبوضات عن عملية التنازل عن التقيتات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التدفقات التي تم القيام بها المقبوضات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة ( أ + ب + ج ) أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إغلاق السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 35.

## جدول قم (08) : جدول سيولة الخزينة - بطريقة غير مباشرة-

السنة N-1	السنة N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الإهلاكات والمؤونات . - تغير المخزونات . - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى . - تغير الموردين والديون الأخرى. - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.
			تدفقات الخزينة المتأتية عن الأنشطة التشغيلية (أ)
			- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار - مدفوعات عن اقتناء التثبيتات - مقبوضات التنازل عن التثبيتات - تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال النقدي - تسديد القروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 36.

## خامسا: تحليل جدول سيولة الخزينة

يمكن جدول سيولة الخزينة من تحليل ديناميكي كفيل بتحليل الأحداث المنصرمة ذات الأثر على سيولة المؤسسة وكذا توازنها المالي، أي أنه يمكن تحليل التحصيلات النقدية وفي ماذا تم إستعمالها، وهذا ما يعطي نظرة واضحة للسياسات الإقتصادية و المالية الحالية و يعتبر كأساس لإعداد السياسات و التوقعات المستقبلية. (مهدي هلاوي، 2021، ص 181)

ولتحقيق ذلك يجب إستخدام المؤشرات المستخرجة من جدول سيولة الخزينة، والتي يمكن توضيحها بشكل أفضل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (09) المؤشرات المالية المستخرجة من جدول سيولة الخزينة

المؤشر	المعادلة	التفسير
كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الإحتياجات النقدية الأساسية	مؤشر يبين قدرة المؤسسة على توليد السيولة من خلال الأنشطة التشغيلية
التدفق النقدي المتاح	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	مؤشر يبين قدرة الأنشطة التشغيلية على تلبية الإلتزامات النقدية المخططة و قدرة تخفيض الديون
النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الربح الصافي	مؤشر يبين قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال أرباحها
العائد على الأصول من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول	مؤشر يبين قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال أصولها
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات	مؤشر يبين مدى كفاءة سياسة المؤسسة في تحصيل حقوقها لدى الزبائن
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى حقوق الملكية	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية	مؤشر يبين قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال أموالها الخاصة
تغطية النقدية	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة الإستثمارية و التمويلية	مؤشر يبين كفاية التدفقات النقدية من خلال الأنشطة التشغيلية الصافية لتلبية حاجيات السيلسة الإستثمارية و التمويلية
كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية / الخصوم الجارية	مؤشر يبين قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لتغطية إلتزاماتها المتداولة

مصدر : ( مهدي حملاوي، 2021، ص 181)

### الفرع الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

#### أولاً: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

- عمليات الرسملة (الارتفاع الانخفاض، التسديد...).
  - توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 26)
- لقد وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما أن جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مالية فإنه يوجد لها شكل قانوني وهو كالتالي :

جدول رقم (10): جدول تغيير الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	إحتياجات ونتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء إعادة تقييم القيم الثابتة الربح / خسائر غير مسجلة في حسابات . النتائج حصص موزعة زيادة رأس المال نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء إعادة تقييم القيم الثابتة الربح / خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج حصص موزعة زيادة رأس المال نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N						

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 37.

ثانيا:

1. تعريفها: تتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكملية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات) . (رقية شطبي، 2018، ص 462)
  2. مكونات ملحق القوائم المالية: يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية :
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية.

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية.  
هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهار في الملحق:
- الطابع الملائم للإعلام؛
- الأهمية النسبية .

## خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل استخلصنا أننا مفهوم المعلومات يختلف عن البيانات بالرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما، تمثل البيانات أرقام أو كلمات أو رموز يمكن تخزينها بأي أسلوب، أما المعلومات فهي البيانات المفيدة في إتخاذ القرارات سواء تمت معالجتها وتحليلها أو لا.

تعتبر المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية و التقارير بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة، كما يمكن القول أن المعلومات تزود المستخدمين و أصحاب الصلة بالتغيرات الحاصلة في المركز المالي لها.

وحتى تصبح هذه المعلومات أساسا لعملية إتخاذ القرار يجب أولا وقبل كل شيء أن تقدم لمتخذ القرار إضافة معرفية يستفيد منها حاضرا و مستقبلا، بحيث يتم إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها نعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وعلى أساسه يقوم المسيرون بإتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للإجراءات المطبقة سابقا ذلك عن طريق إستعمال وسائل تساعد المسيرين على إتخاذ قرارات رشيدة و صحيحة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي.

الفصل الثاني:  
تخذ القرارات المالية  
في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر عملية إتخاذ القرارات من المهام الرئيسية لمدير المؤسسة و المتموقعين على قمة الهرم التنظيمي للمؤسسة، نظرا لاملاكهم المعلومات المتعلقة بكل الأنشطة داخل المؤسسة، حيث يضمن القرار اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة، ولا يستطيع متخذ القرار القيام بعمله ما لم تتوفر له معلومات كافية من أجل الوصول إلى قرارات صائبة، لذلك فإن عملية إتخاذ القرار تكون مبنية على هذه المعلومات التي تناسب بطريقة رسمية عبر المستويات التنظيمية المختلفة، حيث كلما كانت هناك معلومات بقدر كبير كلما كانت عملية إتخاذ القرار صحيحة، لذلك تعتبر المعلومات هي الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ قرارات المؤسسة، حيث تمثل هذه الأخيرة جوهر العملية التسييرية للمؤسسة.

في هذا الفصل سنقوم بدراسة وتوضيح عملية إتخاذ القرار، وسنركز على نوع من القرارات والتي تتمثل في القرارات المالية ودور المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الصائبة باستخدام أدوات التحليل المالي، لذلك قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية إتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات المالية.

المبحث الرابع: دور تحليل المعلومات المالية في إتخاذ القرارات المالية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية إتخاذ القرارات المالية

يختلف مفهوم عملية إتخاذ القرار المالي من فرد لآخر، فالبعض يعتبرها عملية مشاركة بين الأفراد من إتخاذ قرار مشترك، أو أنها محاولة للوصول إلى هدف معين، أو تبني موقف لا يثير معارضة الآخرين، والبعض الآخر يعتبرها اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل، وستتطرق في هذا المبحث إلى كل المفاهيم المتعلقة بعملية إتخاذ القرار بصفة عامة و إتخاذ القرارات المالية بصفة خاصة.

## المطلب الأول: ماهية عملية إتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: مفهوم وأهمية وأهداف إتخاذ القرارات المالية

قبل التطرق إلى إتخاذ القرارات المالية وجب أولاً تعريف القرار و عملية إتخاذ القرار.

## أولاً: تعريف عملية إتخاذ القرار

يعتبر القرار جوهر العملية الإدارية في أي تنظيم سياسي أو اقتصادي أو ثقافي، لأن هذا التنظيم يتطلب إصدار الأوامر من جهة وضرورة تنفيذها من جهة أخرى، حتى يتم تنفيذ النشاط بإحكام وفعالية للوصول إلى الهدف الذي يسعى التنظيم لتحقيقه، و هو عمل من أعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير التوصل إلى ما يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه. (بلحاج فتيحة، 2016، ص 270)

ويعرف القرار بأنه " ذلك التصرف أو الاختيار الذي تم انتقاؤه من بين عدة بدائل ممكنة من أجل حل مشكلة أو تصحيح وضع أو تحقيق هدف ما ". ( مزغيش إيمان، 2013، ص 65)

أما عملية إتخاذ القرار فتعرف بأنها "مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالة طارئة أو موقف معين، وذلك لتحقيق أهداف مرسومة، فهي عملية اختيار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء العوامل البيئية والمواد المتاحة للمؤسسة. (شريط صلاح الدين، حفصا أمينة، 2018، ص ص 83)

وتعرف أيضا بأنها " اختيار أفضل البدائل (الخيارات المتاحة من خلال تقييم سليم للمعلومات المتعلقة بهذه البدائل وآثارها، وهذا يبني على توفر قدر كاف من المعلومات والدقة المطلوبة، لذلك فدرجة الرشد في القرارات المتخذة تتناسب مع درجة الوفرة والكفاية والدقة في المعلومات ومدى تمثيلها للحقائق المثلثة للظاهرة المدروسة. (نصيرة سعدي، نسيمه أوكيل، 2021، ص 469)

ويعتبر القرار المتخذ سليماً برأي بيتر دريكر peter Druker إذا اتصف بالمرونة و قابلية التغير والحركة لتأمين إمكانية المقارنة و المفاضلة بين البدائل الممكنة، وقد يكون القرار رفضاً لكل البدائل المطروحة للاختيار و عدم القيام بأي عمل محدد، حيث أن هذا القرار المتخذ هو بالاقرار. (بلحاج فتيحة، 2016، ص 275)

ومن التعاريف السابقة يمكن تقديم التعريف التالي لاتخاذ القرار هو أنه يعتبر عملية دقيقة يحل متخذ القرار من خلالها مشكلة ما، وذلك من خلال اختيار بديل معين بعد تقييم البدائل المختلفة، ويعد هذا البديل الأكثر فعالية وكفاءة من بين باقي البدائل المتاحة لمتخذ القرار.

### ثانيا: تعريف القرارات المالية

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها، إذ تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وتشمل هذه القرارات على كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

ويعرف القرار المالي على أنه " القرار الذي يشمل عدة قرارات، كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح، والاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي والتمويل الخارجي)". ( محمود حمام، أميرة دباش، 2015، ص71) وتعرف أيضا بأنها " مجموعة القرارات التي تعمل على تجميع أكبر رصيد نقدي ممكن، وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهي تلك القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل ملائم واستخدامها بكفاءة بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة. (مزغيش إيمان، 2013 ص67)

وعليه فإن القرار المالي هو ذلك القرار الذي تتخذه الإدارة المالية والمهاتف إلى الحصول على الأموال جديدة أو تسيير الموجودة والحفاظة عليها بأحسن الطرق.

### ثالثا: خصائص إتخاذ القرارات المالية

تتصف عملية إتخاذ القرار المالية بخصائص معينة للوصول إلى القرار المرجو نذكر منها:

- أن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- أن القرارات المالية ملزمة لمنظمات الأعمال في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند إتخاذها. ( إلهام بروة، 2020، ص376)
- تعد عملية إتخاذ على أنها عملية ذهنية، فهي نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح.
- توصف على أنها عملية إجرائية، فعلى الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر إتخاذ القرارات، إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل تحديد وتعريف المشكلة أو التي تأتي بعدها وضع القرار موضع التنفيذ.
- أن تعدد البدائل هو أساس عملية إتخاذ القرارات، فحينما لا يوجد إلا حل واحد لمشكلة معينة فلن يكون هناك اختيار ومن ثم لا يكون هناك إتخاذ قرار، وإنما يكون الأمر إجبارا على أمر معين.
- يتم اختيار البدائل وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب للبديل، فلا يكون الاختيار بطريقة عشوائية.

- لا يمكننا أن نختار البديل الأمثل، لأن المثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع، وربما لا يناسب الظروف التي يتخذ خلالها القرار، ولذلك فإن الاختيار يتوجه إلى البديل الأنسب، وهو الذي يتناسب مع الظروف المؤثرة في إتخاذ القرار.
- هي عملية مرتبطة بالمستقبل، فنحن نتخذ القرارات في الوقت الحالي، ولكن تنفيذ القرار وآثاره ستكون في المستقبل، وهذه الخاصية تؤدي إلى صعوبة عملية إتخاذ القرارات، لأنها تعتمد على التنبؤ بالمستقبل، فضلا عن التغير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثرة فيه. (ماهر، أحمد، 2004 ص 283)

### الفرع الثاني: أهمية وأهداف إتخاذ القرارات المالية

#### أولا: أهمية إتخاذ القرارات المالية

تتمثل أهمية القرارات المالية فيما يلي:

- التحليل والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بالبيئة الخارجي لها في ظل الظروف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.
- تساهم في الحفاظ على نسب الربحية، وهي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة ونسب السيولة، وهي النسب المخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- تعد بمثابة المعيار أو العوائد المقبولة على المقترحات الاستثمارية وتكلفة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي.
- تساهم في التعويض لإشباع حاجات ومنافع حاضرة والحد من مخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية والتمويلية والأعمال المالية. (لطفى شعبان، محمد لين علون، 2020، ص 763)

#### ثانيا: أهداف إتخاذ القرارات المالية

يمكن تحقيق العديد من الأهداف من خلال عملية إتخاذ القرارات كمحور لنشاط المؤسسات وأهدافها كما يلي:

- تحدد عملية إتخاذ القرارات مصادر السلطة داخل المؤسسة.
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات والواجبات للأفراد في المؤسسة ككل.
- تحديد عملية إتخاذ القرارات الأهداف المرجوة منها، وبيئتها للجهة المعنية من تنفيذها، والتزام هذه الجهة بالتنفيذ الفعلي لذا كما هو مطلوب.
- تساعد عملية إتخاذ القرارات على تحديد الأساليب والوسائل الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ونقلها إلى حيز الوجود تماشيا مع الأهداف العامة والخاصة للمؤسسة.
- تجنب عملية إتخاذ القرارات المؤسسة وأفرادها من الوقوع في الأخطاء وأبعادهم عن الانحرافات والغموض من خلال المعلومات الدقيقة التي يتضمنها القرار.
- السرعة في إنجاز الأعمال في ضوء الإمكانيات المتاحة للمؤسسة. (فيصل محمد يونس، 2012، ص 38)

المطلب الثاني : مراحل وأساليب عملية إتخاذ القرارالفرع الأول : مراحل عملية إتخاذ القرار

من أجل إتخاذ أي قرار في المؤسسة وجب إتباع الخطوات التالية:

**1- تحديد المشكلة:** تشير المشكلة إلى الحاجة الراهنة والمرغوبة، ويعتمد متخذ القرار على ثلاثة طرق في تحديد المشكلات وهي الرجوع إلى الماضي لتحديد المشكلة باعتبار أن الماضي امتداد للمستقبل أو باعتماده على التخطيط، الذي يمكنه إعطاء نتائج أكثر، أو يلجأ إلى إدراكات الآخرين، شكوى الزبائن، أو ما يسمى بالتغذية العكسية.

**2- البحث عن البدائل:** بعد تحديد المشكلة يتعين على متخذ القرار وفق النموذج العقلاي، أن يعمل على تطوير البدائل التي قد تسهم في حل المشكلة.

**3- تقييم البدائل:** حال ما يتم تحديد البدائل فإنه يتعين تقييمها والمقارنة بينها، وكقاعدة عامة في جميع أنواع القرارات، فإن الهدف من إتخاذ القرار هو اختيار ذلك البديل الذي يتسبب بحدوث أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية، وأقل قدر ممكن من النتائج السلبية.

**4- اختيار البديل :** في ظل أفضل الأحوال يسعى متخذ القرار إلى اختيار البديل ذو القيمة العليا لحل المشاكل، أو كما يشير المنظرين في هذا المجال إلى أنها العملية التي تعظم المنفعة المتوقعة، لذا يتم في عملية اختيار البديل الأفضل وفقا للنموذج العقلاي إلى تقييم البدائل بالاستناد إلى الخبرة السابقة.

**5- التنفيذ والمتابعة:** بعد اختيار البديل الأفضل، لا بد أن يضع متخذ القرار ذلك البديل موضع التنفيذ، ففي الوقت الذي يكون التنفيذ فيه سهلا، فإنه قد يكون صعبا في حالات أخرى، وعليه فإن مسؤولية متخذ القرار في إتخاذ القرارات وحل المشاكل لا تنتهي بمجرد تنفيذ البديل الأفضل، بل يتوجب عليه التأكد من قدرة ذلك البديل فعلا على معالجة المشكلة موضوع القرار، ولكل مرحلة من مراحل إتخاذ القرارات وهذا ما يسمى بعملية التغذية العكسية. ( غنى دحام تاي الزبيدي وحسين وليد حسين عباس ، 2014، ص96-97)

ونشير إلى أنه توجد طرق أخرى في إتخاذ القرار المالي و التي تتمثل في:

- **البحوث والدراسة:** ويقصد بالبحث تطبيق أساليب المنهج الاستقراي لتحسين نوعية القرارات الأساسية، بمعنى الاستقصاء المنظم عن المعلومات وتحميلها من خلال إجراء مقارنات جدول النتائج مثلا مثلا، للكشف عن التغيرات وشكلها (إيجابي أو سلب)، كما تمتد البحوث لجمع المعلومات عن المؤسسات المنافسة ولبعض القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بتمويل المؤسسة.
- **التحليل لإتخاذ القرار :** يخضع تحليل البيانات المالية لنوعين من الإجراءات يطبق الأول على البيانات المستخلصة من البحث (المرحلة السابقة باستخدام الأساليب الكمية للتحليل، أما الثاني (الاستدلالي) فيهدف إلى التحقق من صحة الافتراضات المعطاة حول الظاهرة المالية ومن ثم استخلاص النتائج التي على ضوءها يتخذ القرار.

- التخطيط والرقابة : تعتبر الطريقة المثلى لتشغيل القرار، تطبيق نظام الموازنات الذي يسمح بإعداد قرار مخطط بترجمة كل خطوة من الخطة في شكل أرقام وقيم مالية، واستخدام هذه الموازنات لأغراض الرقابة المالية الداخلية، وتمت المراجعة في فترات دورية للكشف عن الانحرافات داخل نطاق مقبول. (مزغيش إيمان، 2013 ص 67)

### الفرع الثاني: أساليب عملية إتخاذ القرارات المالية

كل عملية عند أدائها تتم وفق شروط أو معايير أو قواعد تكون خاصة بها، لكن في عملية إتخاذ القرارات المالية تتم بأساليب وسوف نعرضها فيما يلي :

**1- طريقة توليد الأفكار (العصف الذهني) :** تعتمد هذه الطريقة في إتخاذ القرارات الجماعية وهي عبارة عن هجوم خاطف وسريع في حل المشاكل.

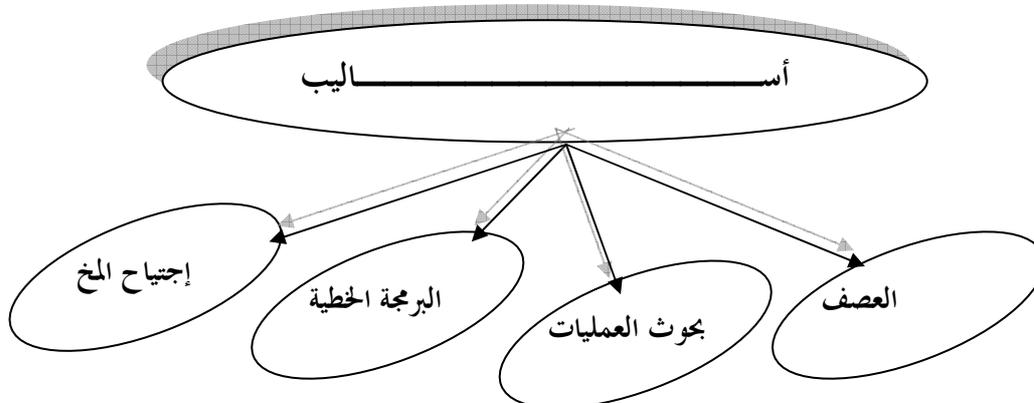
**2- بحوث العمليات:** وتعتبر من أهم التطبيقات العلمية في مجال دراسة البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة، وذلك بتوفير أساسي كمي يساعد على الوصول إلى أفضل حل للأهداف المنشودة، وبالدرجة الأولى فان بحوث العمليات تجد مجاله التطبيقي الخصب، حيث أن المشكلات الإدارية المعقدة التي لا تصلح معالجتها بطرق أخرى.

**3- البرمجة الخطية:** تعتبر البرمجة الخطية من انجح الأساليب الكمية في تعين أفضل مزيج من الموارد المحدودة لتحقيق أهداف معينة.

**4- اجتياح المخ :** يعتبر من ابرز التقنيات المستعملة لمحاولة تجميع طاقات الإبداع والابتكار استعملت في الأصل للبحث عن سياسات واستراتيجيات جديدة في مجال الدعاية والإعلام وأصبحت تطبق في أي مجال يحتاج فيه إلى عدد كبير من الأفكار بخصوص حل مشكلة معينة. (علي فلاح الزعبي، 2013، ص 300 )

ويمكن تلخيص أساليب إتخاذ القرارات المالية في الشكل التالي:

شكل رقم (01) :يمثل أساليب عملية إتخاذ القرارات المالية



مصدر: (علي فلاح الزعبي، 2013، ص 301 )

## المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات المالية

تقع مسؤولية إتخاذ القرار في كافة المراحل السابقة على فرد واحد أو جماعة، وفي معظم الحالات يأتي القرار نتيجة لجهود أكثر من شخص واحد، ونتيجة لدراسة و أبحاث لجنة أو عدد من اللجان المعدة والمشكلة لهذه الغاية.

و قد تتأثر القرارات الإدارية و المالية بعوامل عديدة قد تعيقها عن الصدور بالصورة الصحيحة، أو قد تؤدي إلى التأخر في إصدارها، أو تلقى الكثير من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم، أو من المتعاملين مع المؤسسة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم، ومن هذه العوامل نجد:

## 1- تأثير البيئة الخارجية:

إن المؤسسة تشكل خلية من خلايا المجتمع فهي تتأثر به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم الظروف التي تؤثر على عملية إتخاذ القرار الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التقنية، والقيم والعادات، ويضاف إليها مجموعة القرارات التي تتخذها المنظمات الأخرى في المجتمع سواء كانت منافسة للمؤسسة أو متعاملة معه، . إذ أن كل قرار يتخذ في مؤسسة ما لا بد أن يتأثر و يعمل ضمن إطار القرارات التي إتخذتها المؤسسة الأخرى كالمؤسسات والوزارات والتنظيمات المتعددة.

## 2- تأثير البيئة الداخلية :

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها، و يظهر هذا التأثير بنواحي أساسية متعددة ترتبط أولا بالظروف الداخلية المحيطة بإتخاذ القرار من ناحية، وترتبط من الناحية الثانية بتأثيره على مجموعة الأفراد في المؤسسة، و فتتعلق بالموارد المالية والبشرية والفنية من ناحية ثالثة. و من العوامل البيئية التي تؤثر على إتخاذ القرار تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة، و إمكانات الأفراد وقدراتهم ومدى تدريبهم وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

## 3- تأثير متخذ القرار :

تتصل عملية إتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر الظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار في المجازفة والحذر والتسرع والتهور، كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر في إتخاذ القرار.

## 4- تأثير مواقف إتخاذ القرار :

تختلف مواقف إتخاذ القرار من حيث تأكد الإدارة أو متخذ القرار من النتائج المتوقعة للقرار و يقصد بالموقف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة للإدارة عنها. (بلحاج فتيحة، 2016، ص 275-276)

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على إتخاذ القرارات تتمثل في:

- 1- العوامل المالية: وتتضمن ما يلي :
    - توفر المال اللازم لاستمرار نشاط المؤسسة .
    - الدعم الحكومي والأجنبي المالي للمؤسسة والقوانين وقرارات المؤسسة والوضع المالي.
    - مدى توافر الكفاءات البشرية القادرة على الإدارة المالية للمؤسسة .
  - 2- القدرات التنظيمية للمؤسسة: وتتضمن ما يلي:
    - توافر الكوادر البشرية المدربة والقادرة على إدارة المؤسسة بكفاءة .
    - توافر الخبرات التنظيمية والإدارية والفنية .
    - وجود نظم ولوائح إدارية لتحقيق أهداف المؤسسة.
    - وجود تسهيلات تكنولوجية ونظم معلومات وقاعدة بيانات حديثة تساعد على أداء الأنشطة المختلفة.
  - 3- نوعية البيئة والثقافة التي تعمل في إطارها المؤسسات : وتتضمن ما يلي :
    - الاتجاه نحو التطوع .
    - الشعور بالانتماء والمواطنة .
    - تقدير التنوع والاختلاف الإنساني .
    - الشفافية والوضوح
  - 4- الديمقراطية وحرية المناقشات في المؤسسة : وتتضمن ما يلي :
    - طريقة وصول المسؤولون فيها إلى مناصبهم.
    - معدل دوران السلطة في مراكز إتخاذ القرار .
    - الحرية في المناقشات داخل المؤسسة .
- الديمقراطية في إتخاذ القرارات . (منى عطية ،خزام خليل ،2009، ص ص 103.102)

## المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية

من بين أهم القرارات المالية التي توليها الإدارة المالية عناية خاصة كما لها دور كبير في مكانة المؤسسة يمكن تقسيم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية إلى ثلاثة قرارات وهي: قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار توزيع الأرباح.

## المطلب الأول: قرارا الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم خصائص قرار استثمار

## أولاً: مفهوم قرار الاستثمار

عبارة عن توجيه الموارد المتاحة من أجل المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى هذه الاستثمار. (مروان شموط، كنجو عبود، 2008، ص6 )

وتعرف عملية إتخاذ القرار الاستثماري بأنها " العملية التي تتضمن جميع مراحل إعداد القرار، بدءاً من تحديد الهدف وتشخيص المشكلة موضوع القرار، مروراً بجميع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينها، وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل. (عثمان بن سيد أحمد، 2021، ص51)

ويعرف القرار الاستثماري بأنه " القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن إتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة. (إسكندر محمود نشوان، 2020، ص115)

## ثانياً: خصائص القرار الاستثماري

- لقرار الاستثمار العديد من الخصائص نذكر أهمها في ما يلي :
- أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها.
  - يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل والتي من الضروري التغلب عليها.
  - يرتبط القرار الاستثماري دائماً بدرجة معينة من المخاطر
  - ينبغي تقييم الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما العائد المتوقع و المخاطر المحتملة. (حنفي عبد الغفار، 2003، ص207)

الفرع الثاني: أهمية القرار الاستثماري

- تمثل قرارات الاستثمار مجالا حيويا هاما من مجالات اتخاذ القرارات المالية، والتي تكون جزءا رئيسيا من اهتمامات المستثمرين أو المنظمين، لا سيما الإدارة المالية لأي مؤسسة، وعليه فإن للقرارات الاستثمارية أهمية كبيرة تتمثل في:
- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة إلى تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن المواد المتاحة .
  - مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
  - مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر وبعض أشكال التخلف.
  - مساهمة الاستثمار في توفير النقد الأجنبي الذي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محلياً وهذا سوف يساهم في دعم ميزان المدفوعات.
  - مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين، من خلال قيام المؤسسات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، كما يساهم في استخدام الموارد المحلية كما المواد الخام والموارد الطبيعية.
  - مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال سداد ما يترتب على المؤسسة من ضرائب للحكومة لكي تقوم الحكومة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضات المصلحة العامة.
  - مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدول من خلال التوجه إلى إنشاء المؤسسات التي تحقق هذه السياسة.
  - مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تنفيذها. (مروان شموط، كنجو عبود، 2008، ص 11 )

الفرع الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية

للقرارات الاستثمارية الكثير من التصنيفات ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعاً التصنيف الآتي:

**1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:**

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقاً الذي يحكم تفضيلاً فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقاً لهذا المدخل.

**2- قرار قبول أو رفض قرار الاستثمار :**

وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

**3- قرارات استثمار المناعة تبادليا :**

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر اختيار نشاط آخر.

**4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:**

يمكن إتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة، وذلك راجع لتوفر المعلومات والدراسة بالمستقبل ونتائجه، أما في ظروف المخاطرة فيتم إتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطرة وذلك يرجع لقلة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الاستثمارية، التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مغامرة وغير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات وذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات. (حمزة محمد الزبيدي، 2004، ص 69)

**الفرع الرابع: المبادئ والمعايير المستخدمة في إتخاذ قرار الإستثمار****أولاً: مبادئ القرار الاستثماري**

هناك بعض المبادئ يجب على المستثمر مراعاتها حتى يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المختلفة وهي:

**1- مبدأ الاختيار :** يفترض هذا المبدأ أن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص استثمارية متعددة كي يقوم باختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة من بينها دون أن يوظف مدخراته في أول فرصة تتاح له.

**2- مبدأ الملائمة :** يفترض هذا المبدأ أن الخصائص الذاتية بالمستثمر مثل العمر الدخل والوظيفة، والمركز الاجتماعي تمثل نمط تفضيل لدى المستثمر عند إتخاذ القرار الاستثماري.

**3- مبدأ التوزيع :** يقوم هذا المبدأ على أنه عند إتخاذ القرار الاستثماري السليم يجب تنويع الاستثمارات من أجل الحد من المخاطر وزيادة العائد المتوقع. (عثمان بن سيد أحمد، 2021، ص 51)

**4- مبدأ الموضوعية :** حيث يفترض في هذا المبدأ أن تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة تتميز بالموضوعية وعدم التحيز في عملية القياس.

**5- مبدأ الخبرة والتأهيل :** يقتضي هذا المبدأ بأن إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل المستثمرين، ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لا يملكون الدراية والخبرة الكافية لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة، كما توجد فئة من المستثمرين المحترفين الذين يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية التي تؤهلهم لإتخاذ القرار الاستثماري.

**6- مبدأ المقارنة :** حيث يقوم هذا المبدأ على أنه يجب على المستثمر الاستعانة بأدوات التحليل والتقييم عند قيامه بالمفاضلة بين البدائل المتاحة المختلفة واختيار البديل الأمثل الذي يفضله المستثمر. (عثمان بن سيد أحمد، 2021، ص 51)

## ثانيا: المعايير المستخدمة في إتخاذ قرار الاستثمار

تتعد المعايير المستخدمة والمساعدة في إتخاذ قرار الاستثمار وأهمها وأكثرها شيوعا نجد:

- القيمة الحالية الصافية : تترجم تغير التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار بالوحدات النقدية الحالية.
- مؤشر المردودية : وهو عبارة عن النسبة بين القيمة الحالية وتكلفة الاستثمار الحالية.
- فترة الاسترداد : و هي المدة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأسمال المؤسسة.
- معدل العائد الداخلي : و هو معدل الاستحداث الذي تنعدم عنده القيمة الصافية، بمعنى العتبة.
- فترة الاسترداد المستحدثة ( بعد التحيين) : و هي المدة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأسمال المؤسسة بالقيمة الحالية، أي بالأخذ في الحسبان القيمة الحاضرة للتدفقات النقدية .

وليس فترة الاسترداد مؤشرا للمردودية بقدر ما هي مؤشر لسيولة الاستثمار، لذلك فإنه بقدر ما تكون هذه الفترة قصيرة بقدر ما يكون الاستثمار موضوع القرار مفضلا، حيث يعني ذلك أن الاستثمار سيولد سيولة مستقبلية في وقت قصير، أي أن هذا الاستثمار هو بدرجة من السيولة. (محمد يونس خان و أخرون، 1999، ص ص 05-06)

## المطلب الثاني: قرار التمويل

الفرع الأول: تعريف وأهمية التمويل

## أولا: تعريف التمويل

التمويل عبارة عن مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية مختلف نشاطاتها الاستثمارية والاستغلالية.

ويعرف التمويل أيضا بأنه " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، ويوجه هذا الإمداد بصورة متوقعة للنفقات النقدية الداخلية من المتحصلات من جهة والنفقات النقدية الخارجية، ومسؤولية الممول التأكد من حسن تدبير المتحصلات والمدفوعات من أجل تسيير مالي مناسب للوفاء بالمدفوعات في آجالها المحددة. ( مزغيش إيمان، 2013، ص 67)

## ثانيا: أهمية التمويل

كما هو معروف فإن التمويل يعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد، وتبرز أهميته كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، فالوحدات الاقتصادية التي لها عجز هي تلك الوحدات التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين أن الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عما تنفقه على السلع والخدمات، وعمامة تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تحمل عن طريقها الوحدات الاقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع، ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل ما يلي:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة.
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة (سعاد معاليم، سميحة بوحفص، 2019، ص 410)

### الفرع الثاني: مصادر التمويل

ويمكن التمييز بين نوعين :

#### أولاً: مصادر التمويل الداخلية

ويعرف التمويل الداخلي بأنه كل الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من هيكلتها التنظيمي، أي من مصادرها الداخلية كالمساهمين مثلاً وتكون تحت تصرفها، وهي نوعان:

**1- التمويل الذاتي:** أي تمول المؤسسة نفسها بنفسها، وهو ذلك الفائض المالي الذي يستخلص من نشاطها في فترة الاستغلال والذي يسمح لها بتمويل مشاريعها انطلاقاً من مواردها الذاتية، وهذه الأموال تكون في شكل مخصصات اهتلاك ومؤونات ذات طابع احتياطي والأرباح غير الموزعة .

**2- التدفقات المالية:** عبارة عن حركة النقود داخل المؤسسة والمعبرة عن كمية المنتجات والخدمات أو النقود الممولة خلال فترة زمنية ما، و قد تكون تدفقات داخلية (مدينة) أو خارجية (دائنة) ويتم حساب فائض التدفقات المالية باستخراج الفرق بين هذه التدفقات. ( مزغيش إيمان، 2013، ص 67)

#### ثانياً: مصادر التمويل الخارجية

والتمويل الخارجي هو تلك السيولة أو التسهيلات المالية والتي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجية عن إدارتها ومالكها ومسيريها، ومصادرها إما تكون لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة .

#### 1- مصادر التمويل قصيرة الأجل :

وتستخدم هذه المصادر لتمويل العمليات الجارية في المؤسسة (لا تتعدى السنة)، ومن أهم هذه المصادر نذكر:

- الائتمان التجاري الذي تحصل عليه المؤسسة من الموردين والمتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها في نشاطها.
- الائتمان المصرفي وهو عبارة عن القروض القصيرة الأجل (لا تتعدى سنة) تأخذها المؤسسة من البنوك.

#### 2- مصادر التمويل المتوسطة الأجل :

وتستخدم هذه المصادر لتغطية احتياجات دائمة للمؤسسة ( بين سنة وخمسة سنوات) ومن أهم مصادر التمويل المتوسط الأجل نذكر منها (القروض المصرفية المتوسطة الأجل والتمويل باستئجار الأصول).

#### 3- المصادر التمويل الطويلة الأجل :

وهي المصادر التي توفر أموالاً يكون استحقاقها ما بين 5 و 7 سنوات، ومن أهم هذه المصادر نذكر:

- أموال الملكية ويكون التمويل عن طريقها بالزيادة في رأس المال عن طريق المساهمات العينية أو النقدية أو الزيادة عن طريق السندات والأسهم، وهدفها تدعيم المركز المالي للمؤسسة.
- كما يمكن للمؤسسة الاعتماد على الغير في التمويل الطويل الأجل عن طريق القروض المصرفية أو الإيجازية أو السندات. (مزغيش إيمان، 2013، ص 67)

### الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في إتخاذ قرارات التمويل

هناك العديد من العوامل المؤثرة في اختيار المزيج التمويلي الأمثل لإتخاذ قرار التمويل المناسب، نذكر منها ما يلي:

- **الدخل** : يمكن للمؤسسة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة الأموال الخاصة في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالأموال الخاصة فقد تؤدي إلى دفع معدل العائد على الأموال الخاصة وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية ويمكن إيجادها بالقانون التالي: (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، ص ص 254-258)
- الرافعة المالية = القروض طويلة الأجل / أصول المؤسسة.**
- **الرافعة التشغيلية** : تؤثر في مدى درجة الاعتماد على الديون لأنها تمثل :  
**معدل التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب / معدل التغير في المبيعات.**
- **معدل نمو واستقرار المبيعات** : حيث كلما كانت المبيعات كبيرة زادت القدرة على استخدام الديون المؤسسة.
- **الربحية** : كلما كانت معدلات العائد مرتفعة كان استخدام الديون أقل، للاعتماد على الأرباح المحتجزة.
- **المرونة المالية** : قدرة المؤسسة على تعديل الخطة التمويلية وفقا للتغير الذي يحصل في احتياجات الأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة ومصادر التمويل، وبالتالي فإن الديون توفر مرونة أكثر حيث أنه متوفر بأجال مختلفة ومعايير تتناسب مع حاجة المؤسسة.
- **التوقيت** : بمعنى استخدام المزيج المناسب في الوقت المناسب مما يجعل المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة من خلال متابعة الظروف المالية وأثرها على تكلفة الأموال.
- **المخاطرة** : حيث أن الاعتماد على الديون يرفع من درجة المخاطر المالية على نشاط المؤسسة.
- **هيكل الأصول** : تعتبر الأصول الجهة المقابلة للهيكل المالي، بحيث كلما كان هيكل الأصول الثابتة كبيرا كلما كانت القدرة في الحصول على القروض أعلى، أي مدى ملائمة مصادر التمويل مع طبيعة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق هذه المصادر.
- **حجم المؤسسة** : عادة المؤسسات ذات الحجم الكبير تحتاج إلى تمويل من مصدر كبير، وبالتالي كبير حجم المؤسسة يؤثر على الهيكل المالي من خلال تراجع تكلفة الإفلاس ومنه وجود علاقات طردية بين معدل الاقتراض وحجم المؤسسة. (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، ص ص 254-258)

## المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

الفرع الأول: تعريف قرار توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل قرارات أخرى هي قرارات توزيع الأرباح ومن المؤكد أن مجموعة من القرارات التي تدخل في عملية توزيع الأرباح تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للترغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم، في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المنجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل المؤسسة.

ويمكن تعريف قرار توزيع الأرباح بأنه " القرار الذي يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين، والجزء الذي سيعاد استثماره، هذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار والتمويل جيدا كلما أمكن المؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام ". (محمد أمين علون، لطفي شعبان، 2020، ص 764)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح

عند الحديث عن سياسات توزيع الأرباح في التطبيق العملي لدينا عنصرين هامين يمكن أن يؤثران على اتجاه سياسات توزيع الأرباح وهما: فرضية الإشارات والأثر الزبائني.

## أولاً: فرضية المحتوى المعلوماتي (نظرية الإشارة)

إذا توقع المستثمر زيادة في معدل التوزيعات بسنة تساوي نفس الزيادة الفعلية، فإن سعر السهم لن يزداد بشكل مهم عند إعلان هذه الزيادة، لأن المعلومة المتوقعة قد يتم أخذها بعين الاعتبار في تقييم السهم، ولكن في حالة كانت الزيادة في معدل التوزيعات المتوقع من طرف المستثمر أقل من الزيادة الفعلية، فإن هذا الفرق من شأنه أن ينجر عنه زيادة في قيمة السهم، والعكس في حالة الزيادة الفعلية أقل من الزيادة المتوقعة.

فالزيادة في التوزيعات بشكل كبير تسبب زيادة في سعر السهم أي أن المستثمر في الأغلب يفضل التوزيعات على العوائد الرأسمالية وقد لاحظ (ميلر ومدكليان) بأن الشركات تكون دوما ليست راغبة بزيادة التوزيعات وبالتالي فالمدراء لا يرفعون التوزيعات إلا إذا توقعوا إيرادات مستقبلية أعلى أو على الأقل مستقرة، وبالتالي فإن وجهة (ميلر ومدكليان) بأن توقعات إدارة المؤسسة للعوائد هي الزيادة، بينما انخفاض التوزيعات في إشارة عن ضعف العوائد القادمة (المستقبلية)، وبالتالي حسب هذا المفهوم فإن تقييم المستثمرين للتغيرات في توزيعات الأرباح لا تظهر أن المستثمرين يفضلون توزيعات الأرباح على الأرباح المنجزة، بل أن سعر السهم يتغير ليعكس المعلومات المهمة المحتواة في إعلان توزيع الأرباح، ومن خلال هذا المفهوم أطلقت على هذه النظرية (نظرية محتوى المعلومات أو نظرية الإشارة). (زهواني رضا وآخرون، 2017، ص 249)

## ثانياً: الأثر الزبائني

باعتبار الأثر الزبائني موجود، فإن هذا سيساعد في فهم سبب تغير سعر السهم بعد الإعلان عن تغير في سياسة التوزيع، ويظهر هذا الأثر من خلال إتباع المؤسسة سياسة توزيع أرباح معينة من أجل جذب مجموعة من الزبائن تعجبهم هذه السياسة، ومن وجهة نظر حملة الأسهم من حيث رغبتهم في الحصول على توزيعات أو استثمارها. (زهواني رضا وآخرون، 2017، ص 249)

**الفرع الثالث: سياسات توزيع الأرباح**

وهناك سياسات عديدة لسياسة توزيع الأرباح نذكر منها :

- 1- سياسة فائض التوزيعات :** وتقوم هذه السياسة على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء توزيعات، إذا كان العائد الذي تحققه المؤسسة على الأرباح المعاد استثمارها يفوق العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر بإعادة استثماره الأموال عند مستويات خطر مماثلة .
- 2- التوزيعات الثابتة :** والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.
- 3- سياسة الحد الأدنى زائد الفائض :** والتي تنطوي على قيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات الثابتة وفي فترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- 4- خطة إعادة استثمار التوزيعات :** تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، وتتلأم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية .
- 5- تجزئة الأسهم والتوزيعات في صورة أسهم :** تقوم المؤسسة بزيادة الأسهم المصدرة، وغالبا ما يؤدي ذلك لتخفيض سعر السهم، بينما تدير عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم إلى قيام المؤسسة بدلا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية .
- 6- إعادة شراء الأسهم :** تتضمن هذه العملية قيام المؤسسة بشراء بعض الأسهم التي أصدرتها من قبل، وهو ما يترتب عليه تخفيض عدد مساهمي المؤسسة، ومن ثم زيادة ربحية السهم، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى زيادة سعر السهم وهناك نوعين من عمليات شراء الأسهم الأولى عندما يتاح للمؤسسة أموال نقدية لتوزيعها على المساهمين، حيث تقوم توزيع هذه الأموال من خلال شراء الأسهم بدلا من دفع توزيعات نقدية، أما النوع الثاني فقد ترى إدارة المؤسسة أن نسبة الأموال الخاصة مرتفعة في هيكل رأس مال المؤسسة، وهو ما يدفعها إصدار سندات واستخدام حصيلتها في إعادة شراء الأسهم. (محمد الصالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، 2010، ص 397).

## المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائيتها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وفي هذا المبحث سنتعرف على ماهية التحليل المالي و أهم أدواته التحليلية.

## المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: تعريف وأهمية وأهداف التحليل المالي

## أولاً: تعريف التحليل المالي

هناك العديد من التعريفات للتحليل المالي، إذ يعرفه البعض بأنه " علم له قواعد وأسس تقوم على دراسة الكشوف المالية باستخدام الأساليب الكمية لإظهار، واشتقاق الارتباطات والعلاقات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من نواحي تمويلية وتشغيلية" ، والبعض الآخر يعرفه بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف، واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي مما يساهم في تحديد أهميته، وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من الكشوف المالية، ومن مصادر أخرى، لاستخدامها في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات. ( محمود عزت اللحام، هشام عزريل، 2016، ص 304)

وهناك من عرف التحليل المالي بأنه " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية إتخاذ القرار " ( بيان كرشان ، 2022، ص 239)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة الكشوف المالية بعد تبويبها التويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

## ثانياً: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في اعتباره أحد مجالات المعرفة التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة.

حيث يقوم المدير المالي بالتحليل المالي بهدف التعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في المركز المالي للمؤسسة والكشف عن العوامل والمتغيرات ذات التأثير على عائد الأموال الخاصة بالإضافة إلى الاستفادة من التحليل المالي وما يتولد عنه من نتائج في مجال التحليل المالي والرقابة، وتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي :

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة .
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط للمستقبل لأنشطة المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة. (وليد ناجي الحياي، 2004، ص25)

### ثالثاً: أهداف التحليل المالي

للتحليل المالي أهداف كثيرة تتنوع وفقاً لتنوع الهدف من إجراء التحليل، ومن أهم هذه الأهداف نجد:

- بيان الوضع المالي للمؤسسة، وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار .
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة.
- تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية، ومعرفة وضع المؤسسة في قطاعها.
- تحليل مسببات الأرباح والخسائر، وتقييم هيكل الأموال.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية، والنوعية لمتخذي القرار .
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء.
- بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- إتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة والتخطيط، وتقييم الربحية، والسيولة . (محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، 2016، ص305)

### الفرع الثاني: معايير ومجالات التحليل المالي

#### أولاً: معايير التحليل المالي

هنالك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل في عمليه التحليل نذكر منها ما يأتي:

**1- المعايير المطلقة :**

وهي المعايير التي تأخذ صفه ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب و دراسات ميدانية، وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة، ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار.

**2- المعايير التاريخية :**

تستند هذه المعايير إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوف المالية للمؤسسة فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2019 مع معدلات العائد على الاستثمار لست أعوام الماضية، وييدي الخلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

**3- المعايير المستهدفة :**

تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلاً وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق، فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلا والتي نفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة أقل مما هو مخطط له.

**4- المعايير الصناعية:**

تعتمد هذه المعايير على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم المؤسسات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة أو مقارنة الوضع الحقيقي للمؤسسة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.(عبد الستار مصطفى الصياح، سعد مجيد الجنابي، 2019، ص 51)

**ثانيا: مجالات التحليل المالي**

يتم استخدام التحليل المالي في المجالات التالية :

**1- التخطيط المالي:** تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل وحدة اقتصادية، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات وعملياتية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الوحدة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها

**2- تحليل تقييم الأداء :** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، مثل الإدارة، المستثمرين، والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي للكشوف المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية وما يتعلق بكافة مجالاتها.

**3- التحليل الائتماني:** هو تحليل مالي للكشوف المالية للتعرف على أداء العميل ومركزه المالي من خلال نسب الربحية والسيولة وقياس التدفقات النقدية، و معرفة مدى الملاءة المالية لهذه الجهة (مؤسسة) أو (فرد) ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

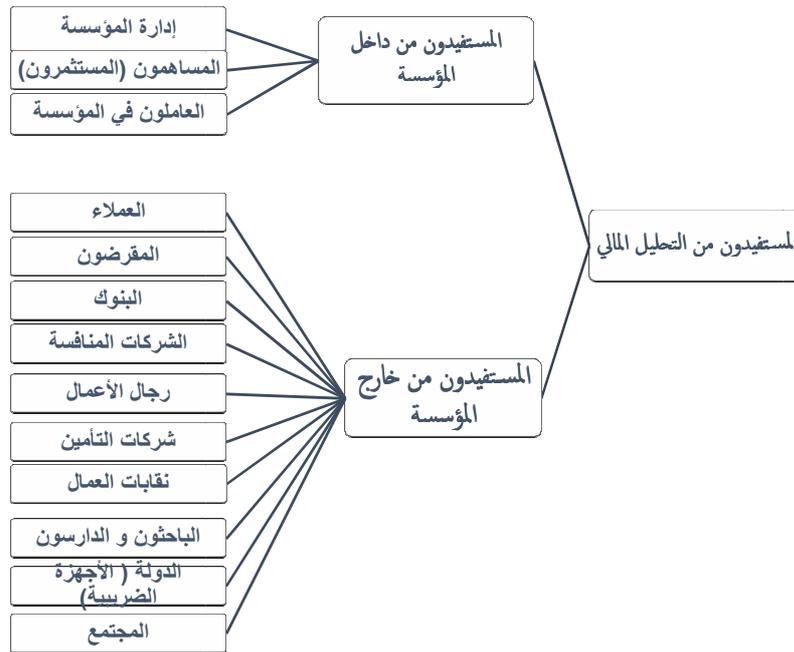
**4- التحليل الاستثماري :** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للكشوف المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و وحدات اقتصادية ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاءة عوائدها وقدرة هذا التحليل

تمتد لتشمل تقييم الوحدات الاقتصادية نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في كافة المجالات. (بيان كريشان، 2022، ص 242)

### الفرع الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تنطلق أهداف التحليل المالي من الأطراف المستفيدة منه والتي عادة ما تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): المستفيدون من التحليل المالي



المصدر: (عدنان تايه النعيمي وآخرون، 2008، ص 100)

### المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي كآلية لاتخاذ القرارات المالية

إن التوازن المالي له علاقة كبيرة بقدررة المؤسسة على المحافظة على مقدار كافي من السيولة لتأمين تعديل للتدفقات النقدية بصفة دائمة، ويتحقق التوازن المالي عندما يسمح التمويل الدائم للمؤسسة من تغطية جميع احتياجات استثمارها ودورة استغلالها، وهو يظهر في لحظة معينة بمقارنة رؤوس الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة ويسمى برأس المال العامل، أما النوع الثاني من مؤشرات التوازن الذي يجب على المحلل المالي من دراسته ولكنه غير مستقر فهو يعكس التوازن التجاري ويطلق عليه اسم احتياج رأس المال العامل، أما المؤشر الأخير للتوازن المالي هو الخزينة، وهو يعتبر أكثر دقة وأكثر استعمالاً وتتم دراسته على المدى القصير حيث سنقوم في هذا المطلب بدراسة كل مؤشر على حدا.

الفرع الأول: رأس المال العامل

## أولاً: تعريف رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل على أنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي هو أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص و تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي. ( زهواني رضا و آخرون، 2017، ص 252)

## ثانياً: كيفية حساب رأس المال العامل

و لحساب رأس المال العامل هناك طريقتين هما:

**1- الطريقة الأولى :**

تكون باستعمال أعلى الميزانية أي ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة كما هو مبين في العلاقة:  
( زهواني رضا و آخرون، 2017، ص 252)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن التمييز بين ثلاث حالات كما يلي :

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث حققت فائض في الأموال الدائمة بعد تغطية كامل الأصول غير الجارية، بمعنى المؤسسة حققت توازن مالي على المدى المتوسط والطويل .

- **الحالة الثانية :** رأس المال العامل سالب ( الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع استثماراتها حيث يلي جزء من احتياجاتها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية إضافية لتغطية الجزء في التمويل.

- **الحالة الثالثة :** رأس المال العامل معدوم ( الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية)، وفي هذه الحالة يحدث توافق تام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة. ( بنية محمد، 2019، ص15)

**2- الطريقة الثانية:**

يكون الحساب باستعمال أسفل الميزانية أي ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديوان القصيرة الأجل ويحسب بالعلاقة التالية. ( زهواني رضا و آخرون، 2017، ص 252)

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

بحيث تعبر الديون قصيرة الأجل عن ديون دورة الاستغلال و يمكن التمييز هنا بين ثلاث حالات كما يلي :

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب ( الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية)، أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.

- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب ( الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم ( الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي أدني، أي استطاعت تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون حدوث عجز أو فائض. (بنية محمد، 2019، ص15)

ثالثا: أنواع رأس المال العامل

توجد عدة أنواع من رأس المال العامل هي :

1- رأس المال العامل الإجمالي: ويساوي إلى مجموع الأصول المتداولة:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

2- رأس المال العامل الخاص: يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط .

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول

3- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل مجموع الديون .

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

(بنية محمد، 2019، ص15)

الفرع الثاني: احتياجات من رأس المال العامل

تغير احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية ، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية " قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة " ، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية. (زهواني رضا وآخرون، 2017، ص 253)

وتحسب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{القيم غير الجاهزة} + \text{قيم الإستغلال} - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية})$$

وتحسب أيضا بالعلاقة:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{أصول الخزينة}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{خصوم الخزينة})$$

كما يمكن حساب إحتياجات رأس المال العامل من دورة الإستغلال كما يلي:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

(زهواني رضا وآخرون، 2017، ص 253)

الفرع الثالث: الخزينة الصافية

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية ويشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة والاستحقاق ، وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية، فالأرباح بعد التوزيع تغذي الخزينة.

أولا: تعريف الخزينة

تعبّر الخزينة الصافية عن مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية لمدة دورة استغلالية، وتحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية :

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات}$$

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

## ثانيا: حالات الخزينة

هناك ثلاث حالات يمكن للخزينة الصافية يمكن أن تكون فيا في المؤسسة الاقتصادية إما أن تكون خزينة موجبة أو سالبة أو تكون معدومة وهي نادرة الوقوع ، وهي كالاتي:

**1- الخزينة موجبة:**

أي أن رأس المال العامل أكثر من احتياجات رأس المال العامل ففي هذه الحالة هذه المؤسسة قامت بتجسيد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

**2- الخزينة سالبة:**

عندما تكون الخزينة الصافية سالبة هذا يعني أن رأس المال العامل في هذه الحالة يعبر عن أن المؤسسة الاقتصادية في حالة عجز غير أنها غير قادرة على تسديد ديونها والتزاماتها المالية في آجالها المحددة، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية، مما يجعل المؤسسة الاقتصادية في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض الثبتيات بأنواعها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة الاقتصادية إلى بيع بعض المواد الأولية.

**3- الخزينة معدومة :** بمعنى أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى، والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة، وفقا للإمكانيات المتاحة عن طريق تفاعلي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة. (منير عوادي، 2022، الجزائر)

**المطلب الثالث: النسب المالية كآلية لاتخاذ القرارات المالية**

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأنواع في تحليل الكشوف المالية، فالغاية من هذه النسب إعطاء الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، و سنعرض فيما يلي هذه النسب.

**الفرع الأول: نسب السيولة**

هي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل و تقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير ، كما تستخدم المؤسسة هذه السيولة عادة في تسديد الالتزامات المترتبة عليها في الأجل القصير كأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل، لذلك فإن هذه المجموعة من النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل. (دريد كمال آل شبيب، 2007، ص 86)

و يوضح الجدول الموالي أهم نسب السيول وهي :

جدول رقم (11) : نسب السيولة

النسب	معادلة حساب النسب	أهمية النسب
نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم الجارية	- تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تشديد إلتزامها قصيرة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت ثقة المقرضين في قدرة المؤسسة على التسديد.
نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة السريعة = ( الأصول المتداولة - المخزون ) / الديون قصيرة الأجل	- تختلف هذه النسبة عن النسبة الأولى في أنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة نظرا لأنه يعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة، فالأصول المتداولة تختلف من حيث درجة سيولة كل منها .
نسبة النقدية	نسبة السيولة النقدية = النقدية / الديون قصيرة الأجل	- تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل من خلال النقدية الموجودة لديها دون اللجوء إلى باقي الذمم.

مصدر: (دريد كمال آل شبيب، 2007، ص 87)

## الفرع الثاني: نسب النشاط

هي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الذمم المدينة أو في الاستغلال الأمثل ، من أهم نسب النشاط ما

يلي: (دريد كمال آل شبيب، 2007، ص 88)

جدول رقم (12) : نسب النشاط

النسب	معادلة حساب النسب	أهمية النسب
معدل دوران مجموع الأصول	معدل دوران = صافي المبيعات / مجموع الأصول	- تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استغلال أصول المؤسسة، بمعنى آخر أنها تقيس مدى مساهمة كل دينار تم استثماره في أصول المؤسسة في توليد المبيعات.
معدل دوران المخزون	كلفة المبيعات / المخزون السلعي	- توضح عدد المرات التي يتحول المخزون خلال السنة إلى المبيعات وتقيس هذه النسبة كفاءة المخزون في الوحدة الاقتصادية.
متوسط مدة التحصيل	المدينون x 360 / المبيعات الآجلة	- تبين الفترة التي من خلالها إمكانية المدينين في تسديد ما بذمتها خلال الفترة المالية أي مدى كفاءة وسيلة الذمم المدينة
معدل دوران الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة	- وتقيس هذه النسب مدى استغلال مجموع الأصول الثابتة في توليد المبيعات فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط فإن ذلك يشير إلى شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة بشكل كبير، والعكس صحيح.
معدل دوران الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة	- حيث يركز هذا المعدل على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. وبهذا لعدم معدل نمطي فيجب مقارنتها بمعدل الصناعة.
معدل دوران الذمم (الزبائن)	معدل دوران الذمم = صافي المبيعات الآجلة / رصيد النعم الزبائن (أوراق القبض)	- تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم.

مصدر: (دريد كمال آل شبيب، 2007، ص 89-95)

الفرع الثالث: نسب الهيكلة المالية واليسر المالي (نسب التمويل)

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول غير الجارية بصفة خاصة من بين هذه النسب ما يلي:

جدول رقم (13) : نسب الهيكلية المالية واليسر المالي (نسب التمويل)

النسب	معادلة حساب النسب	أهمية النسب
نسبة التمويل الدائم	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	- تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ومدى تحقق شرط الملائمة بين سيولة الأصول واستحقاق الخصوم.
نسبة التمويل الخاص	نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة / أصول غير جارية	- تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة .
نسبة الاستقلالية المالية	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	- قيس هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة.

مصدر: (دريد كمال آل شبيب ، 2007، ص 89-95)

#### الفرع الرابع: نسب المردودية

وتحسب نسب المردودية (الربحية) من خلال النسب الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (14) : نسب المردودية

النسب	معادلة حساب النسب	أهمية النسب
المردودية المالية	المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	- تعرف المردودية المالية على أنها العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من الأموال المستثمرة في المؤسسة ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية.
المردودية التجارية	المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	- تعرف بأنها المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها .
المردودية الاقتصادية	المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول	- تسمى كذلك بالعائد على الأصول، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع أصولها وأصولها الاقتصادية بغض النظر عن طريقة تمويلها .

مصدر: (دريد كمال آل شبيب ، 2007، ص 89-95)

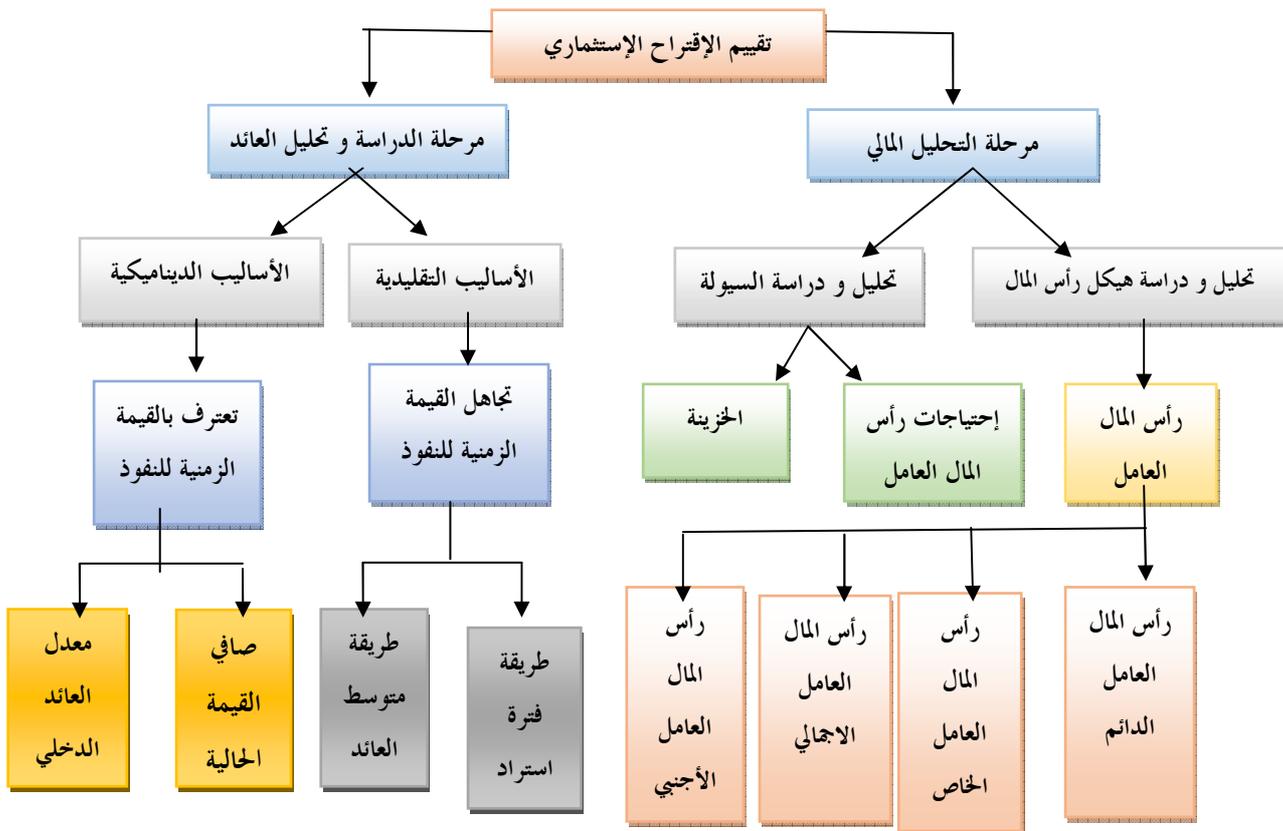
### المبحث الرابع: دور تحليل المعلومات المالية في إتخاذ القرارات المالية

يعد التحليل المعلومات أحد أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المنشآت الاقتصادية بشتى أنواعها لمعرفة حقيقة وضع هذه المنشآت والا سيما بعد أن أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية امر مهم وهو من أهم القضايا المعاصرة التي يهتم بها علم المحاسبة وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات وتقارير تمه عدة جهات مستفيدة داخلية او خارجية، و من أجل فهم وإستخدام المعلومة المالية بشكل صحيح في إتخاذ القرارات المالية فإن المستخدم يلجأ إلى عملية التحليل عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة. ومن خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى المؤسسة، حاولنا معرفة مدى إستخدام المعلومة المالية في إتخاذ القرارات المالية:

#### المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات المالية

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقوم بتقييم أداء المؤسسة بإعطاء المعلومات للمدير المالي لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط، كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة والهيكل المالي للمؤسسة، و تساعد أيضا على إتخاذ القرار الاستثماري كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مراحل تقييم المقترح الإستثماري



مصدر: (حنفي عبد الغفار، 2004، ص 270)

أما بخصوص دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات المالية ، فسيتم محاولة إبراز ذلك في الجدول الموالي بالإعتماد على حالات رأس المال العامل كأداة مساعدة في إتخاذ هذه القرارات، والتي بدورها تعبر عن باقي مؤشرات التوازن المالي.

الجدول رقم (15): دور رأس المال العامل في إتخاذ القرارات المالية

حالات رأس المال العامل	دورها في إتخاذ القرارات المالية
<b>FRN &gt; 0</b>	وفي هذه الحالة تكون المؤسسة أمام قرارات مختلفة ، وذلك حسب إحتياجات رأس المال العامل كما يلي: - إذا كان رأس المال العامل يغطي كافة الإحتياجات أي أن $(FRN > BFR)$ فيإمكان المؤسسة إتخاذ قرار استثمار الفائض و تجنب تجميده من خلال شراء استثمارات أو الدخول في مشاريع استثمارية جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة في سبيل تحقيق المزيد من الإيرادات تدعم بها مردوديتها، كما يمكن إتخاذ قرار توزيع هذا الفائض على المساهمين في شكل حصص أرباح أو حتى تسديد ديونها. - أما إذا كان رأس المال العامل غير كافية لتغطية الإحتياجات $(BFR)$ فتكون المؤسسة في هذه الحالة مجبرة على إتخاذ قرارات مالية مختلفة من أجل تغطية العجز المسجل ، تتمثل هذه القرارات في : - إتخاذ قرار التخفيض من حجم الاستخدامات الثابتة عن طريق التنازل عن بعض الاستثمارات أو التخلي عن بعض المشاريع الاستثمارية غير المجدية و التي لا تساهم بشكل مباشر في تحقيق المردودية. - إتخاذ قرار الرفع عن حجم الموارد المالية الدائمة عن طريق الرفع من رأس المال من خلال طرح أسهم للبيع، أو عدم توزيع أرباح على المساهمين وإعادة استثمارها، بالإضافة إلى إتخاذ قرار اللجوء للاستدانة حتى تستطيع تغطية العجز المسجل في الإحتياجات و الاستفادة من الأثر و الموجب للرفع المالي.
<b>FRN= 0</b>	وهي حالة متوازنة للمؤسسة و صعبة أيضا و لا تتيح أي ضمان تمويلي، و بالتالي فاتخاذ قرارات مالية يتطلب منها البحث عن مصادر تمويل تمكنها من تمويل مختلف أنشطتها و تستطيع عبرها إتخاذ القرارات المالية الأخرى المتمثلة في قرار الاستثمار و توزيع الأرباح.
<b>FRN &lt; 0</b>	في هذه الحالة على المؤسسة إتخاذ قرارات مالية مختلفة من أجل معالجة هذا الخلل، من بين هذه القرارات ما يلي: الرفع من حجم الموارد المالية الدائمة إلى المستوى الذي يضمن تغطية الاستخدامات الثابتة و أيضا إحتياجات دورة الاستغلال، وذلك من خلال التخلي عن الاستثمارات غير المجدية و التي لا تساهم في تحقيق إيرادات للمؤسسة.

مصدر : ( محمد لمن علون، لطفي شعباني، 2020، 765)

#### المطلب الثاني: دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية

تتميز كل نسبة بدور معين في إتخاذ القرارات المالية لذلك على المحلل المالي تحليل عدة نسب لها علاقة بجانب معين من القرار الذي يريد إتخاذها، فنسب السيولة تساعد على إتخاذ قرارات الاقتراض لتحليل مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أما نسبة الربحية فتساعد على إتخاذ قرارات الاستثمار بالمؤسسة (شراء أسهم) لتغييرها عن مدى كفاءة

وقدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، أما إذا كانت غاية المحلل المالي المقارنة مع المنافسين فاهتمامه سيكون بكل النسب ولكل المعلومات المالية المتوفرة بالكشوف المالية وذلك بسبب :

- موضوعيتها، إذ تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية.
- تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والاستنتاج منها.
- استعمالها لوحدة قياس مفهومه لدى الجميع وفي وحدات النقد المستعملة. (ميلود تومي، رحيمة سكيينة، 2021، ص 503-

504)

وسنوضح دور بعض النسب المالية كأدوات مساعدة لإتخاذ القرارات المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16) : دور النسب المالية كأدوات مساعدة لإتخاذ القرارات المالية

النسب المالية	قيمتها المعيارية	دورها في إتخاذ القرارات المالية
نسبة التمويل الدائم	أكبر من 1	الارتفاع الكبير في هذه النسبة ينعكس إيجابيا على المؤسسة حيث أن تجنبها تجميد الأموال يمكنها من إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار كالتوسع و تنمية استثماراتها الحالية أو الدخول في الاستثمار الجديد.
نسبة التمويل الخاص	أكبر من 1	ارتفاع هذه النسبة يمنح المؤسسة إمكانية إتخاذ القرارات المالية بالاعتماد على أموالها الخاصة و بدون اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى أما انخفاضها عن اللازم فيقتضي إتخاذ قرارات باللجوء إلى باقي المصادر لتغطية استثماراتها وتنميتها إذا أرادت.
نسبة الإستقلالية المالية	أكبر من 1	ارتفاع هذه النسب يدل على الإستقلالية المالية للمؤسسة و بالتالي إستقلاليتها التامة في إتخاذ القرارات المالية. أما انخفاضها عن المستوى المطلوب فقد يعرضها للتدخل في شؤونها من قبل المقرضين ما يجعلها غير مستعدة لإتخاذ قراراتها.
نسبة التمويل الخارجي	أقل من 0.5	انخفاضها يدل على قدرة المؤسسة الوفاء بديونها ما يجعلها قادرة على إتخاذ القرارات المالية ، أما ارتفاعها فيجعلها مقيدة من إتخاذ هذه القرارات و ذلك بسبب عجزها و إمكانية مطالبة مقرضيهما بحقوقهم وهذا ما يقتضي قرارات بمراجعة و تقييم الهيكل المالي الخاص بها.
نسبة السيولة العامة	أكبر من 1	ارتفاعها قد يساعد المؤسسة على إتخاذ قرارات مالية خاصة إذا ما أرادت زيادة تدفقاتها النقدية كإتخاذ قرارات متعلقة بالاستثمار في الأصول
نسبة السيولة المنخفضة	من 0.3 إلى 0.5	تخفي هذه النسبة حدود معينة يعتبر تجميد للسيولة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إتخاذ قرارات استثمار هذه السيولة من أجل الحصول على عوائد.
نسبة السيولة الجاهزة	من 0.2 إلى 0.3	ارتفاع هذه النسبة يعبر عن وجود أموال مجمدة ما يؤكد على قدرة المؤسسة إتخاذ قرارات مالية من خلال هذه الأموال المجمدة مثل إتخاذ قرار بتوظيف هذه الأموال في استخدامات أخرى تعطي أكثر مردودية.

مصدر: (ميلود تومي، رحيمة سكيينة، 2021، ص 504)

## المطلب الثالث: دور النسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة في إتخاذ القرارات المالية

يسمح جدول سيولة الخزينة التي يعدها المحاسبون في نهاية السنة المالية؛ بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة (حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة)، فانطلاقا من المعلومات المالية التي يوفرها جدول سيولة الخزينة يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة والاعتماد عليها لتقييم أداء المؤسسة واستخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية والتمويلية أو مركزها المالي بصورة عامة، وكشف مواطن القوة ومواطن الضعف ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم إلى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات وإجراء المقارنات المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة ومحاولة تداركها بتصور حل مبدئي، لذلك يلعب جدول سيولة الخزينة دورا هاما في معالجة وتسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذي القرارات، وتمثل أفضل الوسائل والوثائق المجمععة للمعلومات محل الدراسة المطلوبة من طرف متخذي القرارات والمسيرين في جدول سيولة الخزينة التي يلزم على المحاسب إعدادها وتوفير مختلف البيانات من خلالها، حيث تلخص أهداف هذه الأخيرة فيما يلي: (شريط صلاح الدين، حفاصة أمينة، 2018، ص ص 86-87)

- هدف جو هري ورئيسي يتمثل في تسهيل إتخاذ القرار من خلال لفت انتباه متخذ القرار وتوجيهه نحو مصدر المشكلة المطروحة؛

- تسهيل تقييم أداء المؤسسة عن طريق قياس نتائج أعمالها؛

- أداة اتصال بين المؤسسة ومستعملي المعلومات المالية، كالمقرضين، المستثمرين، العمال، البنوك؛

يمكن استخدام جدول سيولة الخزينة في تقديم نسب جودة السيولة وجودة التمويل... الخ، حيث أن التقرير عن المعلومات التي توفرها القائمة له عدة فوائد من بينها: المساهمة في تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتحليل مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة.

- تستخدم كإحدى وسائل تقييم الأنشطة الاستثمارية وإتخاذ قرارات الاستثمار.

- نظرا لاهتمام أصحاب المؤسسة بتوزيع الأرباح، فمعلومات التدفقات النقدية تعد مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية، عند أخذ مسألة التوزيعات المستقبلية.

- تعد مؤشرا هاما ضد الخسائر المستقبلية، وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية.

ويبرز دور جدول سيولة الخزينة أساسا في توفير معلومة مهمة عن سيولة المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة منه وإبراز الكفاءة في سياسات التحصيل، وفيما يلي هذه النسب.

أولا: النسب المالية المعتمدة في تقييم جودة التمويل (السيولة)

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا يعني هناك فائض نقدي يمكن إدارة المؤسسة من التوسع في باقي الأنشطة، أما إذا كان سالبا يعني أن المؤسسة تبحث عن مصادر لتمويل العجز ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة ما يلي: (شريط صلاح الدين، حفاصة أمينة، 2018، ص ص 83-84)

**1- نسبة تغطية النقدية:**

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

تدل هذه النسبة إذا كان ما تجلبه المؤسسة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها أم أنها بحاجة إلى تمويل خارجي كالافتراض أو إصدار أسهم جديدة، وعند ما تكون هذه النسبة مرتفعة يدل ذلك على أن المؤسسة ليس لديها مشكلات في السيولة.

**2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:**

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وبنياً بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

**3- نسبة التدفقات النقدية الضرورية:**

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء مدفوعات التأجير (قصر الأجل)

يعكس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية . (شريط صلاح الدين ،حفاصة أمينة ،2018، ص ص 83-84)

**ثانياً: نسب تقييم جودة الربحية**

من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول سيولة الخزينة واستخدامها لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي :

**1- نسب كفاية التدفق النقدي التشغيلي:**

وهي حاصل قسمة التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي على الأساسية النقدية للاحتياجات، حيث توضح هذه النسب قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

**2- نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:**

هي حاصل قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على صافي الربح قبل الفوائد والضرائب حيث توضح هذه النسبة قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الاستحقاق.

**3- نسبة العائدة على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:**

والتي نتحصل عليها بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي أصول المؤسسة والتي توضح لنا علاقة التدفقات النقدية التشغيلية بإجمالي ممتلكات المؤسسة.

**4- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات :**

هي نتاج قسمة إجمالي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي الداخلة على صافي المبيعات، توضح هذه النسبة كفاءة سياسة الائتمان المتبعة وقدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها من الزبائن وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا . (شريط صلاح الدين ،حفاصة أمينة، 2018، ص ص 83-84)

## خلاصة الفصل:

تعتبر عملية إتخاذ القرارات المالية إحدى الوظائف الأساسية للمدير، لذلك فإن نجاح أو فشل أي مؤسسة يعتمد على جودة القرارات التي يتخذها، ونتائج هذه القرارات تظهر في المستقبل، ومن هنا تظهر مدى كفاءته في الوصول إلى القرار الصحيح .

ومن أجل الوصول إلى إتخاذ القرار يتطلب إلى كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية، حيث يلجأ المدير إلى أدق الأساليب العلمية التي تساعد في تحديد واختبار إتخاذ القرار المالي، منها التحليل المالي للقوائم المالية التي تعتبر منبع المعلومات، التي تقدم لنا تطور وضعية المؤسسة من خلال الميزانية (الخصوم والأصول)، وجدول سيولة الخزينة (الداخلة والخارجة)، جدول النتائج، ومن خلال هذه المعلومات التي تقدمها الكشوف المالية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بالتحليل المالي من خلال أدوات التحليل المالي ابتداء من النسب ومؤشرات التوازن من أجل الوصول إلى القرار المالي الصائب داخل المؤسسة.

# الفصل الثالث

دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية  
في مؤسسة بيو فارم (Biopharm)  
خلال الفترة (2018-2020)

تمهيد:

من خلال دراسة الفصل الأول تعرضنا للأطر النظرية المتعلقة بالمعلومات المالية واتخاذ القرار المالية، مع توضيح العلاقة بينهما، و بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة، سنحاول إسقاط تلك المضامين على الجانب التطبيقي كمحاولة لتشخيص واقع مؤسسة " (Biopharm) " ومعرفة مدى الدور الذي تلعبه تلك المعلومات على جودة القرارات المالية بالإضافة إلى تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي لكي نستطيع التعرف على الوضع المالي للمؤسسة ونتمكن من اتخاذ القرارات المالية التي تخدم المؤسسة وتحسن من وضعها المالي من خلال اكتشاف الانحرافات وتحليلها. حيث قمنا باختيار مؤسسة " (Biopharm) " لإجراء الدراسة وذلك نظرا لتوفر المعلومات المالية الخاصة بها على موقع المؤسسة في الانترنت، و تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم للمؤسسة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي وكذا التعليق على الكشوف المالية للمؤسسة من ثم تحليل وضعها المالي باستخدام مجموعة المؤشرات والنسب المالية حتى نتمكن من اتخاذ القرارات المالية التي تحسن من مستوى المالي للمؤسسة.

ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم لمحة عن المؤسسة (Biopharm)

المبحث الثاني: عرض الكشوف المالية للمؤسسة " (Biopharm) " للفترة (2018-2020)

المبحث الثالث: التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

## المبحث الأول: تقديم لمحة عن مؤسسة بيوفارم (Biopharm)

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تقديم مؤسسة بيوفارم (Biopharm) من خلال عرض نبذة عن المؤسسة مع عرض هيكلها التنظيمي ونشاطها.

### المطلب الأول: تقديم مؤسسة بيوفارم (Biopharm)

بيوفارم (Biopharm) هو المختبر الصيدلاني الجزائري وهو مجموعة صناعية، استثمرت في أوائل التسعينات في قطاع الأدوية ولديها اليوم وحدة إنتاج بمعايير دولية وشبكة توزيع لتجار الجملة والصيدليات، وبعد ما يقرب من عقدين من النشاط المكثف، وصلت بيوفارم (Biopharm) إلى مرحلة مهمة في تطورها والتي تتطلب إعادة الهيكلة. ([www.biopharmdz.com](http://www.biopharmdz.com), s.d.)

تأسست الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL Biopharm) بموجب عقد موثق بتاريخ 2 أكتوبر 1991، تم إعداده من طرف بن عبيد كاتب العدل في الجزائر في 14 أكتوبر 1991، وقد تم إشعار كافة مصالح الدولة المعنية ببدء النشاط في ذات التاريخ، وقد تم تغيير الشكل القانوني وأصبحت شركة مساهمة في 12 أوت 1993 تحت تسمية (Biopharm SPA)، وقد كان الغرض من إنشائها معالجة وتسويق المواد الكيميائية والأدوية ومستحضرات التجميل، وقد تم تحويل هذا الغرض إلى تصنيع وتعبئة وتسويق المنتجات الصيدلانية وفقا للسجل التجاري الخاص بالشركة المسجل في المركز الوطني للسجل التجاري الجزائر العاصمة تحت رقم 98/B004216/00/16.

العمر الافتراضي لشركة **Biopharm** تسعة وتسعين (99) عامًا من التاريخ تسجيله في السجل التجاري، إلا في حالة الحل أو التمديد المبكر. وقد تم إنشاء مكتب (Biopharm SPA) في 18 شارع المنطقة الصناعية حوش محي الدين، الرغاية، ولاية الجزائر، تقوم مؤسسة بيوفارم (Biopharm) بإنتاج أدوية للعديد من الأمراض التالية وهي:

- الالتهابات.
- الأمراض المعدية.
- أمراض القلب.
- أمراض الجلد.
- أمراض الجهاز الهضمي.
- الأمراض النفسية.
- أمراض الحساسية. ([www.biopharmdz.com](http://www.biopharmdz.com), notice d'information, s.d., p. 18).

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) ومنشآتها ونشاطها

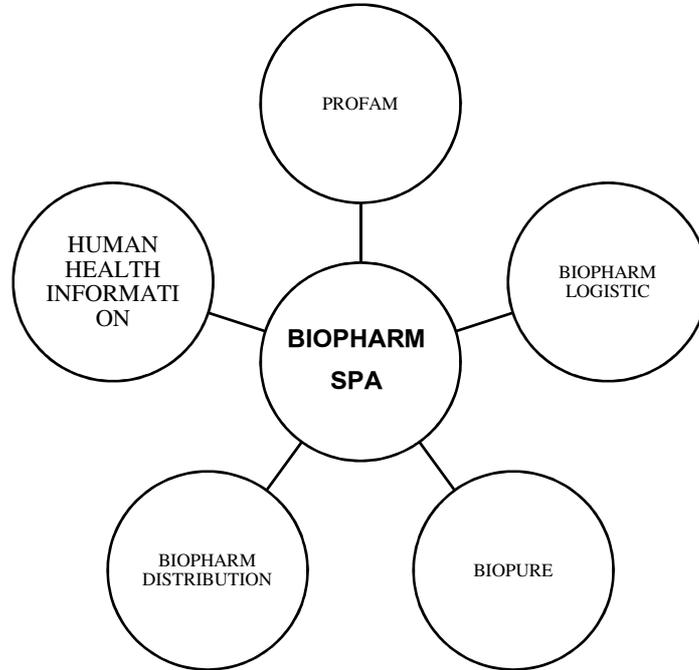
تعتمد مؤسسة بيوفارم (Biopharm) على مجموعة من المنشآت وبالاعتماد على هيكلها التنظيمي من أجل القيام بنشاطها.

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm)

هي مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في قطاع الأدوية في أوائل التسعينات بفضل افتتاح هذا القطاع للاستثمار الخاص، تسيطر بيوفارم (Biopharm) اليوم على خمسة شركات تابعة بالإضافة إلى النشاط الصناعي الذي طورته الشركة الأم (Biopharm spa) وتقوم المجموعة بتطوير أنشطة توزيع الواردات والبيع بالجملة (Biopharm distribution)، والتوزيع على الصيدليات (Biopure) والخدمات اللوجستية لصناعة الأدوية (Biopharm logistique)، والترويج والمعلومات الطبية (HHI معلومات صحة الإنسان)، كما تتحكم أيضا في (Profam) والملاحظ هنا أن جميع الشركات التابعة يتم التحكم فيها بنسبة 100% تقريبا، وفيما يلي هيكل لمجموعة بيوفارم (Biopharm) وفروعها:

(www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., p. 24)

الشكل رقم(04): هيكل فروع بيوفارم (Biopharm)



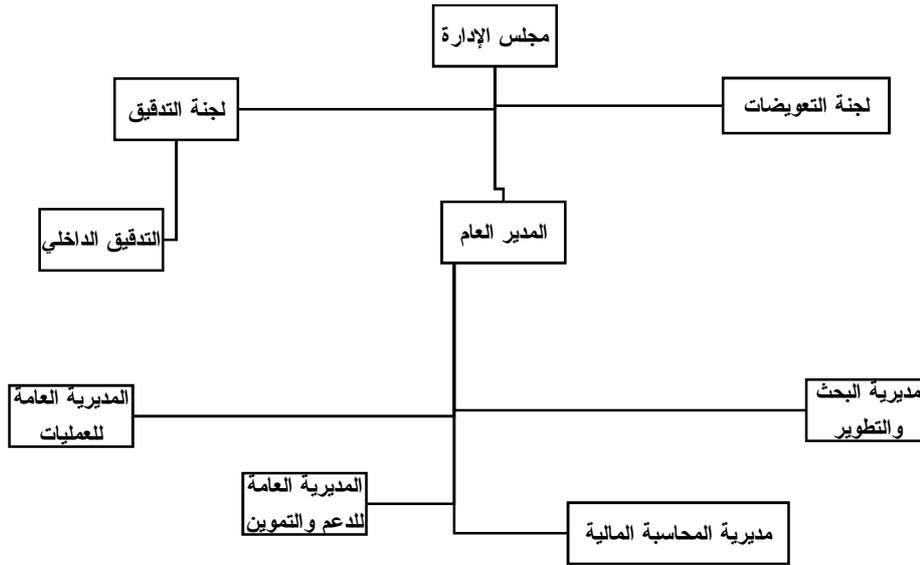
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على notice d'information المتاحة في الرابط التالي:

<https://www.biopharmdz.com/images/notice-dinformation.pdf>

كما قامت بتطوير مؤسسات حول مختلف أعمالها بما في ذلك وظائف التشغيل ووظائف الدعم اللازمة لإجراء وتطوير أنشطتها، بالإضافة إلى ذلك لديها نظام ضمان الجودة والتدقيق مسؤول عن مساعدة الهياكل المختلفة من حيث الإجراءات والإبلاغ، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm):

(www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., p. 25)

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm)



Source : (www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., p. 25)

وفيما يلي توضيح لأهم محاور الهيكل التنظيمي: (www.biopharmdz.com, notre managment, s.d.)

- 1- مجلس الإدارة:** يتكون من مجموعة أعضاء ينتمون إلى لجنتي التدقيق والتعويضات يرأسهم سفيان لحر، ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية وذلك بغرض متابعة المستجدات ودراستها واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب، ومن بين المهام الرئيسية للمجلس الموافقة على الميزانية السنوية، كما يتم مناقشة وتحليل الانحرافات عن الإنجازات وتصميم السياسات.
- 2- لجنة التدقيق:** تتكون من أعضاء مجلس الإدارة وتجتمع مرتين في السنة، وهي مسؤولة عن دراسة وتقديم جميع التوصيات لمجلس الإدارة في المجالات التالية: الحسابات الاجتماعية والرقابة الخارجية والمخاطر، تجتمع لجنة التدقيق مرتين في السنة في بداية السنة وفي نهايتها. تتكون من أعضاء مجلس الإدارة.
- 3- لجنة التعويضات:** وهي لجنة مسؤولة عن دراسات واقتراحات مجلس الإدارة وجميع التوصيات من حيث سياسة التعويض، وتجتمع لجنة التعويضات مرتين في السنة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة.
- 4- التدقيق الداخلي:** وظيفته ضمان احترام الإجراءات الرقابية فهو مسؤول على ضمان الجودة في إنتاج المؤسسة.
- 5- المدير العام:** يتولى هذا المنصب عبد الواحد كرار ومهمته الإشراف العام على عمليات التنفيذ ومتابعة سير الأنشطة على مستوى المديرية العامة، وتسند له مهمة التسيير وفقا للخطة والاستراتيجيات التي أقرها مجلس الإدارة.
- 6- المديرية العامة للعمليات:** مختصة بإدارة وتنفيذ العمليات كالإنتاج والتوزيع.
- 7- المديرية العامة للتمويل والدعم:** تقوم بتوفير كل المستلزمات والتمويلات الضرورية لكي تمارس المؤسسة نشاطاتها.
- 8- مديرية المحاسبة والمالية:** تختص بأداء المهام المالية من تمويل ودفع للمستحقات وتحصيل للإيرادات.
- 9- مديرية البحث والتطوير:** تعمل على تسيير مشاريع البحث والتطوير التي تتبناها المؤسسة.

تتكون مؤسسة بيوفارم (Biopharm) من خمسة شركات تابعة تؤدي كل منها نشاطا معيناً، وتمثل هذه النشاطات في: (www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., pp. 29-30)

### 1- الإنتاج:

تم بناء وحدة وادي السمار (الجزائر) على موقع مساحته 8 000 متر مربع، وتقوم اليوم بتصنيع حوالي 35 مليون وحدة سنوياً، من خلال 9 خطوط إنتاج خطين (2) لأشكال السوائل (صغيرة وكبيرة)، خط للكريمات والهلام، خطان للتحاميل وأربعة خطوط من الأشكال الجافة (أكياس، مسحوق، حبوب وأقراص)، ساهم مختبر بيوفارم (BIOPHARM) الصيدلاني منذ إطلاق التصنيع في عام 2005 في خلق وظائف جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتطوير الأدوية المبتكرة والحد من الاعتماد الخارجي لبلدنا، في قطاع صناعي معقد ومتطلب، منذ البداية كان خيارها هو الالتزام الدائم بالجودة، وبالتالي الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب المستمر لفرضها الامتثال الصارم لممارسات التصنيع الجيدة الصيدلانية (GMP)، يتم ممارسة مراقبة الجودة لكل دواء بشكل مستمر، في جميع مراحل تصنيعه وتنطبق على جميع مكوناته، يشرف قسم ضمان الجودة لديها والذي يدعمه في نفس الوقت مخبر التحكم المجهز بأحدث المعدات على جميع عمليات الإنتاج حتى التسليم النهائي لمنتجاتها، كما يوجد مختبر للأبحاث والتطوير يسمح أداؤه بصياغة ما يقرب من خمسة عشر منتجاً عاماً جديداً كل عام وبدء إنتاجه.

### 2- التوزيع على تجار الجملة:

طور فرع بيوفارم (Biopharm distribution) على مدى أكثر من عقدين شبكة توزيع كبيرة تتكون من 3 مراكز توزيع تقع في الجزائر و قسنطينة و وهران بالإضافة إلى 150 تاجر جملة وموزع منتشرين على الأراضي الجزائرية، تتيح هذه الشبكة أكثر من 500 منتج من فئات علاجية مختلفة للمهنيين والمرضى، وقد نسق الفرع على مر السنين علاقات ثقة قوية مع المختبرات ذات الشهرة العالمية التي عهدت إليها بتوزيع منتجاتها، المورد الرئيس لهذا الفرع هي الشركة الأم بيوفارم (BIOPHARM) التي توزع نطاقها على أساس حصري، أول عميل لها هو (BIOPURE) شركة المجموعة المسؤولة عن التوزيع للصيدليات، مما يمكن شبكة التوزيع من خلال السماح بالوصول المباشر إلى أكثر من 3 000 صيدلية، وتغطي حتى المناطق النائية في البلاد، في بيوفارم (BIOPHARM Distribution)، يتم الاعتماد على فريق من المهنيين التجاريين لضمان تسليم المنتجات الموكلة إليه في أقرب وقت ممكن للعملاء ولضمان توفرها الدائم للمرضى الذين تستهدفهم.

### 3- التوزيع على الصيدليات:

إن فرع (BIOPURE) الذي بدأ العمل في عام 2006 أصبح الآن لاعبا رئيسيا في السوق الجزائرية كواحد من اللاعبين الرئيسيين في توزيع الأدوية على الصيدليات، من خلال مراكز التوزيع الخمسة الموجودة في البلدة وقسنطينة و وهران وتيزي وزو وورقلة، بالإضافة إلى منصاته اللوجستية الستة، يضمن (BIOPURE) توزيع مجموعة واسعة جداً تغطي 4000 مرجع طبي بكمية 60 مليون صندوق تم تسليمها في عام 2015، يقوم بإجراء عمليات تسليم آمنة وسريعة، ليلاً ونهاراً، مع

ألا تتجاوز المواعيد النهائية 24 ساعة بعد الطلب، وذلك عدة مرات في اليوم وعلى شبكة تضم أكثر من 3 000 صيدلية منتشرة في جميع الولايات الـ 48.

#### 4- ترويج الأدوية:

فرع (Human Health Information) الذي بدأ العمل في عام 2002، هي شركة تقدم معلومات طبية لمساعدة متكاملة وشاملة للمختبرات في الجزائر، بفضل موظفيها البالغ عددهم 180 موظفًا، بما في ذلك 110 ممثلين طبيين و30 مندوبًا تجاريًا، توفر (HHI) معلومات طبية للأطباء والمتخصصين الصحيين للمنتجات بفضل جودة خدماتها والعمل المتناسق لفرعها الطبية والتجارية، وكذلك النتائج المشجعة التي تم الحصول عليها في هذا المجال نجحت (HHI) في كسب ثقة عدد متزايد من الشركاء، وتوفر (HHI) ما يلي: (www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., p. 30)

- التمثيل التنظيمي والصيدلاني لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.
- الاستشارات التسويقية والترويج الطبي الصيدلاني.
- توظيف وإشراف وتدريب المندوبين الطبيين الذين يقدمون المعلومات الطبية للأخصائيين الصحيين (الأطباء والصيدالدة وأطباء الأسنان وما إلى ذلك) والهيكل الطبية (PCH والمستشفيات والعيادات العامة والخاصة والموزعين).

HHI اليوم هو الناقل الأساسي لأعمال مجموعة بيوفارم (BIOPHARM) تجاه المجتمع العلمي والطبي والمهني في الجزائر.

#### 5- الخدمات اللوجستية الصيدلانية:

ولد (BIOPHARM Logistic) في عام 2014 نتيجة للشركة التابعة للأنشطة اللوجستية التي كانت تعمل سابقًا ضمن مجموعة بيوفارم (BIOPHARM)، وهي تقدم خدمات لوجستية تتراوح من عبور الموانئ وبناء وتشغيل البنية التحتية إلى تدفق اللوجستيات، هدفها الأساسي هو تقديم الخدمات اللوجستية التي تلي المعايير الدولية، وهي الممارسات الجيدة لتوزيع وتخزين المنتجات الصيدلانية. وتغطي مساحات التخزين المجهزة بغرف باردة مؤهلة ومعتمدة وقابلة للتشغيل، مع أسطول يضم أكثر من 300 مركبة وموظفين مؤهلين وذوي خبرة عالية، يقدم بعض الخدمات الأكثر كفاءة في السوق من حيث الجودة والسعر، يتم تقديم هذه الخدمات، التي تتراوح من عمليات العبور وجمع الموانئ، إلى تخزين وتوجيه البضائع في جميع أنحاء الأراضي الوطنية على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع لعملائها، بما في ذلك الشركات التابعة للمجموعة بيوفارم (BIOPHARM).

#### المطلب الثالث: خصائص نشاط مؤسسة بيوفارم (BIOPHARM) ومنتجاتها

يتميز نشاط المؤسسة بمجموعة من السمات والخصائص يتمثل في:

يتكون نشاط بيوفارم (BIOPHARM) من إنتاج واستيراد وتوزيع وترويج المنتجات الأجهزة الصيدلانية والطبية. يتم تنظيم هذا النشاط من قبل السلطات الصحية من خلال عمليات تهدف أساسًا إلى ضمان جودة المنتجات وإمكانية الوصول إليها التي توفرها المؤسسة للمرضى ومختصي الرعاية الصحية، ويمكن تقديم الخصائص الأساسية للنشاط على النحو التالي: (www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., pp. 27-28)

- 1- يخضع النشاط الصيدلاني لترخيص من السلطات الصحية:** يخضع إنشاء المؤسسات الصيدلانية وممارسة الأنشطة تراخيص التشغيل الصادرة عن وزارة الصحة وكذلك لأنشطة الإنتاج من الاستيراد والتوزيع والمعلومات الطبية، تحدد النصوص التشريعية اللوائح والإجراءات لإصدار هذه التفويضات.
- 2- يخضع المنتج الصيدلاني لتسجيل السلطات الصحية:** قبل طرحه في السوق يجب تسجيله من قبل السلطات الصحية التي تتحقق من خلال هذه العملية من أن الخدمة التي يقدمها المنتج تفي بمعايير الجودة والسلامة، ويتم تنفيذ هذه العملية وفقا للبروتوكولات القياسية.
- 3- الجودة هي مصدر قلق في قلب النشاط:** نظراً لأن المنتج الصيدلاني مخصص لصحة الإنسان فإن جودته تثير القلق دائم طوال العملية التي تبدأ بتصنيعها حتى استهلاكها من قبل المريض يمر بفترة التخزين والنقل والتسويق، يتم أيضاً وضع نشاط المؤسسات الصيدلانية تحت مسؤولية الصيدلة التي مهمتهم ضمان الحفاظ على الجودة للمنتج.
- 4- السداد هو رافعة مهمة النشاط:** يؤثر السداد على أكثر من 4 900 علامة تجارية، حيث يتم تعويض الدواء عن طريق صناديق الضمان الاجتماعي على أساس الطبيعة الأساسية للدواء وطبيعة الأمراض التي يتعين علاجها وهذا له تأثير مباشر على الاستهلاك.
- 5- نظم سعر الدواء:** نظراً لأن المنتج الصيدلاني ذو تأثير اجتماعي يتم تنظيم سعره على مستويين، الأول تنظمه وزارة الصحة حيث يمثل جزءاً من عملية تسجيل الاستيراد أو التصنيع التي تؤدي إلى الموافقة على سعر المنتجات المستوردة وسعر التجزئة المحلي للمنتجات المصنعة محلياً. أما الثاني تحكمه وزارة التجارة من خلال نظام الهوامش القصوى لإنتاج وتعبئة وتوزيع المنتجات الصيدلانية.
- 6- عملية وضع الدواء في السوق هي دورة طويلة:** المنتج الصيدلاني هو منتج مخصص لصحة الإنسان، عملية وضعه في السوق عملية طويلة تنطوي على تخطيط دقيق وتشرك السلطات في إصدار السجلات والبرامج اللازمة لاستيراد المنتجات والمدخلات النهائية. وقد تستغرق عملية التسجيل لمنتج صيدلاني جديد مدة تصل إلى عامين.

**المبحث الثاني : عرض الكشوف المالية للمؤسسة" (Biopharm) للفترة (2018-2020)**

تعتبر القوائم المالية المرآة التي تعكس لنا الوضعية المالية للمؤسسة والصورة الصادقة لها وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي المعلومات المحتواة فيها غرض المؤسسة منها، ومن أجل اتخاذ قرار جيد سنحاول القيام بتحليل الكشوف المالية لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف العلاقات بين عناصرها، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتحليل ودراسة مصادر المعلومات المالية في مؤسسة بيوفارم.

**المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)**

سنعرض في فيما يلي ميزانية مؤسسة بيوفارم (Biopharm) وذلك من خلال عرض أصول وخصوم المؤسسة للفترة (2018-2020).

**أولاً: عرض أصول مؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020):**

اعتماداً على تقارير التسيير السنوية والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة تم إعداد الجدول الموالي والذي يعرض أصول الميزانية للمؤسسة بيوفارم للفترة (2018-2020)

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

الجدول رقم (17): أصول الميزانيات لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	الأصول
			الأصول غير الجارية
683	445	445	فارق الاقتناء
114	156	170	تثبيتات غير ملموسة
			تثبيتات ملموسة
2 018	1 508	1 508	أراضي
617	576	627	مباني
4 259	3 216	2 186	أصول ملموسة أخرى
4 139	2 342	945	تثبيتات جاري انجازها
			تثبيتات مالية
5	5	5	الذمم المالية
		50	أوراق مالية أخرى طويلة الأجل
392	331	331	قروض مالية أخرى غير متداولة
850	382	333	ضرائب مؤجلة
13 078	8 961	6 600	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
23628	24 438	21 187	المخزونات
			ذمم واستخدامات مماثلة
24 060	22 666	20 135	زبائن
5 798	5 291	3 751	مدنيون آخرون
1 211	1 258	531	الضرائب وما يماثلها
1 002	540	48	استثمارات وأصول مالية حالية أخرى
5 560	3 546	3 135	الخزينة
61 259	57 739	48 787	الأصول الجارية
74 336	66 700	55 387	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)،

التقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة على الرابط التالي:

<https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/investissement/prospectus>

ثانيا: عرض خصوم مؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020):

اعتمادا على تقارير التسيير السنوية والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة تم إعداد الجدول الموالي والذي يعرض

خصوم الميزانية المحاسبية للمؤسسة للسنوات 2018-2020

الجدول رقم (18): خصوم الميزانية المؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
5 104	5 104	5 104	رأس المال الصادر
		-	رأس المال غير المطلوب
9 874	9 521	7 194	الأقساط والاحتياطيات
5 570	7 604	7 525	النتيجة الصافية
19 867	15 507	13 246	مرحل من جديد
40 113	37 494	32 872	حصة الشركات المجمعة
303	244	197	حصة الأقلية
40 416	37 737	33 069	مجموع رؤوس الأموال
			خصوم غير جارية
3 600	3 505	223	الاقتراضات والديون المماثلة
638	647	304	الضرائب مؤجلة ومخصصة
1	1	19	المخصصات والإيرادات المؤجلة
4 238	4 154	546	مجموع الخصوم غير جارية
			خصوم جارية
19 729	19 169	299 17	الموردون والحسابات ذات صلة
1 558	1 347	627	ضرائب
5 565	3 481	047 3	ديون أخرى
2 831	812	799	خزينة الخصوم
29 682	24 809	21 772	مجموع الخصوم الجارية
74 336	66 700	55 387	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير المؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)  
التقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة على الرابط التالي:

<https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/investissement/prospectus>

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

---

المطلب الثاني: عرض جدول النتائج لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)

اعتمادا على تقارير التسيير السنوية والمتوفرة على الموقع الالكتروني للمؤسسة تم إعداد الجدول الموالي والذي يعرض

جدول النتائج للمؤسسة للفترة (2018-2020).

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

الجدول رقم (19): جدول النتائج لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	
71 475	67 838	63 055	المبيعات والمنتجات الملحقة
148	-172	477	التغير في المخزون والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
71 623	67 666	63 532	إنتاج السنة المالية
-55 447	-51 115	-48 315	المشتريات المستهلكة
-1 481	-2 086	-2 024	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-56 929	-53 202	-50 339	استهلاك السنة المالية
14 694	14 464	13 193	القيمة المضافة للاستغلال
-3 510	-3 448	-3 004	أعباء المستخدمين
-1 180	-1 123	-1 107	الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة
10 004	9 893	9 082	إجمالي فائض الاستغلال
482	271	663	المنتجات العملية الأخرى
-2 093	-89	-170	الأعباء العملية الأخرى
-2 356	-1 844	-1 598	المخصصات والاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
1 380	1 171	859	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
7 418	9 401	8 836	النتيجة العملية
392	120	547	المنتجات المالية
-921	-129	-290	الأعباء المالية
-529	-9	257	النتيجة المالية
6 889	9 392	9 093	النتيجة العادية قبل الضرائب
-1 670	-1 493	-1 509	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
351	-295	-57	الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية
5 570	7 604	7 527	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	عناصر غير عادية للمنتجات
-	-	-	عناصر غير عادية للأعباء
-	-	-	النتيجة غير العادية
5 570	7 604	7 527	صافي نتيجة السنة المالية
5 554	7 557	7 482	حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
16	48	43	حصة الأقلية
218	296	293	صافي نتيجة المجموع المدمج ربح السهم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير التسيير لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) لسنوات (2018-2020)

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)

اعتمادا أيضا على تقارير التسيير السنوية والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة تم إعداد الجدول الموالي والذي يعرض جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة لمؤسسة بيوفارم للفترة (2018-2020).

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

الجدول رقم (20): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	الوحدة: مليون دينار جزائري
6 586	3 064	3 640	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
5 570	7 604	7 525	-صافي نتيجة السنة المالية
714	626	498	- الإهلاكات والأرصدة
261	-50	221	- مخصصات وخسائر القيمة
-353	295	57	- تغيير الضرائب المؤجلة
-40	-54	-124	- مكاسب أو خسائر رأس المال
6 152	8 421	8 178	- التدفق النقدي من العمليات
434	-5 358	-4 538	-التغير في متطلبات رأس المال العامل
1 992	-10 023	-6 735	-التغير في الأصول الجارية
-1 158	4 665	2 197	-التغير في الخصوم الجارية
-3 218	-2 510	-2 253	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
-3 090	-2 624	-1 692	-مدفوعات لشراء الأصول الثابتة
42	57	159	-تحصيلات عن التنازل عن الأصول الثابتة
		-	-التغير في الأوراق المالية
-118		-572	-تأثير تغير محيط الإدماج
		-	-نم مدينة ملحقه بالاستثمارات
-52	57	-148	-التغيير في الاستثمارات
		-105	-اشترك استثماني
		-	-سداد الاستثمار
		-43	-التغير في الدورة
		-	-أذونات الخزنة
-2 910	337	-2 953	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
	-118	-50	-التغير في الديون طويلة الأجل
		-	-التغير في الديون قصيرة الأجل
		-	-الفوائد المتراكمة التي لم تستحق بعد
360	3 400	-	-الاقتراضات
-417		-125	-سداد القروض
		-	-الحصول على الدعم
90	-1	-226	-الحساب الجاري للمنتسبين
		12	-زيادة رأس المال
-8	-8	-11	-التغير في القروض والأصول المالية الأخرى غير المتداولة
-2 936	-2 936	-2 553	-أرباح الأسهم المدفوعة
457	890	-1 566	تغير أموال الخزينة
3 274	2 383	3 950	- أموال الخزينة عند الافتتاح
3 731	3 274	2 383	- أموال الخزينة عند الإغلاق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التسيير لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

المبحث الثالث: التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

سنقوم في المبحث بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية والتي بناء على نتائجها يتم اتخاذ القرارات المالية، وهي مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية المشتقة من الكشوف المالية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية، وتعد هذه المؤشرات انطلاقا من الميزانيات المالية، لذلك قبل حسابها سيتم أولا إعداد الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم للفترة(2018-2020)

الفرع الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم للفترة (2018-2020)

انطلاقا من الميزانيات المحاسبية سيتم إعداد الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم للفترة (2018-2020) والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	البيان
الأصول			
13 078	8 961	6 600	الأصول الثابتة
23 628	24 438	21 187	قيم الاستغلال
32 071	29 755	24 465	القيم القابلة للتحقيق
5 560	3 546	3 135	القيم الجاهزة
61 259	57 739	48 787	أصول متداولة
74 336	66 700	55 387	مجموع الأصول
الخصوم			
40 416	37 737	33 069	الأموال الخاصة
4 238	4 154	546	الديون طويلة الأجل
44 654	41 891	33 615	الأموال الدائمة
29 682	24 809	21 772	الديون قصيرة الأجل
74 336	66 700	55 387	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صول وخصوم الميزانيات بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدولين رقم

(17-18)

الفرع اثنائي: مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)

سوف نتطرق فيما يلي إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وكذا الوقوف على مدى توازن المؤسسة مالياً.

**1- حساب رأس المال العامل:**

يوضح الجدول الموالي رأس المال العامل الصافي لمؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة، إضافة إلى مختلف رؤوس الأموال العاملة الأخرى.

الجدول رقم (22): رأس المال العامل لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

الرقم	السنوات	البيان	2018	2019	2020
رأس المال العامل الصافي (الدائم)					
1		الأموال الدائمة	33 615	41 891	44 654
2		الأصول الثابتة	6 600	8 961	13 078
3		الأصول المتداولة	48 787	57 739	61 259
4		الديون قصيرة الأجل	21 772	24 809	29 682
1-2 =5		رأس المال العامل (FR)	27 015	32 930	31 576
3-4 = 5			27 015	32 930	31 576
مفاهيم أخرى لرأس المال العامل					
6		الأموال الخاصة	33 069	37 737	40 416
7		الديون طويلة الأجل	546	4 154	4 238
8		الديون قصيرة الأجل	21 772	24 809	29 682
2-6 =8		رأس المال العامل الخاص	26 469	28 776	27 338
7+8 =9		رأس المال العامل الأجنبي	22 318	28 963	33 921
3=10		رأس المال العامل الإجمالي	48 787	57 739	61 259

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول

رقم (21)

على ضوء النتائج التي يوضحها الجدول نلاحظ أن:

- رأس المال العامل الصافي : كان موجبا خلال سنوات الدراسة، ويفسر ذلك بأن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة وجزء من أصولها المتداولة بالاعتماد على موادها الدائمة وبالتالي المؤسسة لديها هامش أمان، ونلاحظ قيمة رأس المال العامل الصافي كان في أعلى قيمة له هي 32 930 مليون دج سنة 2019، وأدنى قيمة له كانت 27 015 مليون دج سنة 2018، ولقد انخفض قليلا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث كانت قيمته 31 576 مليون دج، وبالرغم من أن

## الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

رأس المال العامل موجب لكن ويجب على المؤسسة البحث عن أسباب هذا التراجع واتخاذ القرارات المالية اللازمة لمعالجة الاختلالات المسببة في ذلك.

### - رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن مؤسسه بيوفارم حققت رأس مال عامل خاص موجب خلال سنوات الدراسة وبالتالي فالمؤسسة هنا تستطيع تمويل أصولها الغير جارية انطلاقا من أموالها الخاصة وبالتالي لا تلجا في هذه السنوات إلى الأموال الخارجية لتغطية الأصول غير جارية، والقرار المالي في هذه الحالة هو عدم لجوء المؤسسة للقروض لأنها أموالها الخاصة كافية لتغطية أصولها الغير الجارية وتستطيع أيضا تغطية جزء من الأصول الجارية، لكن الملاحظ أن المؤسسة حصلت على قروض مالية في سنة 2020 رغم أن مؤشراتها المالية تشير إلى عدم حاجتها إلى القروض.

### - رأس المال العامل الأجنبي :

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي أقل من قيمة الأموال الخاصة هذا يعني أن المؤسسة لها استقلال مالي كما نلاحظ أن قيمته عرفت زيادات خلال سنوات الدراسة، وكانت أقل قيمة في 2018 المقدرة بـ 22 318 مليون دج، وكانت أكبر قيمة في سنة 2020 المقدرة بـ 33 921 مليون دج، كما نلاحظ أن حجم الديون لدى المؤسسة خلال السنوات هو أقل من الأموال الخاصة مما يدل على أنها تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على الغير.

### - رأس المال العامل الإجمالي:

من خلال الجدول نلاحظ النتائج المتحصل عليها في رأس المال العامل الإجمالي كان في حالة زيادة خلال سنوات الدراسة حيث خلال سنة 2018 كان مقداره 48 787 مليون دج وهذه كانت أقل قيمة له، بينما كامن أكبر قيمة له سنة 2020 بقيمة 61 259 مليون دج، وتعتبر هذه أكبر قيمة له مقارنة مع سنوات الدراسة وهذا راجع إلى أن عناصر الأصول الجارية قد ارتفعت، أي أن المؤسسة استطاعت استخدام الموارد القصيرة الأجل بكفاءة مما يدل عن الصحة المالية قصيرة الأجل للمؤسسة.

### الفرع الثالث: الاحتياج في رأس المال العامل

سنقوم بحساب الاحتياج في رأس المال العامل لسنوات الدراسة، وذلك بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة، ومقارنة النتائج المحصل عليها وتحليلها، والموضحة في الجدول الموالي:

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

الجدول رقم (23): الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

الرقم	السنوات	البيان	2018	2019	2020
1		الأصول المتداولة	48 787	57 739	61 259
2		القيم الجاهزة	3 135	3 546	5 560
2-1=3		إحتياجات الدورة	45 652	54 193	55 699
4		الديون القصيرة الأجل	21 772	24 809	29 682
5		السلفات المصرفية			
5-4=6		موارد الدورة	21 772	24 809	29 682
3-6=7		احتياجات رأس المال العامل (BFR)	23 880	29 384	26 017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول

رقم (21)

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل أن المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجاتها من الأموال خلال دورة الإستغلال. بمعنى أن الخصوم المتداولة خارج الخزينة عاجزة عن تمويل الأصول المتداولة وقد يكون ناتج عن الفوارق الزمنية بين عمليات الشراء والبيع وعمليات التسويات المتعلقة بها.

ومقارنة السنوات موضوع الدراسة نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل ارتفع بمبلغ 5 504 مليون دينار جزائري في سنة 2019 مقارنة مع 2018 ما يعني أن المؤسسة زادت من أصولها المتداولة الذي لم يصاحبا الزيادة في الموارد المالية القصيرة الأجل، بينما انخفض في سنة 2020 بمبلغ 3 367 مليون دينار جزائري مقارنة مع سنة 2019 وقد يكون سبب ذلك أن الزيادة في موارد الدورة أكبر من الزيادة في الأصول المتداولة، لذلك على المؤسسة تحسين سياسة تحصيل ديون الزبائن وتقليل مدة التحصيل إلى أقصر مدة ممكنة هذا من جهة، ومن جهة الأخرى تأخير وقت تسديد الموردين إلى أكثر وقت ممكن.

#### الفرع الرابع: الخزينة الصافية

سنقوم بحساب الخزينة الصافية لسنوات الدراسة، وذلك بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة، ورؤوس الأموال العاملة والاحتياج في رأس المال العامل المحسوبة سابقا ومقارنة النتائج المحصل عليها وتحليلها، والموضحة في الجدول الموالي:

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

الجدول رقم (24): الخزينة الصافية لمؤسسة بيوفارم للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

الرقم	السنوات	البيان	2018	2019	2020
1		رأس المال العامل (FR)	27 015	32 930	31 576
2		احتياجات رأس المال العامل (BFR)	23 880	29 384	26 017
1-2 =3		الخبزينة الصافية	3 135	3 546	5 560
4-5 =3			3 135	3 546	5 560
4		القيم الجاهزة	3 135	3 546	5 560
5		السلفات المصرفية			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (21)

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن الخزينة الصافية موجبة على مدار سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئتها ولا يمكن لها أن تلجأ لتمويل خزنتها عن طريق التسبيقات النقدية والسلفات المصرفية، حيث نلاحظ أن تزايد قيم الخزينة الصافية سنة بعد أخرى، وكانت أعلى قيمة لها هي 5 560 مليون دج سنة 2020، و يفسر هذا الفائض أن المؤسسة حققت التوازن المالي الضروري الذي يساعدها في تمويل احتياجاتها واستمرارية نشاطها وهذا يترجم الخزينة الموجبة وذلك لضمان ديمومتها المالية وإمكانية توفير موارد مالية.

#### المطلب الثاني: النسب المالية كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)

سوف نستخدم أسلوب تحليل النسب المالية كأداة لاتخاذ القرارات المالية لمؤسسة بيوفارم خلال سنوات الدراسة، واعتمادا على الميزانيات المالية المختصرة وجدول النتائج سنقوم بحساب النسب المالية حسب الظواهر الاقتصادية وهي نسب السيولة ونسب المديونية، نسب النشاط ونسب المردودية، والتي تساعدنا في تشخيص لوضعية المالية للمؤسسة وتعتبر أساس لاتخاذ القرارات المالية.

#### الفرع الأول: نسب السيولة

سوف نقوم بحساب مختلف النسب المتعلقة بالسيولة للمؤسسة، ذلك للفترة (2018-2020)، بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة، بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

الجدول رقم (25): نسب السيولة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
2,06	2,33	2,24	الأصول المتداولة الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
1,27	1,34	1,27	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة السريعة
0,19	0,14	0,14	القيم الجاهزة الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (21)

من نتائج الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- نسب السيولة العامة :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة العامة أكبر من الواحد وتراوح قيمها بين 2,33 و 2,06 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة.

- نسبة السيولة السريعة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما هو معروف أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، من خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة السريعة تتراوح بين 1,27 في سنة و1,34 خلال فترة الدراسة 2018-2020 وهي نسب جيدة حيث أنها تجاوزت الواحد.

- نسب السيولة الجاهزة :

تعد نسب السيولة الجاهزة هي أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل مديونها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة من 0,2 إلى 0,3 من خلال نتائج الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة تقدر ما بين 0,14 و 0,19 وهي نسب أقل من 0,2 و بالتالي فهي ضعيفة، وتشير إلى أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في أسوأ الأوقات، لكن نبيه إلى أن تدي هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة في المؤسسة، فقد يكون للمؤسسة ترتيبات أخرى مع البنوك كسهولة حصولها على قروض من البنوك عند الحاجة، لكن في كل الأحوال يجب على المؤسسة تقليل ديونها قصيرة الأجل قدر الإمكان مع الحفاظ على قدر كافي من السيولة الجاهزة وذلك تجنباً لأي طارئ.

الفرع الثاني : نسب النشاط

سوف نقوم بحساب بعض نسب النشاط والمتوفرة بيانات حولها لمؤسسة بيوفارم خلال سنوات الدراسة، والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): نسب النشاط لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

الرقم	البيان	2018	2019	2020
1	رقم الأعمال خارج الرسم	63 055	67 838	71 475
2	مجموع الأصول	55 387	66 700	74 336
$2 \div 1 = 3$	معدل دوران الأصول	1,14	1,02	0,96
4	الأصول الثابتة	6 600	8 961	13 078
$5 = 1 \div 4$	معدل دوران الأصول الثابتة	9,55	7,57	5,47
6	الأصول المتداولة	48 787	57 739	61 259
الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة	1,29	1,17	1,17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (21)

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- معدل دوران الأصول:

نلاحظ انخفاض في معدل دوران مجموع الأصول سنة بعد أخرى خلال سنوات الدراسة، حيث سجل في سنة 2020 أقل معدل له 0,96 وفي سنة 2018 كان أكبر معدل له قدر بـ 1,41 والتي تعني أن كل واحد دينار مستثمر في الأصول يساهم بتحقيق 1,14 دج من المبيعات وهذا الانخفاض المستمر من سنة 2018 حتى سنة 2020 راجع لنقص كفاءة مسيري المؤسسة في استغلال وإدارة موارد المؤسسة والاستثمارات المتاحة لها.

- تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

- بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2018 يقدر هذا المعدل بـ 9,55 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 9,55 دج دينار من المبيعات (رقم الأعمال)، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة، بينما انخفاض هذه الكفاءة خلال سنة 2019 إلى 7,57 هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد انخفض واستمر في الانخفاض حتى وصل المعدل إلى 5,47 سنة 2020 و لكنه لا يزال مقبول، لكن يجب على المؤسسة البحث عن أسباب الانخفاض واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين هذا المعدل.

- تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

نلاحظ انخفاض في معدل دوران الأصول الجارية حيث كان سنة 2018 سجل أكبر قيمة له قدرت بـ 1,29 حيث أن مقابل كل واحد دينار مستثمر من الأصول المتداولة يحقق 1,29 دينار من المبيعات، وثم ثبت هذا المعدل في سنتي

### الفصل الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020)

2019، 2020 وكان 1,17، ويتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 1,29 و 1,17 وهو معدل ضعيف وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون، و إلى طول فترة تحصيل ديون الزبائن.

#### الفرع الثالث: نسب المديونية

سنقوم بحساب مختلف النسب المتعلقة بالمديونية للمؤسسة خلال الفترة (2018-2020)، وذلك بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم ومقارنة النتائج المحصل عليها خلال سنة 2020 مع متوسط النسبة خلال سنوات السابقة لمعرفة مصادر تمويل المؤسسة.

الجدول رقم (27): نسب المديونية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
3,414	4,675	5,093	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
3,09	4,21	5,01	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0,54	0,57	0,60	الأموال الخاصة مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (21)

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

#### - نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال نتائج حساب هذه النسبة اتضح أن المؤسسة تستطيع تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة مالياً لأن النسبة أكبر من الواحد، لكن نلاحظ أن هذه النسبة تتراجع سنة بعد أخرى حيث كانت 5,093، 4,675، 3,414 خلال السنوات 2018، 2019، 2020 على الترتيب، لذلك وجب البحث في أسباب هذا التراجع واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين هذه النسبة مستقبلاً.

#### - نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وكانت أعلى قيمة لهذه النسبة هي 5,01 في سنة 2018، وتستمر في الانخفاض مسجلة 4,21 و 3,09 للسنوات 2019 و 2020 على الترتيب، رغم هذا الانخفاض إلا أن هذه النسب أكبر من الواحد، ويفسر ذلك بأن كل الأصول الثابتة غطيت بمول عن طريق الأموال الخاصة، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة. كما يمكن القول أن مؤسسة بيوفارم قامت بتمويل كل أصولها غير جارية بواسطة الأموال الخاصة دون اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل وبقي فائض تم استعماله في تمويل جزء الأصول الجارية.

- نسبة الاستقلالية المالية:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بإجمالي خصومها في تمويل أصولها، وتقدر هذه النسبة 0,6 في سنة 2018، ثم انخفض إلى 0,57 و 0,54 في سنة 2019 و 2020 على التوالي، ومن المتوقع ألا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

لكن يشير تناقص هذه النسبة إلى تزايد حجم الديون أي أن قيمة الاستدانة المالية تزايد مما قد يحد من حريتها المالية في استغلال تدفقها النقدي في تطوير الاستثمارات الأمر الذي من شأنه التأثير على القرارات المالية للمؤسسة.

الفرع الرابع: نسب الربحية

سنقوم بحساب نسب المردودية الخاصة بمؤسسة خلال الفترة (2018-2020)، وذلك بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم وجدول النتائج.

الجدول رقم (28): نسب المردودية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الوحدة: مليون دج

السنوات			البيان	
2020	2019	2018	العلاقة	النسبة
0,078	0,112	0,119	النتيجة الصافية رقم الأعمال خارج الرسم	المردودية التجارية
0,093	0,141	0,164	النتيجة الإجمالية مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0,138	0,202	0,228	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة وجدول النتائج لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدولين رقم (19) و(21)

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- نسبة المردودية التجارية:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك تراجع في نسبة المردودية التجارية خلال سنوات الدراسة، حيث كانت 0,164، 0,141، 0,093 خلال السنوات 2018، 2019، 2021 على الترتيب، ويرجع هذا التراجع إلى الانخفاض في النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع رقم الأعمال خارج الرسم وهذا يدل على أن كل 1 دينار مستثمر لا يولد أكثر من 0,164 دج، 0,141 دج، 0,093 دج خلال سنوات الدراسة.

- نسبة المردودية الاقتصادية:

نلاحظ أن أكبر قيمة لهذه النسبة سنة 2018 والمقدر ب 0,119 كما أنها تدل على أن كل دينار واحد مستثمر في الأصول غير الجارية والجارية يعطينا 0,119 دج من الربح قبل الضريبة، ونلاحظ أن هذه النسبة انخفضت إلى 0,112 و 0,078 لسنتي 2019 و 2020 على الترتيب، ويدل هذا الانخفاض على عدم كفاءة المسيرين في استغلال أصول المؤسسة، ولذلك وجب على الإدارة اتخاذ قرارات مالية من أجل تحسين هذه النسبة.

- نسبة المردودية المالية:

نلاحظ أنه من خلال نتائج الجدول السابق أن نسب المردودية المالية كانت لسنة 2018 و 2019 و 2020 حققت هذه النسب على التوالي: 0,228 ، 0,202 ، 0,138 ، ويدل هذا الانخفاض تراجع النتيجة الصافية خصوصا سنة 2020 والتي صاحبها زيادة في الأموال الخاصة.، لذلك وجب على المؤسسة تنشيط مبيعاتها وتحقيق نتيجة أعلى حتى تحقق مردودية جيدة.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة كأداة لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة (Biopharm) للفترة (2018-2020)

يساعد جدول سيولة الخزينة في معرفة حركة التدفقات النقدية للمؤسسة بجميع أنواعها سواء كانت متعلقة بالنتيجة العملياتية أو أنشطة التمويل أو الاستثمار فهو جدول يلخص سير هذه التدفقات سواء كانت داخلية أو خارجية، وتعطينا المعلومات المالية التي يوفرها جدول سيولة الخزينة الكثير من المعلومات التي تتخذ المؤسسة على ضوءها القرارات المالية، ومن جدول سيولة الخزينة نستطيع العديد من النسب المالية التي تساعدنا في تشخيص وضعية المؤسسة و اتخاذ القرارات المالية، ونقوم فيما يلي بحساب بعض النسب التي استطعنا حسابها خلال فترة الدراسة لمؤسسة بيوفارم.

الفرع الأول: مؤشرات تقييم جودة الربحية

تتمثل مؤشرات تقييم جودة الربحية في النسب التالية:

**1- نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي:**

بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة تم حساب نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنوات الدراسة والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(29): نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي الوحدة: مليون دج، %

السنوات	2018	2019	2020
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	8 301,80	8 475,80	6 191,60
المتطلبات النقدية الأولية	21 772,00	24 809,00	29 682,20
نسبة كفاءة التدفقات النقدية التشغيلية	0,381	0,342	0,209

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (20)

تشير نتائج حساب نسبة كفاءة التدفقات النقدية التشغيلية الموضحة في الجدول السابق أن هذه النسبة في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث تظهر هذه النسبة مساهمة الأصول في توليد التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية، فقد حققت 0,381 ، 0,342 ، 0,209 خلال السنوات 2019 ، 2020 ، 2021 على التوالي، وتعتبر هذه النسبة منخفضة، وتفسر بأن التدفقات النقدية الداخلية الداخلة من الأنشطة التشغيلية غير كافية لتغطية المتطلبات النقدية الأولية، أي عدم مقدرة المؤسسة على توليد نقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية ديونها قصيرة الأجل.

## 2- مؤشر النقدية التشغيلية:

بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة تم حساب نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة خلال السنوات الدراسة والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(30): مؤشر النقدية التشغيلية الوحدة: مليون دج، %

السنوات	2018	2019	2020
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	8 301,80	8 475,80	6 191,60
النتيجة الصافية	7 527,00	7 604,00	5 570,00
مؤشر النقدية التشغيلية	1,1029	1,1147	1,1116

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (20)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة تكاد تكون ثابتة خلال سنوات الدراسة، حيث أن مساهمة النتيجة في توليد صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية جيدة، وكلما زاد هذا المؤشر كلما كان أفضل ودل على نجاح المؤسسة في دعم الأرباح المحققة من التدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي وجب على المؤسسة المحافظة على الوضعية ومحاولة تحسينها.

## 3- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة تم حساب نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات للمؤسسة خلال سنوات الدراسة والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): نسبة التدفق النقدي التشغيلي للمبيعات الوحدة: مليون دج، %

السنوات	2018	2019	2020
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	8 301,80	8 475,80	6 191,60
المبيعات	63 055,00	67 838,00	71 475,00
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	0,132	0,125	0,087

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) الجدول رقم (20)

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث تظهر هذه النسبة مساهمة المبيعات للمؤسسة محل الدراسة في توليد التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية، ففي سنة 2019 انخفضت بـ 0.007 مقارنة مع سنة 2018، وفي سنة 2020 انخفضت بـ 0.038 بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة التزايد في ديون الزبائن الغير محصلة والناجم عن التساهل في تحصيل المبيعات من الزبائن، لذلك وجب على المؤسسة اتخاذ قرار بتقصير فترة السماح بالنسبة للزبائن.

الفرع الثاني: نسبة جودة السيولة

من أجل تقييم جودة السيولة في المؤسسة سنقوم بحسابها من خلال جدول سيولة الخزينة وبما أنه أعد بالطريقة غير المباشرة لم نستطع حساب إلا نسبة واحدة ، لعدم توفر بند خاص بها في الطريقة الغير المباشرة، وهي نسبة تغطية النقدية ويوضح الجدول الموالي نتائج حساب نسبة تغطية النقدية لمؤسسة بيوفارم خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (32): نسبة تغطية النقدية  
الوحدة: مليون دج، %

السنوات	2018	2019	2020
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	3 639,80	3 063,80	6 585,60
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	2 264,00	2 624,00	3 208,00
نسبة تغطية النقدية	1,608	1,168	2,053

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020)  
الجدول رقم (20)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال سنوات الدراسة التدفق النقدي المتاح والمحقق من قبل المؤسسة موجب ما يدل على أن هذه الأخيرة قادرة عن الوفاء بديونها كما أنها قادرة أيضا على التوسع في مشاريعها مستقبلا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في فصلنا هذا والمتمثل دراسة حالة مؤسسة بيوفارم (Biopharm) ، حيث بعد تقديم لمحة عن المؤسسة ونشاطها، قمنا بعرض كشوفها المالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي للمؤسسة والتي تعرف بالمعلومة المالية، بعد ذلك تم الاستعانة بالكشوف المالية للمؤسسة للفترة (2018-2020) وذلك لحساب مختلف المؤشرات كمؤشرات التوازن المالية والمتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة الصافية، بعد ذلك تم حساب النسب المالية والنسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة، وساعدت النتائج المتوصل لها في تشخيص وضعية المؤسسة المالية ولعبتا دورا هاما في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، مما ساعدت هذه النتائج في اتخاذ العديد من القرارات المالية، حيث تبين من النتائج المتحصل إليها من أن المؤسسة متوازنة مالية خلال سنوات الدراسة، ولديها استقلالية مالية، لكن لديها مردودية ضعيفة نوعا ما وهذا ما بينته نسب المرودية، كما أن المؤسسة تستطيع تحقيق وتوليد نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية، وساهم هذا الفائض في تمويل وتغطية أنشطتها الاستثمارية، وحتى التمويلية لسنتي 2019، 2020، حيث حققت المؤسسة تغير في أموال الخزينة موجب بقيمة 890 مليون دج ، 457 مليون دج على الترتيب، باستثناء سنة 2018 حيث حققت عجزا في التغير في أموال الخزينة والمقدر بـ 1 566 مليون دج.

خاتمة

من خلال الدراسة التي تمت حول دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، تبين لنا دور المعلومات المالية في مراقبة نشاط المؤسسة وكذا اتخاذ القرارات المالية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والرجوة، حيث قمنا في هذه الدراسة باستخدام أهم الأدوات المالية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي تمكن من الكشف عن أوجه القوة ومكامن الضعف في نشاط المؤسسة.

كما تم التركيز على الجانب المالي، باعتباره وسيلة لاتخاذ القرارات المالية، كون المعلومة المالية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلفت طبيعتها القانونية، كما أنها تمثل المرآة العاكسة التي تظهر صورة المؤسسة من خلالها أمام كل المتعاملين معها بصورة شفافة، وخلصت الخاتمة بمجموعة من النتائج والتوصيات نوضحها فيما يلي:

**أولاً: اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على " تعتبر الكشوف المالية أهم مصدر من مصادر المعلومات المالية في مؤسسة بيوفارم (Biopharm) "، تحققت هذه الفرضية حيث أن الكشوفات المالية هي مخرجات النظام المحاسبي المالي وهي المصدر الأول للمعلومات المالية حيث تعطي معلومات عن المركز المالي للمؤسسة من خلال الميزانية، ومعلومات عن نتيجة المؤسسة وإيراداتها ومصاريفها خلال الدورة المحاسبية وذلك من خلال جدول النتائج، أم جدول سيولة الخزينة فيوفر معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة، ومعلومات عن قدرة المؤسسة عن توليد النقدية من نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ولقد تم استخدام الكشوف المالية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) للفترة (2018-2020) كمصدر للمعلومات المالية في هذا البحث.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على " تساعد أساليب وأدوات التحليل المالي مؤسسة بيوفارم (Biopharm) على دراسة وتحليل الكشوف المالية، تحققت هذه الفرضية، حيث أن الكشوف المالية هي المصدر الأساسي للتحليل المالي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حساب المؤشرات والنسب المالية أو إجراء المقارنات بين هذه النسب إلا من خلال الكشوف المالية، ولقد تم استخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية، إضافة إلى النسب المالية المتخرجة من الميزانية وجدول النتائج وهي: نسب السيولة، نسب المديونية (التمويل)، نسب النشاط، نسب المدودية، وأيضاً حساب النسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة، لدراسة وتحليل الكشوف المالية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm)، وذلك خلال سنوات الدراسة وهي ثلاث سنوات 2018، 2019، 2020.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على " تعتمد مؤسسة بيوفارم (Biopharm) على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها المالية، تحققت هذه الفرضية حيث أنه من أجل اتخاذ قرارات مالية وجب الاستعانة بأساليب التحليل المالي وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، والتي تحسب من المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الكشوف المالية، وساعدنا النتائج المتوصل إليها من حساب هذه المؤشرات والنسب المالية لمؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال الفترة (2018-2020) في معرفة نقاط قوة المؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات المالية من أجل تعزيزها، والتعرف أيضاً على مكامن الضعف ومحاولة اتخاذ القرارات من أجل تجنبها وتحسينها مستقبلاً.

## ثانياً: النتائج

- تعد الكشوف المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المالية باعتبارها توفر المعلومات للمستخدمين.
- مؤشرات التوازن المالي تعطي تكامل فيما بينها يساعد على اتخاذ القرارات المالية التي تخص توازن المؤسسة المالي، وتبين من نتائج حساب مؤشرات التوازن أن الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة على مدار سنوات الدراسة، و يفسر هذا الفائض أن المؤسسة حققت التوازن المالي الضروري الذي يساعدها في تمويل احتياجاتها و استمرارية نشاطها وذلك لضمان ديمومتها المالية و إمكانية توفير موارد مالية.
- حققت مؤسسة بيوفارم (Biopharm) نسب سيولة عامة ونسب سيولة سريعة جيدة، حيث كانت أكبر من الواحد أي أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل دون الحاجة لبيع مخزوناتها، لكن لاحظنا تدي نسب السيولة الجاهزة فقد حققت المؤسسة نسب 0,14، 0,14، 0,19، خلال السنوات 2018، 2019، 2020 على الترتيب وهي أقل من المجال المعياري لهذه النسبة وهو بين 0,2 و 0,3، وتشير هذه النتائج أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في أسوأ الأوقات، لكن ننبه إلى أن تدي هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة في المؤسسة، فقد يكون للمؤسسة ترتيبات أخرى مع البنوك كسهولة حصولها على قروض من البنوك عند الحاجة، لكن في كل الأحوال يجب على المؤسسة تقليل ديونها قصيرة الأجل قدر الإمكان مع الحفاظ على قدر كافي من السيولة الجاهزة وذلك تجنباً لأي طارئ.
- عند حساب معدلات دوران الأصول للمؤسسة محل الدراسة لاحظنا تراجع هذه النسب سنة بعد أخرى، و التراجع المستمر يدل على نقص كفاءة مسيري المؤسسة في استغلال وإدارة موارد المؤسسة والاستثمارات المتاحة لها.
- من خلال نتائج حساب نسب المديونية تبين أن المؤسسة تستطيع تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة مالياً لأن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد، وبينت نتائج حساب نسبة الاستقلالية المالية أن المؤسسة مستقلة مالياً، ومن المتوقع ألا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها على المدى القريب والمتوسط، لكن يشير تناقص هذه النسبة سنة بعد أخرى إلى تزايد حجم الديون أي أن قيمة الاستدانة المالية تزايد مما قد يجد من حريتها المالية في استغلال تدفقاتها النقدية في تطوير الاستثمارات الأمر الذي من شأنه التأثير على القرارات المالية للمؤسسة.
- تبين نسب المردودية لمؤسسة (Biopharm) خلال سنوات الدراسة أنها في انخفاض مستمر سنة بعد أخرى ، وبينت النتائج أن نسب المردودية كانت ضعيفة نوعاً ما، لاحظنا انخفاض المردودية التجارية سنة بعد أخرى، لذلك وجب على المؤسسة تنشيط مبيعات حتى تحقق نتيجة صافية أعلى ومن ثم تتحسن مردوديتها التجارية، أما المردودية الاقتصادية فالانخفاض المستمر فيها يدل على عدم كفاءة المسيرين في استغلال أصول المؤسسة، ولذلك وجب على الإدارة اتخاذ قرارات مالية من أجل تحسين هذه الوضعية، ويدل أيضاً الانخفاض المستمر في المردودية المالية إلى تراجع النتيجة الصافية خصوصاً سنة 2020 والتي صاحبها زيادة في الأموال الخاصة، لذلك وجب على المؤسسة تنشيط مبيعاتها وتحقيق نتيجة أعلى حتى تحقق مردودية جيدة.

- يشير جدول سيولة الخزينة إلى أن المؤسسة استطاعت تحقيق فائض من أنشطتها التشغيلية، واستطاع هذا الفائض تغطية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية في سنة 2019، وسنة 2020 وتحقيق فائض في التغير في خزينة المؤسسة، بينما عجزت عن تحقيق ذلك في سنة 2018.

#### ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها من التوصيات التي قد تكون مفيدة لمؤسسة بيوفارم وهي:

- على الشركة الاهتمام أكثر بالتحليل المالي لأنه يساعدها في تشخيص وضعيتها المالية، والتعرف على نقاط قوتها ومكامن ضعفها المالية، مما يساعدها في اتخاذ قرارات مالية مبنية على أسس علمية تسمح لها بتعزيز نقاط قوتها وتصحيح ومعالجة نقاط الضعف في وضعيتها المالية.
- نوصي المؤسسة بالاهتمام أكثر بجدول سيولة الخزينة نظرا للمعلومات المهمة التي يوفرها عن التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة.
- التعاون مع الجامعات ومساعدة الباحثين من أساتذة وطلبة في توفير المعلومات على المؤسسة التي يحتاجونها في بحوثهم، مما يفيد المؤسسة في تحصيلها على نتائج دراسات وأبحاث على أحد جوانب المؤسسة مجانا.

#### رابعا: آفاق الدراسة

إن نتائج البحث المتوصل إليها خلال هذه الدراسة فتحت لنا آفاقا بحثية تعد مواضيع جد هامة للبحث هي:

- دور جدول سيولة الخزينة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- دور الكشوف المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

# قائمة المراجع

كتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات ، الطليعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
2. بشرى حسن محمد النوي و آخرون، محاسبة القوائم المالية أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد، العراق، 2021.
3. حمد السعيد خشبة، أساسيات النظم ( نظم المعلومات المفاهيم و التكنولوجيا ) ، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، الإسكندرية، 1987.
4. حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى ، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
5. دريد كمال آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
6. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان، الأردن، 2007.
7. سليمان مصطفى الدلاهمة ، أساسيات نظم المعلومات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع ، 2008.
8. سمير جمال العيسى، إدارة مصادر المعلومات و البيانات، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2014.
9. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد و المخاطر - ، الدار الجامعية، مصر، 1999 .
10. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، ط1، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2004.
11. عبد الستار مصطفى الصياح، سعد مجيد الجنابي، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، طبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2019.
12. غنى دحام تناي الزبيدي وحسين وليد حسين عباس ، المقدرات الجوهرية للموارد البشرية الاتجاه المعاصر لتنافسية الأعمال، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
13. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2006.
14. لطفي أمين السيد أحمد ، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة وكفاءة سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر، 2009.

15. ماهر، أحمد، الإدارة - المبادئ والمهارات، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004.
16. محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
17. محمد الصالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة و إتخاذ القرارات، الدار الجامعية ، مصر، 2010.
18. محمد الفيومي محمد، أحمد حسين حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999.
19. محمد محمد الهادي، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1989.
20. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة ، دار وائل لطباعة و النشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2007.
21. محمد يونس خان و آخرون، مدخل تحليل المعاصر، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 1999.
22. منى عطية خزام خليل ، الإدارة واتخاذ القرار في عصر العولماتية (من المنظور الخدمة الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009 .
23. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2011 .
24. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل، مؤسسة العراق للنشر، عمان، 2004.

## قوانين

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد من 26-27، العدد 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007.
26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يتضمن القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، بمحدد قواعد التقييم و المحاسبية و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 العدد 19

## محاضرات

27. بنية محمد ، محاضرات في التحليل المالي السنة أولى ماستر: تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندي و سياحي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، جامعة 8 ماي 5491، قالمة، 2018/2019.

## مجلات



40. طاهر حسن، مقرر نظم المعلومات الإدارية *Management Information Systems MIS* ، كلية إدارة الأعمال ، 3/2/2019.
41. عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ، مجلة آفاق للعلوم لعدد السادس عشر ، المجلد 04- القسم الاقتصادي ، جامعة زيان عاشور - الجلفة - جوان 2019.
42. عثمان بن سيد أحمد، مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية -دراسة ميدانية لأراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر " المدرسة العليا للتجارة مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة،(الجزائر)،2021
43. علي خلف كاطع الجبوري ، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة ذي قار المجلد 12، الجامعة التقنية الجنوبية - المعهد التقني الناصرية قسم التقنيات الحاسوبية، لعدد 3 ايلول 2017 .
44. كتزة براهيمة ، أحمد بوراس، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 8 ، العدد 2 - جوان 2021 .
45. محمد نمر الخطيب، فؤاد صديقي، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح الخاسي في الجزائر، مدى الإنعكاس الإصلاح الخاسي على جودة المعلومات الخاسوبية والمالية تجربة الجزائر (النظام الخاسي المالي SCF) ، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.
46. محمود حمام، أميرة دباش ، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية - دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة أم البواقي ، الجزائر ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015.
47. محمود عزت اللحم، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والاربعون 2016.
48. منير عوادي ، عملية إتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية سونلغاز، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد: 07، العدد 02 ، سبتمبر 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
49. ميلود تومي، رحيمة سكينه، استخدام النسب المالية لإتخاذ القرارات المالية بمؤسسة (GMS) ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد 01، جزان 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر. ص 503-504
50. نصيرة سعدي، نسيمه أوكيل ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 04 العدد: 01 السنة : 2021 .
51. هلايلي إسلام، مساهمات قائمة حسابات النتائج كمخرج لنظام المعلومات الخاسوبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021.
52. ياسين لعكيكرة، محمد زرقون، أثر المعرفة الخاسوبية على جودة المعلومات المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية المجلد 04، جامعة ورقلة، جامعة لرج بعرييج، الجزائر. العدد (1) ، ديسمبر 2017،

مذكرات

53. بغريش محمد، جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في القوائم المالية TAS/IFRS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي SCF ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم علوم السير، الجزائر، 2021-2022.
54. حامدي نوح ، القوائم المالية و دورها في إتخاذ القرارات المالية -دراسة مؤسسة نسيج وتجهيز بسكرة TIFIB-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
55. الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية " أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايدة ، تلمسان الجزائر 2011 .
56. قروي مروة، عادل بضيافي، "دور التشخيص المالي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية،" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في إدارة مالية، جامعة 8ماي 1945، قالة، الجزائر، 2017/2018.
57. محمد الهادي ضيف الله ، جودة المعلومات المالية ودورها في إتخاذ القرارات الاستثمارية -دراسة ميدانية في مجمع صيدال ، كلية العلوم مذكرة ماجستير التخصص محاسبة وتدقيق، الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب ، بالبليدة ، جويلية 2010.
58. مصطفى يوسف سبسي ، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة حلب ، 2011-1432.
59. ملوح محمد، دور نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار للتنبؤ بالأزمات في المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة جنيرال أمبلاج-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية- تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة يحي فارس ، المدية، 2019-2020.

مواقع إلكترونية

60. www.biopharmdz.com, notice d'information, s.d., p. 30

61. . <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/investissement/prospectus>

الملاحق

## الملحق رقم 01: الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم ( جدول النتائج ) لسنة 2018

### COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018 États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

En date du 06 Mai 2019, le Conseil d'Administration a adopté et autorisé la publication des états financiers consolidés de Biopharm SPA pour l'exercice clos le 31 décembre 2018.

#### Compte de résultat consolidé de la période:

(en millions de DDD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
Ventes et produits liés	1.7	63 200	68 968
Ventes liées produits tiers et en cours		(67)	(348)
Production immatérielle		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
<b>Production de l'exercice</b>		<b>62 533</b>	<b>68 620</b>
Autres consommés		(48 333)	(44 648)
Services extérieurs et autres consommations	1.8	(2 024)	(1 709)
<b>Consommation de l'exercice</b>		<b>(50 357)</b>	<b>(46 357)</b>
<b>Valeur ajoutée</b>		<b>12 176</b>	<b>12 263</b>
Charges de personnel	1.9	(3 004)	(2 794)
Impôts, taxes et versements assimilés	2.0	(1 207)	(1 204)
<b>Excédent brut d'exploitation</b>		<b>8 000</b>	<b>8 265</b>
Autres produits opérationnels	2.1	663	634
Autres charges opérationnelles	2.2	(1 700)	(244)
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	2.3	(1 988)	(1 207)
Report sur profits de valeur et provisions		891	891
<b>Résultat opérationnel</b>		<b>6 666</b>	<b>6 339</b>
Produits financiers		647	627
Charges financières		(280)	(362)
<b>Résultat financier</b>	2.4	<b>214</b>	<b>(105)</b>
<b>Résultat ordinaire avant impôt</b>		<b>6 880</b>	<b>7 871</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2.5	(1 500)	(1 499)
Impôts différés ( variations ) sur résultats ordinaires		(137)	28
<b>Résultat net des activités ordinaires</b>		<b>7 523</b>	<b>6 399</b>
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>7 523</b>	<b>6 399</b>
Dont Part du Groupe		7 483	6 460
Part des minoritaires		40	39
<b>Résultat par action, part du Groupe (DDD)</b>		<b>28 5,18</b>	<b>2 82,11</b>

الملحق رقم 02: الكشوفات الميزانية المالية لمؤسسة بيوفارم (أصول) لسنة 2018

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Bilan consolidé

Actif

(en millions de DZD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
<b>Actif non courant</b>			
<b>Stock d'évaluation - goodwill positif ou négatif</b>	<b>1</b>	416	-
<b>Immobilisations incorporelles</b>	<b>2.1</b>	170	77
<b>Immobilisations corporelles</b>	<b>2.2</b>		
Terreins		1 508	1 570
Bâtimens		617	672
Autres immobilisations corporelles		2 186	1 756
Immobilisations en concession		-	-
<b>Immobilisations épuisées</b>	<b>3</b>	945	100
<b>Immobilisations financières</b>	<b>4</b>		
Titres mis en équivalence		-	-
Autres participations et créances rattachées		5	5
Autres titres immobilisés		50	50
Prêts et autres actifs financiers non courants		301	172
Impôts différés actif	<b>8</b>	303	238
<b>Total actifs non courants</b>		<b>4 808</b>	<b>4 581</b>
<b>Actif courant</b>			
<b>Stocks et décaissements</b>	<b>6</b>	21 187	17 640
<b>Créances et emplois assimilés</b>			
Clients	<b>7</b>	28 175	17 031
Autres décaissements	<b>8</b>	2 751	2 265
Impôts et assimilés		571	115
Autres créances et emplois assimilés		-	-
<b>Disponibilités et assimilés</b>			
Placements et autres actifs financiers courants	<b>9</b>	48	147
Trésorerie	<b>10</b>	2 125	5 251
<b>Total actifs courants</b>		<b>49 786</b>	<b>49 939</b>
<b>Total actifs</b>		<b>54 594</b>	<b>54 520</b>

الملحق رقم 03: الكشوفات الميزانية المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Bilan consolidé

Passif

(en millions de DTD)	2018	2017	2016
<b>Capitaux propres</b>			
Capital émis		5 804	5 804
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)		7 194	8 242
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net- Résultat net du groupe (1)		7 626	6 499
Autres capitaux propres- Report à nouveau		13 246	8 366
<b>Part de la société-mère (2)</b>		<b>33 870</b>	<b>29 911</b>
<b>Part des minoritaires (3)</b>		<b>167</b>	<b>170</b>
<b>Total Capitaux propres</b>		<b>51 903</b>	<b>44 381</b>
<b>Passifs non courants</b>			
Emprunts et dettes financières	11	223	268
Impôts (différés et provisionnés)	13	304	151
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	12	10	15
<b>Total passifs non courants</b>		<b>36</b>	<b>48</b>
<b>Passifs courants</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés	14	17 289	15 886
Impôts		627	477
Autres dettes	16	3 047	2 421
Trésorerie passif	16	790	1 809
<b>Total passifs courants</b>		<b>37 763</b>	<b>20 593</b>
<b>Total passifs et capitaux propres</b>		<b>89 666</b>	<b>64 974</b>

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Tableaux des flux de trésorerie consolidés

(en millions de €202)	31/12/2018	31/12/2017
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>	<b>3 420</b>	<b>1 088</b>
<b>Montant net de l'exercice</b>	<b>7 525</b>	<b>6 499</b>
Dotations aux amortissements	498	409
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	321	(112)
Variation impôts différés	57	(21)
Plus ou Moins, valeur de cession	(124)	(2)
<b>Monte nette d'investissement</b>	<b>8 176</b>	<b>6 796</b>
<b>Variation de Besoin en Fonds de Roulement</b>	<b>(4 756)</b>	<b>(5 708)</b>
- Variation de l'actif courant	(8 228)	(9 829)
- Variation du passif courant	2 472	4 121
<b>Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement</b>	<b>(2 300)</b>	<b>(308)</b>
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(1 692)	(265)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	189	6
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	(572)	-
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	(348)	114
* Souscription placements	(105)	-
* Remboursement placements (partie à court terme)	-	147
* Différence de cours sur DAT	(43)	(23)
* Bons de Trésor	-	-
<b>Flux de trésorerie provenant des opérations de financement</b>	<b>(2 050)</b>	<b>(2 338)</b>
Variation des dettes à long terme	(20)	(280)
Variation des dettes à court terme	-	-
Variation linéaire courant non échus (compte 518)	-	-
Emprunts	-	300
Remboursement emprunts	(125)	(282)
Subvention reçue	-	-
Compte courant d'associés	(205)	(216)
Augmentation de capital	12	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(11)	(9)
Dividendes payés	(2 953)	(1 685)
<b>Variation de trésorerie</b>	<b>(1 880)</b>	<b>(1 558)</b>
Trésorerie d'ouverture	3 960	5 112
Trésorerie de clôture	2 080	3 554
<b>Variation de trésorerie</b>	<b>(1 880)</b>	<b>(1 558)</b>

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Actif					
Comptes actifs	Note	31/12/2019	31/12/2018	Var	%
<b>Actifs non courants</b>					
Écart d'acquisition – goodwill positif ou négatif	3	445	440	-	-
Immobilisations incorporelles	2.1	150	178	(14)	(8,4%)
Immobilisations corporelles	2.2	1 508	1 508	-	-
Terrains		1 508	1 508	-	-
Bâiments		100	627	(50)	(8,2%)
Autres immobilisations corporelles		1 100	1 000	100	47,1%
Immobilisations en construction		-	-	-	n/a
Immobilisations en cours	3	1 010	940	137	147,8%
Immobilisations financières	4	300	300	-	-
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et ententes collatérales		-	5	-	-
Autres titres immobilisés		-	50	(50)	(100,0%)
Prêts et autres actifs financiers non courants		100	300	(8)	(3,1%)
Impôts différés actif	5	200	300	48	14,7%
<b>Total actifs non courants</b>		<b>1 720</b>	<b>4 500</b>	<b>1 361</b>	<b>25,8%</b>
<b>Actifs courants</b>					
Stocks et encours	6	21 000	21 980	3 251	15,3%
Créances et emplois assimilés		20 000	20 100	2 500	12,6%
Clients	7	20 000	20 100	2 500	12,6%
Autres débiteurs	8	1 000	3 751	1 540	41,1%
Impôts et assimilés		1 000	531	727	107,1%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés		1 000	48	482	1 004,8%
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 000	48	482	1 004,8%
Trésorerie	10	1 000	3 100	411	13,7%
<b>Total actifs courants</b>		<b>27 700</b>	<b>48 788</b>	<b>8 912</b>	<b>18,3%</b>
<b>Total actifs</b>		<b>45 700</b>	<b>53 287</b>	<b>11 513</b>	<b>20,4%</b>

الملحق رقم 06 : الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2019

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Passif					
(en millions de DTD)	Note	31/12/2019	31/12/2018	Var	%
<b>Capitaux propres</b>					
Capital émis		5 104	5 104	-	-
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		7 021	7 194	2 328	32,4%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (2)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du groupe (3)		7 024	7 525	80	1,1%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		14 307	13 246	2 261	17,1%
Part de la société consolidante (1)		17 444	13 873	4 622	34,1%
Part des minoritaires (1)		2 115	197	47	23,7%
<b>Total Capitaux propres</b>		<b>30 742</b>	<b>33 049</b>	<b>4 649</b>	<b>14,1%</b>
<b>Passifs non courants</b>					
Emprunts et dettes financières	11	3 522	223	3 282	1 468,6%
Impôts (différés et provisionnés)	12	347	304	344	113,3%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	3	19	(18)	(93,5%)
<b>Total passifs non courants</b>		<b>4 154</b>	<b>546</b>	<b>3 607</b>	<b>660,2%</b>
<b>Passifs courants</b>					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	15 157	17 299	1 849	10,6%
Impôts		1 017	627	720	114,8%
Autres dettes	15	7 611	3 047	435	14,3%
Trésorerie passif	16	622	799	13	1,6%
<b>Total passifs courants</b>		<b>24 607</b>	<b>21 772</b>	<b>3 037</b>	<b>13,9%</b>
<b>Total passifs et capitaux propres</b>		<b>55 700</b>	<b>55 387</b>	<b>11 313</b>	<b>20,4%</b>

الملحق رقم 07 : الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2019

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Compte de résultat						
(en millions d'€)	Note	31/12/2019	31/12/2018	Var	%	
Ventes et produits annexes	17	63 821	63 881	4 780	7,5%	
Variations droits produits finis et en cours		(1 172)	477	(659)	(136,7%)	
Production immobilisée		-	-	-	n/s	
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/s	
<b>Production de l'exercice</b>		<b>62 649</b>	<b>64 358</b>	<b>4 139</b>	<b>6,4%</b>	
Actifs consommés		(11 115)	(10 211)	(2 800)	(27,5%)	
Services extérieurs et autres consommations	18	(10 511)	(2 024)	(642)	(31,7%)	
<b>Consommation de l'exercice</b>		<b>(21 626)</b>	<b>(12 235)</b>	<b>(2 842)</b>	<b>(23,2%)</b>	
<b>Valeur ajoutée</b>		<b>41 023</b>	<b>52 123</b>	<b>1 271</b>	<b>2,4%</b>	
Charges de personnel	19	(10 111)	(2 004)	(444)	(22,1%)	
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 122)	(1 107)	(14)	(1,3%)	
<b>Excédent brut d'exploitation</b>		<b>30 790</b>	<b>49 012</b>	<b>18 221</b>	<b>37,2%</b>	
Autres produits opérationnels	21	100	683	(583)	(85,7%)	
Autres charges opérationnelles	22	(100)	(170)	70	(41,8%)	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	23	(1 000)	(1 598)	(248)	(15,5%)	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 117	897	(312)	(34,6%)	
<b>Résultat opérationnel</b>		<b>26 807</b>	<b>47 814</b>	<b>21 007</b>	<b>44,1%</b>	
Profits financiers		100	547	(447)	(81,6%)	
Charges financières		(100)	(290)	142	(45,5%)	
<b>Résultat financier</b>	24	<b>0</b>	<b>257</b>	<b>(257)</b>	<b>(100,0%)</b>	
<b>Résultat ordinaire avant impôt</b>		<b>26 807</b>	<b>48 071</b>	<b>21 260</b>	<b>44,2%</b>	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 411)	(1 508)	56	(3,7%)	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(212)	(57)	(235)	(413,4%)	
<b>Résultat net des activités ordinaires</b>		<b>25 184</b>	<b>46 506</b>	<b>21 325</b>	<b>45,8%</b>	
Éléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/s	
Éléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/s	
<b>Résultat extraordinaire</b>		<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>n/s</b>	
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>25 184</b>	<b>46 506</b>	<b>21 325</b>	<b>45,8%</b>	
<b>Donc Part du Groupe</b>		<b>7 587</b>	<b>7 482</b>	<b>105</b>	<b>1,4%</b>	
Part des minoritaires		43	43	-	n/s	
<b>Bénéfice par action, part du Groupe (€)</b>		<b>298</b>	<b>298</b>	<b>0</b>	<b>0,0%</b>	

## الملحق رقم 08 : الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020

### COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020 États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Compte de résultat consolidé de la période					
en millions de DED	Poste	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
<b>Produit de l'exercice</b>		<b>71 433</b>	<b>67 608</b>	<b>3 825</b>	<b>6%</b>
Ventes et produits annexes	17	71 433	67 608	3 825	6%
Variation stocks produits fins et en cours		548	(173)	721	+40%
Production immobilisée		-	-	-	nd
Subventions d'exploitation		-	-	-	nd
<b>Production de l'exercice</b>		<b>71 981</b>	<b>67 435</b>	<b>4 546</b>	<b>7%</b>
Achats consommés		(15 447)	(11 116)	(4 331)	(4%)
Services extérieurs et autres consommations	18	(11 481)	(11 064)	(417)	(4%)
<b>Consommations de l'exercice</b>		<b>(26 928)</b>	<b>(22 180)</b>	<b>(4 748)</b>	<b>(2%)</b>
<b>Valeur ajoutée</b>		<b>45 053</b>	<b>45 255</b>	<b>(202)</b>	<b>(0%)</b>
Charges de personnel	19	(2 520)	(1 448)	(1 072)	(2%)
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 180)	(1 120)	(60)	(1%)
<b>Excédent brut d'exploitation</b>		<b>41 353</b>	<b>42 687</b>	<b>(1 334)</b>	<b>(3%)</b>
Autres produits opérationnels	21	483	(27)	510	14%
Autres charges opérationnelles	22	(2 093)	(89)	(2 004)	(24%)
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	23	(2 384)	(1 844)	(540)	(3%)
Rapport aux pertes de valeur et provisions		1 380	1 121	259	19%
<b>Résultat opérationnel</b>		<b>37 669</b>	<b>40 638</b>	<b>(2 969)</b>	<b>(7%)</b>
Produits financiers		292	128	164	(20%)
Charges financières		(921)	(129)	(792)	(48%)
<b>Résultat financier</b>	24	<b>(629)</b>	<b>199</b>	<b>(828)</b>	<b>(50%)</b>
<b>Résultat ordinaire avant impôt</b>		<b>37 040</b>	<b>40 837</b>	<b>(3 797)</b>	<b>(9%)</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 670)	(1 493)	(177)	(12%)
Impôts différés / Variations sur résultats ordinaires		731	(273)	1 004	(19%)
<b>Résultat net des activités ordinaires</b>		<b>36 101</b>	<b>39 071</b>	<b>(2 970)</b>	<b>(8%)</b>
Éléments exceptionnels (produits)		-	-	-	nd
Éléments exceptionnels (charges)		-	-	-	nd
<b>Résultat net d'ensemble</b>		<b>36 101</b>	<b>39 071</b>	<b>(2 970)</b>	<b>(8%)</b>
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>36 101</b>	<b>39 071</b>	<b>(2 970)</b>	<b>(8%)</b>
Dont Part du Groupe		7 554	7 554	-	0%
Pertes de mise à jour		35	46	(11)	(24%)
<b>Résultat par action, part du Groupe (DED)</b>		<b>218</b>	<b>246</b>	<b>(28)</b>	<b>(11%)</b>

États financiers consolidés exercice clos le 31/12/2020

الملحق رقم 09 : الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

États financiers consolidés exercice clos le 31/12/2020

Passif			12/31/2020	12/31/2019	Var	%
en millions d'€(20)		Note				
<b>Capitaux propres</b>						
Capital émis			5 104	5 104	-	0%
Capital non appelé			-	-	-	nd
Primes et réserves - Réserves consolidés (3)			9 674	9 521	152	4%
Ecart de réévaluation			-	-	-	nd
Ecart d'équivalence (1)			-	-	-	nd
Résultat net - Résultat net de groupe (1)			5 170	7 604	(2 034)	(-27%)
Autres capitaux propres - Report à nouveau			19 647	15 507	4 140	26%
			40 133	37 484	2 639	7%
			303	244	59	24%
			40 436	37 727	2 678	7%
<b>Total Capitaux propres</b>						
<b>Passifs non courants</b>						
Emprunts et dettes financières	11		3 400	3 508	95	3%
Impôts différés et provisions	12		638	647	91	-1%
Autres dettes non courantes			-	-	-	nd
Provisions et produits constatés d'avance	13		1	1	(1)	(-60%)
			4 238	4 154	84	2%
<b>Total passifs non courants</b>						
<b>Passifs courants</b>						
Fournisseurs et comptes rattachés	14		19 729	19 168	560	3%
Impôts			1 058	1 347	211	56%
Autres dettes	15		5 945	3 481	2 084	40%
Trésorerie passif	16		2 831	812	2 039	249%
			29 482	24 809	4 674	20%
<b>Total passifs courants</b>						
			74 236	66 708	7 437	11%
<b>Total passifs et capitaux propres</b>						

الملحق رقم 10 : الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Actif					
(en millions de CSD)	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
<b>Actifs non courants</b>					
Exant d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	683	445	238	54%
Immobilisations incorporelles	2.1	114	156	(42)	-27%
Immobilisations corporelles	2.2				n/a
Terrains		2 018	1 508	510	34%
Bâtiments		617	576	41	7%
Autres immobilisations corporelles		4 259	3 216	1 042	32%
Immobilisations en construction		-	-	-	n/a
Immobilisations en cours	3	4 129	3 342	787	24%
Immobilisations financières	4				n/a
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et cotisations rattachées		5	5	-	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		372	331	41	13%
Impôts différés actif	5	820	382	438	115%
<b>Total actifs non courants</b>		<b>13 076</b>	<b>8 961</b>	<b>4 115</b>	<b>46%</b>
<b>Actifs courants</b>					
Stocks et encaissés	6	23 628	24 428	(800)	-3%
Cotisations et emplois assimilés					
Clients	7	24 050	22 666	1 384	6%
Autres débiteurs	8	5 728	5 291	507	10%
Impôts et assimilés		1 211	1 258	(47)	-4%
Autres cotisations et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 022	540	482	89%
Trésorerie	10	3 940	3 546	394	11%
<b>Total actifs courants</b>		<b>61 259</b>	<b>57 738</b>	<b>3 521</b>	<b>6%</b>
<b>Total actifs</b>		<b>74 336</b>	<b>66 700</b>	<b>7 637</b>	<b>11%</b>

الملحق رقم 11 : الكشوفات المالية لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020  
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Etats financiers consolidés exercice clos le 31/12/2020

Tableaux des flux de trésorerie consolidés		
en millions de DDT	31/12/2020	31/12/2019
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>	<b>4 584</b>	<b>3 864</b>
Résultat net de l'exercice	5 670	7 404
Dotations aux amortissements	734	624
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	263	150
Variation impôts différés	(352)	294
Plus ou Moins valeur de cession	140	154
<b>Marge brute d'autofinancement</b>	<b>6 152</b>	<b>8 421</b>
<b>Variation du Besoin en Fonds de Roulement</b>	<b>434</b>	<b>(5 398)</b>
- Montant de l'actif courant	1 992	(10 023)
- Montant du passif courant	(1 558)	-444
<b>Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement</b>	<b>(2 150)</b>	<b>(2 510)</b>
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(2 090)	(2 024)
Encaissements sur cession d'immobilisations	42	57
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	(108)	-
Cessions rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	152	57
<b>Flux de trésorerie provenant des opérations de financement</b>	<b>(2 930)</b>	<b>337</b>
Variation des dettes à long terme	-	-
Variation des dettes à court terme	-	-
Variation intérêts courus non échus (compte 518)	-	-
Emprunts	360	3 400
Remboursement Emprunts	(4 57)	(3 10)
Subvention reçue	-	-
Compte courant d'associés	90	11
Augmentation de capital	-	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	88	88
Dividendes payés	(2 930)	(2 930)
<b>Variation de trésorerie</b>	<b>457</b>	<b>693</b>
Trésorerie d'ouverture	3 274	2 981
Trésorerie de clôture	3 731	3 674
<b>Variation de trésorerie</b>	<b>457</b>	<b>693</b>